



أصول التحليل السياسي

في ضوء نظريات السياسات الدولية

المرجع الإرشادي
للمحلل السياسي لدعم
صناع القرار

د. فوزي حسن الزبيدي

أصول التحليل السياسي

في ضوء نظريات السياسات الدولية

المرجع الإرشادي
للمحلل السياسي لدعم
صناع القرار

د. فوزي حسن الزبيدي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2018 م - 1439 هـ

ردمك 978-9948-00-109-6

ثقافة THAQAFA
للنشر والتوزيع ذ.م.م
Publishing & Distribution L.L.C.

أبوظبي هاتف: 6766700 (2-971+) فاكس: 6766972 (2-971+)
بيروت هاتف: 786233 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)

تصميم الغلاف: علي القهوجي

الإهداء

إلى

روح أبي وأخي رحمهما الله

المحتويات

المقدمة

غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003، وتفاوتت أسباب الغزو بين ثلاث فرضيات: الأولى عزت الغزو إلى سعي الولايات المتحدة للهيمنة على نفط العراق، وهذا ما تفسره النظرية الماركسية، التي ربطت حروب العالم الرأسمالي بطموحاته الإمبريالية، أما الفرضية الثانية فقد عزت الغزو إلى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وهذا ما تفسره نظرية الأمن الجماعي التي أفرزتها عقيدة النظام العالمي الجديد، بينما عزت الفرضية الثالثة سبب الغزو إلى سعي الولايات المتحدة لبناء نموذج ديمقراطي في العراق يُحتذى به في المنطقة بعد إنهاء الحكم الدكتاتوري فيه، وهذا ما تبرره النظرية الليبرالية. فأي من هذه الفرضيات أقرب إلى الحقيقة؟

من هنا يأتي دور المحلل السياسي في كشف الحقائق وتفسير التداخلات والغموض والتعقيد في السياسات الدولية، خاصة أولئك المحللين الذين يعملون بالقرب من دوائر صنع القرار، الذين يُحتِم عليهم واجبهم تقديم تفسيرات دقيقة ومبكرة وعلى الدوام. حيث ازدادت وبشكل ملحوظ أهمية عملية التحليل السياسي في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب حجم الغموض والتعقيد الذي بات يكتنف العلاقات الدولية بجميع أنواعها وأشكالها، فضلاً عمّا نواجهه من ظاهرة "عصر الطوفان المعلوماتي" كأحد نتاجات ثورة المعلومات

والاتصالات والعولمة. كما ازداد تبعاً لذلك، حجم المسؤولية الملقـاة على عاتق المحلل السياسي، الذي تحوَّل هو الآخر إلى صانع حقيقـي لمشاريع القرارات وبدائلها، بعد أن تحول صنَّاع القرار إلى "متخـذي القرار" بسبب تنامي التعقيدات في عملية صنع القرار.

بناءً على ما تقدم، بات من الصعب جداً الاستغناء عن عمليـة التحليل السياسي، فحتى النظم الشمولية المعاصرة، لم تعد قادرة على الاستغناء عن هذه العملية في عملية صنع القرار.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أهمية لغة التحليل السياسي، فهي ليست لغة التحليل الإخباري، وليست لغة الخطابات والشعارات، بل هـي لغة التحليل الموضوعي والتقييم العلمي للسياسات الدولية استناداً إلى أرضية فكرية متنوعة من النظريات العلمية، وهي مهمة ليست بالسهلة نظراً لتعقيدات الواقع الدولي في الألفية الثالثة، وللتطور الفكـري في نظريات التحليل السياسي وأدوات التحليل المرتبطة بها.

وتكمن المشكلة التي يحاول هذا الكتاب معالجتـها، في كيفيـة تفسير السياسات الدولية اعتماداً على مـدارس العلاقـات الدوليـة نفسها، كالمدرسة الواقعية التي تضم أربع نظريـات هـي "الواقعيـة الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والواقعية البنيوية الدفاعية، والواقعيـة البنيوية الهجومية، وكذلك المدرسة المثالية التي تضم ثلاث نظريـات هي "النظرية الليبرالية، والنظريـة الليبراليـة الجديـدة، والنظريـة الإنكليزية"، فضلاً عن المدرسة الماركسية ونظريات اتخاذ القـرار في السياسة الخارجية.

ومن ثم بيان أهمية أدوات التحليل ممثلة بأداة التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي ومنهجية التحليل الجيوسياسي، إضـافة إلى

منهجيات الدراسات المستقبلية، مع الإشارة إلى أن هذا الكتاب لا يحصر تركيزه بنقد نظريات السياسات الدولية، بقدر ما يركز على الاستفادة القصوى من تلك النظريات لدعم وإسناد عملية التحليل السياسي، وذلك من خلال كمٍّ كبير من الفرضيات والتساؤلات التي اشتقت من كل نظرية علمية، لغرض تبسيط عملية التحليل للمحلل السياسي، فما على المحلل سوى الإجابة عن التساؤلات أو إثبات تلك الفرضيات أو دحضها.

أهداف الكتاب

يحدد الباحث أهداف كتابه على النحو الآتي:

1. بيان المتطلبات الضرورية لعملية التحليل السياسي.
2. تبسيط نظريات السياسات الدولية من حيث المفاهيم والدلالات، لغرض تسهيل توظيفها في عملية التحليل السياسي، وذلك من خلال استنباط فرضيات من المسلّمات الفكرية لنظريات العلاقات الدولية بغرض تسهيل عملية التحليل السياسي، مع تقديم نماذج عملية (دراسة حالة) لتقريب الأفكار والتصورات.
3. بيان أهمية أدوات التحليل السياسي وكيفية استخدامها في عملية التحليل السياسي.
4. جمع أكثر عدد ممكن من الفرضيات التي تضمنتها أبرز نظريات السياسات الدولية، ووضعها أمام المحلل السياسي لتسهيل عملية اختبارها من حيث الإثبات أو الدحض.

الفصل الأول

المفاهيم العامة
لعملية التحليل السياسي

المبحث الأوّل

ماهية التحليل السياسي

أولاً: مفاهيم التحليل السياسي

يُعرف (**لويد جنسن**) التحليل السياسي على أنه:

دراسة للعوامل المحركة لسياسات الدول في النسق الـــدولي[1].

ويقصد بها "الدوافع الحقيقية التي تقف خلف تلك السياسات".

أمّا (**محمد السيد سليم**) فيعرِّف التحليل السياسي على أنه:

تحديد لمجموعة المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية، وتحليل الأثر النسبـــي لهذه المتغيرات على السياسة[2].

يركِّز "سليم" على مجموعة متنافسة من العوامل الـــتي تشـــترك بأوزان مختلفة في عملية صنع السياسة الخارجية لدولة ما، كالمواصفات القومية للدولة، وخصائص شخصية صناع القرار.... إلخ. ضمن مـــا يسمى بنظرية "اتخاذ القرارات الخارجية". لكن هذه النظرية تتجاهـــل سياسات الدول الأخرى التي يمكن أن تشكل الدافع الرئيسي لسلوك دولة ما.

---

(1) لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد السيد سليم ومحمـــد مفتي (الرياض، جامعة الملك سعود)، 1984، ص 10.

(2) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة، مكتبـــة النهضـــة المصرية) 1998، المقدمة ص ك.

بينما يعرِّف (**روبرت أ. دال**) التحليل السياسي على أنه:

ذلك التحليل الذي يتناول قضايا القوة والحكم والسلطة[1].

أما (**إسماعيل صبري مقلد**) فيعرف التحليل السياسي على أنه:

تتبُّع التفاعلات الدولية والربط بينها، واستنتاج الدلالات الخاصة بها، والتوقع لمستقبل تلك التفاعلات[2].

كما يعرف (**رايموند سميث**) التحليل السياسي على أنه محاولة لفهم آلية عمل السلطة وعلاقات القوة بين الحكومات من جهة، وبين الحكومة والمجتمع من جهة ثانية[3].

ومما تقدم من هذه التعريفات، يمكن تعريف عملية التحليل السياسي على أنها:

تفسير الأحداث السياسية من حيث فهم السياق العام لها، وتحديد الأسباب والدوافع وردود الأفعال، وفهم تأثيراتها والتوقع لنتائجها وتداعياتها في المستقبل.

أما مجالات التحليل السياسي فيمكن أن تنحصر في سبعة مجالات:

(السياسة الخارجية - العلاقات الدولية - السياسات العامة - النظم السياسية - الفكر السياسي - التاريخ السياسي - الخطابات

---

(1) روبرت أ. دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علاء أبو زيد (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة)، 1993، ص 13.

(2) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (القاهرة - المكتبة الأكاديمية)، 2010، ص 12.

(3) RAYMOND F. SMITH, The craft of political analysis for diplomats, Published in the United States by Potomac Books, 2011, p. 2.

السياسية). وسيركز هذا الكتاب على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية فقط.

ومن أهم **أهداف التحليل السياسي**:

1. توضيح معلومات غامضة، أو اختيار تفسير موضوعي لمعلومات تقبل أكثر من تفسير.
2. استخلاص حقائق جديدة من معلومات ناقصة.
3. تقييم البيئة الاستراتيجية للدولة من حيث الفرص والمخاطر.
4. توقع المستقبل لحدث ما أو ظاهرة ما، من خلال معلومات متكاملة.

ثانياً: مستويات التفكير في عملية التحليل السياسي

هناك نوعان من التفكير الخاص بعملية التحليل السياسي، وهما التفكير في ظرف السلم، والتفكير في ظرف الحرب، وعلى النحو التَّالي:

1. التفكير في ظرف السلم:

تنقسم مستويات التفكير لدى المحلل السياسي في ظرف السلم إلى مستويين:

الأول: التفكير في تطوير الخيارات الاستراتيجية للدولة في إطار المصالح القومية (الأمن القومي – الرفاهية الاقتصادية – القيم الوطنية "العليا والمجتمعية").

الثاني: التفكير في الفرص والمخاطر ضمن الملفات التي يتابعها المحلل السياسي، سواء كانت القائمة منها أو المحتملة، وطرق تهيئة

المسرح السياسي المفضل للدولة، بما ينسجم ومصالح وقدرات الدولة.

2. التفكير في ظرف الحرب:

تنقسم مستويات التفكير في ظرف الحـــرب إلى المســـتويات التالية:

الأول: المواقف السياسية للقوى الدولية والإقليمية إزاء الحرب.

الثاني: الموقف السياسي للعدو ومناوراته السياسية.

الثالث: الموقف العملياتي وتطورات المعارك.

الرابع: الجبهة الداخلية وتشمل (الرأي العام والمعنويات والأمن والاقتصاد).

وقد تبرز جميع هذه المستويات أهمية التخصص المهني للمحلـــل السياسي، وأهمية التخطيط لخلق أعلى مستويات التكامل والتـــرابط والتنسيق ين ملفات (موضوع التحليل في مختلف الظروف).

ثالثاً: أنواع مخرجات التحليل السياسي

هناك أربع أنواع من الأوراق التحليلية، وهي علـــى النحـــو التالي:

- **ورقة تقييم حالة:** وتعني وصفاً متكاملاً (مبدئياً) للســـياق العام للظاهرة التي حدثت أو الحدث السياسي الجديد، من حيث أسباب حدوثه وتوقيته والعوامل المؤثرة.
- **ورقة تقدير موقف:** وتعني عملية رصد للتطـــورات الـــتي طرأت على الظاهرة أو الحدث السياسي، والعوامل الـــتي ساهمت في تلك التطورات.

- **ورقة تنبيه سياسي**: وتعني التحذير من مخاوف سياسية ومحاذير أمنية، يمكن أن تؤثر سلباً في مصالح الدولة وفي مقدمتها الأمن القومي.
- **ورقة استشراف سياسي**: وتعني سبر أغوار المستقبل للظاهرة أو الحدث السياسي وتوقع الفرص والمخاطر المحتملة.

دراسة حالة:

حادثة اغتيال رفيق الحريري (رئيس وزراء لبنان السابق) عام 2005

عند تقديم مخرجات سياسية بأنواعها الأربعة كنموذج لدراسة حالة اغتيال الحريري فستكون مخرجاتها على النحو التالي:

- **تقييم حالة**: حيث تمثل هذه الورقة وصفاً للسياق العام للأجواء السياسية التي كانت سائدة في لبنان وقت الحادثة، ومن ثم وصف الحادثة من حيث طريقة التفجير وتوقيت الحادثة والجهة التي يحتمل وقوفها خلف الحادثة.
- **تقدير موقف**: تتولى الورقة تقييم طبيعة المواقف الدولية والإقليمية من الحادثة وإجراءات التحقيق الدولي، وتقييم التطورات السياسية في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري.
- **تنبيه سياسي**: سترسم هذه الورقة خارطة المخاوف السياسية من احتمالية قيام صراع سياسي بين الطوائف اللبنانية ومدى تأثيرها على الأمن القومي اللبناني، إضافة إلى الانعكاسات السياسية لهذه الحادثة على الأمن الإقليمي.

- **الاستشراف السياسي**: ستؤشر هذه الورقة إلى المستقبل السياسي للبنان لمرحلة ما بعد الحريري، إضافة إلى المسارات المتوقعة لعملية التحقيق الدولي في هذه الحادثة.

رابعاً: لغة التحليل السياسي ودلالاتها

يمكن أن تركز لغة التحليل السياسي على الآتي:

1. الاهتمام بالسلامة اللغوية والنحوية للنص التحليلي والانتباه لدلالة المصطلحات ومعانيها، لما لها من أهمية كبيرة في صياغة الفكرة الأساسية لمخرج التحليل السياسي، فعلى المحلل السياسي أن يفحص دوماً النص الذي يكتبه ليتأكد من مطابقة النص مع الفكرة الأساسية التي يريد إيصالها إلى صانع القرار.
2. توخي الدقة المتناهية في تقييم مخاطر الأمن القومي، مثل (المخاطر - التهديدات - التحديات - نقاط الضعف في الدولة)[1]. فلكل نوع من هذه المخاطر دلالتها الخاصة بها والتي تحتاج إلى سياسات مختلفة عن غيرها.
3. الانتباه إلى العلاقة المنطقية بين السبب والنتيجة في الحجج التي يسردها المحلل السياسي في أوراقه التحليلية، حتى تكون تحليلاته موضوعية ومنطقية.

---

(1) فوزي حسن الزبيدي، **منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي** (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 11) لسنة 2015، ص 8-48.

4. مراعاة الدقة والوضوح والإيجاز والتكامل الفكري والترابط المنطقي للأحداث في النص التحليلي.

أ. **الدقة**: تعني التحديد الدقيق للمعلومات، وخاصة الأسماء والأرقام والتواريخ.

ب. **الوضوح**: يعني سهولة فهم النص، بسبب غياب الغموض.

ت. **الإيجاز**: يعني عدم الإسهاب في شرح تفاصيل وجزئيات لا ترتبط بشكل مباشر بجوهر موضوع التحليل.

ث. **التكامل الفكري**: يعني أن المحلل يقدم فكرة متكاملة (وليست ناقصة) من حيث الموضوع والمكان والزمان والتطورات، بحيث تبدو الفكرة وكأنها سلسلة متصلة لا يمكن الاستغناء عن أي حلقة من حلقاتها، ولا يملك ملكة التكامل الفكري، إلا المحلل ذو النظرة الاستراتيجية للملف الذي يتابعه.

ج. **الترابط المنطقي للأحداث**: يعني أن الأحداث التي يسردها المحلل يجب أن تكون متسلسلة زمانياً ومكانياً ومنطقياً، أي أن الحدث رقم (1) يؤدي إلى الحدث رقم (2) وهكذا.

5. الابتعاد عن المصطلحات الإعلامية مثل (أطماع - غزل سياسي - أخونَة) لما لهذه المصطلحات من دلالات فضفاضة تحتمل أكثر من تفسير وتأويل، والاعتماد على

المصطلحات العلمية المتفق عليها في معاجم العلوم السياسية والأمنية.

6. من الأفضل أن يعتمد المحلل السياسي على صياغة ورقته التحليلية وفق نموذج (الإنفو غرافيك) أي (المعلومات التي تقدم على شكل صور ورسوم وأيقونات) إذا كان يواجه صعوبة في صياغة نص لغوي تحليلي رصين، شرط أن يقدم ذلك الإنفو غرافيك كامل محتويات الفكرة التي يروم المحلل إيصالها إلى صانع القرار.

ويمثل الإنفو غرافيك في المخطط رقم (١) نموذجاً لذلك:

حيث يمثل هذا الإنفو غرافيك (ورقة تقدير موقف) يقدمها المحلل السياسي إلى صانع القرار، وهي تبيِّن مناطق السيطرة والنفوذ والتحكم للفصائل الليبية المتحاربة، وما يترتب على ذلك من تقييم للوزن الجيوسياسي لكل فصيل على حدةٍ، الأمر الذي يوفر رؤية واضحة لصانع القرار حول السياسة المطلوبة للتعامل مع الملف الليبي. ولكن على المحلل السياسي أن يضيف إلى هذا الإنفو غرافيك الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع والنتائج المتوقعة.

7. يُفضل أن يعمل بإمرة المحلل السياسي فريق تقني متخصص ببرنامج (الأفتر إيفيكتس) يساعده في إنتاج فيلمٍ توضيحي (تحليليّ) لا تتجاوز مدته العشرين ثانية عن موضوع ما، وبإمكانه أن يرسل الفيلم إلى صانع القرار عبر تطبيقات الهواتف الذكية.



المصدر: وكالة الأناضول التركية

خامساً: عناصر ورقة التخطيط السياسي

1. ينبغي على المحلل عند تكليفه بعملية تخطيط سياسي إزاء ملف معين، مراعاة الآتي:
   أ. مراعاة الموقف الرسمي للدولة وظروفها وقدراتها.
   ب. إعداد التخطيط وفق نموذج (الغايات والطرق والوسائل).
   ت. وضع التكاليف والفوائد لكل سيناريو تخطيطي مقترح.
   ث. مراعاة مصالح القوى الكبرى في المنطقة.
2. الانتباه إلى التقييم الموضوعي والمنطقي لمصالح الدولة والأهداف التي تخدمها، فهناك مصالح حيوية، ومصالح مهمة جداً، ومصالح مهمة.
3. الانتباه إلى التقييم الموضوعي للعلاقات الدولية (الصراع.... النزاع.... التحالف..... التعاون.. العلاقات الودية).

مفهوم التحليل السياسي في القرآن الكريم

لم ترد كلمة (التحليل) في القرآن الكريم نصاً، وإنما تم التعبير عنها بمفردات أخرى مثل (**التدبُّر**) كقوله تعالى: ﴿**أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ...**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَابِ**﴾[2].

حيث يشير مفسرو القرآن الكريم إلى معنى (التدبُّر) على أنه النظر في عواقب الأمور وأدبارها.

وهناك مرادفة أخرى وردت في القرآن الكريم كتعبير مرادفٍ للتحليل وهي "**التفكُّر**" كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ**﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿**أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**﴾[4].

---

(1) سورة **محمد**، الآية 24.

(2) سورة **ص**، الآية 29.

(3) سورة **آل عمران**، الآية 191.

(4) سورة **الغاشية**، الآية 17-20.

ويشير معنى التفكر هنا إلى إعمال العقل في أمرٍ ما حتى يتم الوصول إلى نتيجة.

فالتدبر والتفكر، أنشطة ذهنية أوجبها علينا القرآن الكريم للوقوف على عظمة الخالق ووحدانيته وحكمته، فالقرآن الكريم لا يُقرأ لأغراض البركة فقط، بل لغرض فهم الدلالات والمعاني والإيمان بها وتطبيقها على أرض الواقع لتحقيق السعادة البشرية في الدنيا والآخرة.

دراسة حالة: قصة موسى والرجل الصالح

في قصص القرآن الكريم، هنالك العديد من الآيات الكريمة التي تتطلب (تدبراً وتفكراً) عميقين لاستخلاص العبر والمعاني والقيم التي تسمو بالإنسان، فعلى سبيل المثال القصة المشهورة لسيدنا (موسى) عليه السلام مع العبد الصالح (الذي رزقه الله علماً) حيث طلب موسى منه مرافقته على أن يعلمه (العلم)، فرد عليه العبد الصالح (إنك لن تستطيع معي صبراً)، لكن موسى وعده بالامتثال لأمره، وما إن مرت حوادث (خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار) حتى استغرب موسى من سلوكيات العبد الصالح.

فقراءة هذه القصة بـ (شكل عابر) قد توحي للبعض بالحكمة التي يتحلى بها الرجل الصالح اتجاه الأحداث التي مرت به مع موسى، ولكن قراءة القصة نفسها بتأنٍّ وتفكّر وتدبّر تؤدي إلى استخلاص القيم العظيمة التالية:

القيمة الأولى: (التواضع)

فبالرغم من مكانة (موسى) لم يتعال على طلب العلم ممن هو أعلم منه.

القيمة الثانية: (العلم)

يعدُّ العلم فريضة يجب العمل بها في كل الظروف والمراحل التي يمر بها الإنسان، كقوله تعالى: ﴿... **هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا**﴾[1].

القيمة الثالثة: (الصبر)

ونقيضها عدم الاستعجال وضرورة التأني والتروي فكل الأحداث تجري بمشيئة الله تعالى.

القيمة الرابعة: (الإيمان بالقدر)

لا بد من الإيمان بما ذكره الله تعالى من مقادير للإنسان، لأنه الحكيم العالم ببواطن الأمور.

فلو وقفنا عند كل آية وتدبرنا سبب نزولها والسياق العام الذي نزلت فيه ومعاني الكلمات التي استخدمتها الآية، والأبعاد الزمنية لها، والأهداف المرجوة منها، لتوصلنا إلى جملة من القيم التي يمكن أن تسمو بالإنسان والمجتمع في الدنيا والآخرة.

ناهيك عن كل ذلك، هنالك مرادفات أخرى لها صلة بمفهوم التحليل وردت في القرآن الكريم مثل "**أولو الألباب**" وهم أصحاب العقول، و"**أهل الذكر**" بما يعني أهل العلم، و"**يتفقهون**" أي يفهمون ويتعلمون.

وتدعونا كل هذه المفردات إلى إعمال العقل البشري بالتفكير

(1) سورة **الكهف**، الآية 66.

بمختلف الوقائع والأحداث التي تمر بنا، لأن التفكير الجدي هو الذي يوصلنا إلى الحقائق المخفية والمبهمة التي لا يمكن أن نفهمها للوهلة الأولى.

المبحث الثالث

مضمون عملية التحليل السياسي

تتكون عملية التحليل السياسي من سبعة عناصر خاصة بها، إضافة إلى آلية التحليل السياسي نفسها:

أولاً: عناصر التحليل السياسي

1 - المحلل السياسي

وهو الباحث المختص بعملية التحليل السياسي.

2 - المعلومات

وتتضمن طبيعة المعلومات التي يكلف المحلل السياسي برصدها وتحليلها، بالإضافة إلى مصادر المعلومات الخاصة.

3 - منهجيات التحليل

وهي الطرق التي يتبعها المحلل السياسي في التحليل، فهناك المنهج الواقعي والمنهج المثالي....... إلخ.

4 - مخرجات التحليل السياسي

هي أربعة أنواع سبق ذكرها (تقييم حالة - تقدير موقف - تنبيه سياسي - استشراف سياسي).

5 - بيئة التحليل

هي البيئة المادية وظروفها، والبيئة القانونية التي تـنظم الأطر الشرعية للتحليل، وبرامج التنظيم والتحفيز والتدريب، إضافة إلى البيئة المعنوية التي تمثل استراتيجية التحليل والعدالة الوظيفية.

6 - منطقة المسؤولية

هي النطاق الجغرافي الذي يتابعه المحلل السياسي، كأن يكـون محللاً مختصاً في الشؤون الروسية، وقد تكون منطقة المسؤولية ظـاهرة سياسية كالعولمة أو الإرهاب، وقد تكون علاقـات دوليـة مثـل العلاقات الأمريكية - الصينية، أو قد تكون منطقة المسؤولية (زمنية) كالمحلل الذي يستشرف المستقبل.

7 - صناع القرار

هم زبائن المحلل السياسي، وهم من يوجهون الجهود للتركيـز على ملفات معينة، أو دراسة حالات بعينها، أو متابعـة تطـورات مفاجئة، ولذلك فهم يبقون على تواصل مع المحلل السياسي لغـرض فهم تطورات البيئة الداخلية والخارجية للدولة.

ثانياً: آلية التحليل السياسي

تتضمن آلية التحليل السياسي الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة أو الظاهرة أو السلوك السياسـي المراد تحليله وذلك من خلال تحديـد الأبعـاد المكانيـة والزمانيـة والإجرائية.

الخطوة الثانية: طرح التساؤلات الرصينة عن مشكلة التحليل، وذلك من خلال تساؤلات (موجزة) تضمن عدم تشعب الأجوبة عنها، وتساؤلات (دقيقة) حتى تكون الإجابات عنها دقيقة أيضاً، وتساؤلات (عميقة) ترتبط بجوهر المشكلة، وأبرز العوامل المؤثرة فيها.

أما التساؤلات الرصينة فلا يدركها المحلل السياسي إلا بعد أن يفهم المشكلة بشكل معمق.

ومن نماذج التساؤلات ما يلي:

- ما الذي حدث بالضبط؟ وكيف وقع الحدث؟
- ما هي طبيعة السياق العام الذي وقع فيه الحدث؟ السياق يعني الظروف السائدة وقت وقوع الحدث، ويقسم إلى (سياق سياسي وسياق جغرافي وسياق التوقيت).
- ما هي أسباب الحدث ودوافعه؟
- ما تقييم المواقف الإقليمية والدولية من الحدث؟
- ما هي العوامل المؤثرة في الحدث؟
- من هم أطراف الحدث الحقيقيون؟ وما هي أهدافهم؟
- من هو المستهدف أو المتضرر من الحدث؟
- ما تأثيرات الحدث الآن؟
- ما مستقبل تأثيرات الحدث؟

يساعد الفهم المعمق لمشكلة التحليل السياسي على طرح تساؤلات رصينة يمكن أن تؤدي أجوبتها إلى إنتاج تحليلات رصينة تتصف بالعقلانية والتكامل، **تساعد في إحداث تغيرات**

في انطباعات صناع القرار[1].

دراسة حالة

في يوليو 2016، سمحت إيران للقاذفات الاستراتيجية الروسية باستخدام قاعدة (همدان) الجوية لغرض تسهيل مهام هذه القاذفات في قصف المواقع العسكرية للمعارضة السورية[2]، والتساؤلات التي يمكن أن تطرح هنا هي:

1. ما هو السياق العام للحدث؟
2. لماذا قاعدة (همدان) بالتحديد؟ هل لقربها من الحدود العراقية؟ أم لقدرتها على استقبال قاذفات استراتيجية، أو لما تمتلكه من بنى تحتية متطورة؟
3. ماذا يعني هذا التوقيت بالذات (يوليو 2016)؟
4. هل ستؤدي هذه العملية إلى استخدام إيران لقواعد جوية روسية في المستقبل؟
5. ما الرسالة السياسية التي تبعثها موسكو وطهران من هذا التعاون العسكري؟
6. ما المبررات الأمنية للروس؟ هل هي تأمين خط ملاحة جوي آمن لقاذفاتها بعيداً عن تركيا والمناطق التي يسيطر

---

(1) لكل حالة أو حدث سياسي، نوع معين من التساؤلات التي يجب أن يستحضرها المحلل، وذلك بحسب طبيعة وظرف الحدث نفسه، ولكن هناك تساؤلات ثابتة في كل حالة مثل (ما هي طبيعة السياق العام للحدث وما هي أسبابه ونتائجه؟).

(2) الموقع الإلكتروني الرسمي لقناة (سي أن أن) العربية بعنوان (روسيا: يحتمل إعادة بحث استخدام قاعدة همدان مع إيران) في 14 نوفمبر 2016، www.cnn.com. وتاريخ دخول الموقع في 5 ديسمبر 2016.

عليها "تنظيم الدولة" في العراق وسوريا؟

7. كيف سيتأثر الوضع الأمني والموقف العملياتي في سوريا؟
8. هل ستمهد هذه الخطوة إلى تعاون عسكري أكبر بين إيران وروسيا؟
9. ما هي القدرات التدميرية لهذه القاذفات؟ وما هو وزنها الحقيقي في إحداث تحول نوعي في المعارك الدائرة في سوريا؟
10. ما الذي سيضيفه الاستخدام الروسي للقواعد الإيرانية إلى مكانة إيران عسكرياً وسياسياً وأمنياً؟

ينبغي للمحلل السياسي المتخصص أن يطرح كل هذه التساؤلات أولاً، ومن ثم يحاول الإجابة عنها[1]، لأنه لا يستطيع إدراك كل هذه التساؤلات ما لم يكن ملماً بالعلاقات الإيرانية - الروسية، فلربما يثير صناع القرار تساؤلات لم يدركها عقل المحلل السياسي منذ البداية، وهذا ما يؤشر إلى عدم حرفية المحلل السياسي في طرح التساؤلات التي تشغل بال صناع القرار وتمثل محور اهتماماتهم.

---

(1) الإجابة عن التساؤلات تتطلب من المُحلل السياسي أن يستحضر نظريات وأدوات التحليل السياسي التي سنستعرضها لاحقاً.

المبحث الرابع

علاقة التحليل السياسي بالتحليل الاستراتيجي والتحليل الاستخباري

الواقع أن طبيعة العلاقة بين هذه الأنواع الثلاثة من (التحليل السياسي والاستراتيجي والاستخباري) يشوبها نوع من التداخل والغموض والتعقيد، وخاصة بين التحليل السياسي والتحليل الاستراتيجي، وذلك بسبب سطوة السياسة على كل أنواع الاستراتيجية، ولكن لا يمنع ذلك من وضع بعض الحدود الفاصلة التي يمكن أن تُميِّز بين هذه الأنواع الثلاثة من التحليل، وعلى النحو التالي:

التحليل السياسي

1. **من حيث الاختصاص:** تحليل الوقائع والأحداث والظواهر السياسية المرتبطة بـ (العلاقات الدولية - السياسة الخارجية - النظم السياسية - الفكر السياسي - الخطابات السياسية - السياسات العامة - العقائد السياسية - تحليل ظواهر عالمية، مثل العولمة والمجتمع الدولي).
2. **من حيث نظريات التحليل** (النظرية الواقعية والليبرالية والإنكليزية.... إلخ).

التحليل الاستراتيجي

1. **من حيث الاختصاص**: تحليل وتفسير (الاستراتيجية القومية وما يتفرع منها من استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية واستراتيجية السياسة الخارجية).
2. **من حيث نظريات التحليل**: (نظرية التخطيط الاستراتيجي وفق نموذج الأهداف والغايات - الطرق - الوسائل والموارد).

وبما أن كلمة (استراتيجية) ولدت من رحم البيئة العسكرية بأبعادها المعروفة (القوة - والنفوذ - والجيوبولتيك - والصراعات المسلحة) فمن الممكن إدراج (تحليل عوامل القوة والضعف في الدولة - تحليل الصراعات الدولية المسلحة - والتحليل الجيوبولتيكي) في إطار التحليل الاستراتيجي.

التحليل الاستخباري

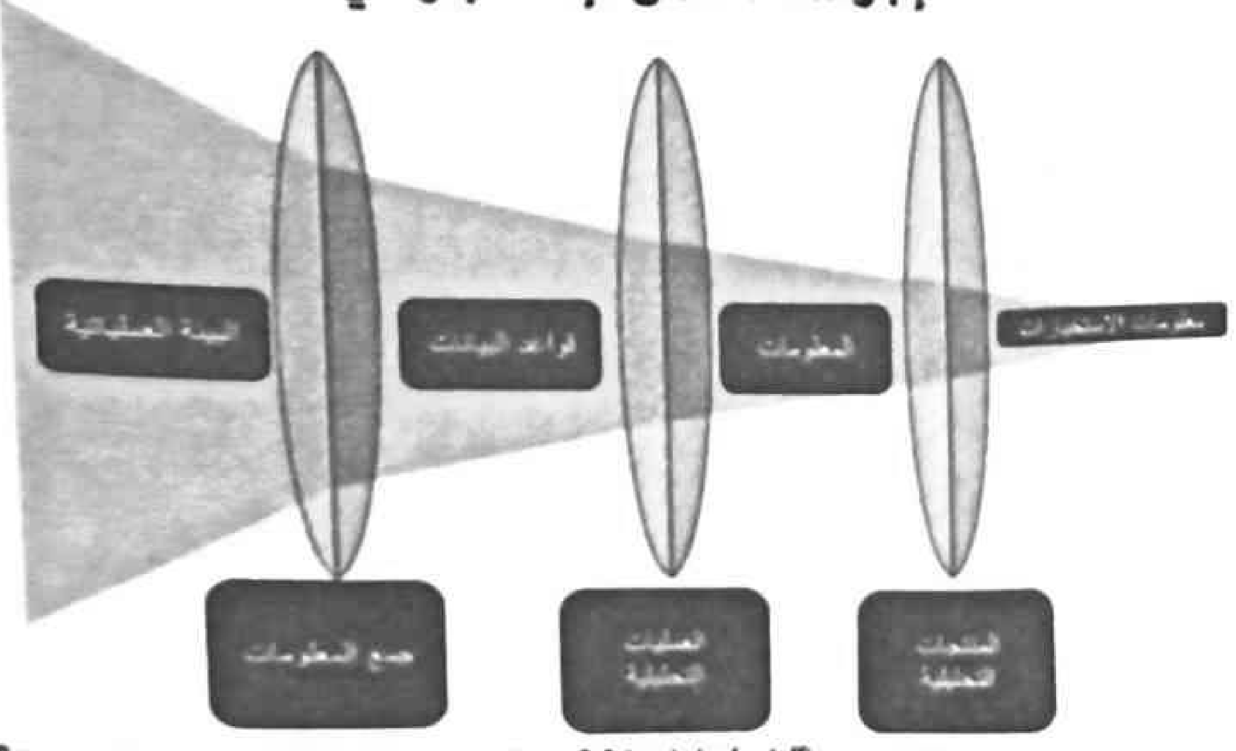
1. **مجال الاختصاص**: تحليل وتفسير المعلومات الاستخباراتية الخاصة بالمصادر البشرية المعروفة بـ HUMINT أو التكنولوجية المعروفة بـ Signals intelligence أو استخبارات المصادر المفتوحة، والمعروفة بـ Open Source Intelligence، وفي ظل الثورة المعلوماتية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم، فلم تعد معلومات الاستخبارات "المصنفة سرياً" (سيدة الموقف) في التحليل الاستخباري، بل يزاحمها في ذلك أنواع أخرى من مصادر المعلومات المفتوحة، مثل:

- الدراسات والبحوث العالمية.
- التقارير الدولية.
- معلومات مواقع التواصل الاجتماعي.
- معلومات وسائل الإعلام.
- الإحصائيات العالمية.
- استخبارات الدول الصديقة.
- معلومات الشركات الكبرى.
- تحليلات الرأي العام.
- تصريحات القادة السياسيين.
- تسريبات إلكترونية (ويكليكس).
- حرب المعلومات، بشقيها المعنوي والإلكتروني.

2. **من حيث نظريات التحليل:**

يعتمد التحليل الاستخباري على جملة من الإجراءات الاستخباراتية، وكما يبينها المخطط رقم (2):

إجراءات العمل الإستخباراتي



Source: Joint intelligence / joint puplications 2-0 (joint chiefs staff).

حيث تبدأ العملية بجمع المعلومات وتنظيم قواعد البيانـــات (المبوّبة) ومن ثم تُصنّف المعلومات بحسب الأهمية والصـــلة بموضوع التحليل وفق **نظرية تقاطع الأدلة "المعلومات" مع فرضيات ذات صلة بهذه المعلومات**، حيث يقوم المحللون بصياغتها بدقة متناهية، ومن ثم اختيار أكثـــر الفرضـــيات اتساقاً مع المعلومات "الأدلة" المتاحة لتصـــدر مخرجـــات التحليل كمنتجات استخبارية[1].

ومن الجدير بالذكر أن التحليل الاستخباري بات هـــو الآخـــر متداخلاً إلى حد كبير مع التحليل السياسي وذلك للأسباب التالية:

- نمو دور أجهزة الاستخبارات في صنع السياسات الدولية، بسبب غياب الثقة في العلاقات الدولية وارتفاع الهواجس الأمنية في القضايا الدولية.
- نمو الفجوة بين السياسات المعلنة للدول ونواياها الحقيقية.
- نمو التفاهمات السرية بين الدول بعد أن اقتصـــرت فيهـــا العلاقات الدبلوماسية على البروتوكول الرسمي فقط.

---

(1) Hayes. joseph, Analytic culture in the U.S, Intelligence community, center for the study of intelligence, 2007, chapter one.

المبحث الخامس

متطلبات عملية التحليل السياسي

تتمثل متطلبات عملية التحليل السياسي بعدة عوامـــل يمكـــن إيجازها على النحو التالي:

1 - القواعد المعرفية والمواصفات المطلوبة للمحلل السياسي

أ - القواعد المعرفية للمحلل السياسي

يحتاج المحلل السياسي أن يُلمَّ بخمس قواعد معرفية لغرض تحقيق أهدافه، وكما يبينه المخطط رقم (3):

أركان المعرفة الأساسية للمحلل السياسي



المخطط من عمل الباحث

القاعدة الأولى: تخص الإلمام بنظرية الأمن القومي الخاصة ببلده.

القاعدة الثانية: تخص الإلمام بأدوات التحليل السياسي مثل (التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي ومنهجيات التحليل الجيوسياسي. (سنأتي إلى ذكرها لاحقاً).

القاعدة الثالثة: تخص الإلمام بنظريات التحليل السياسي. (سنأتي إلى ذكرها لاحقاً).

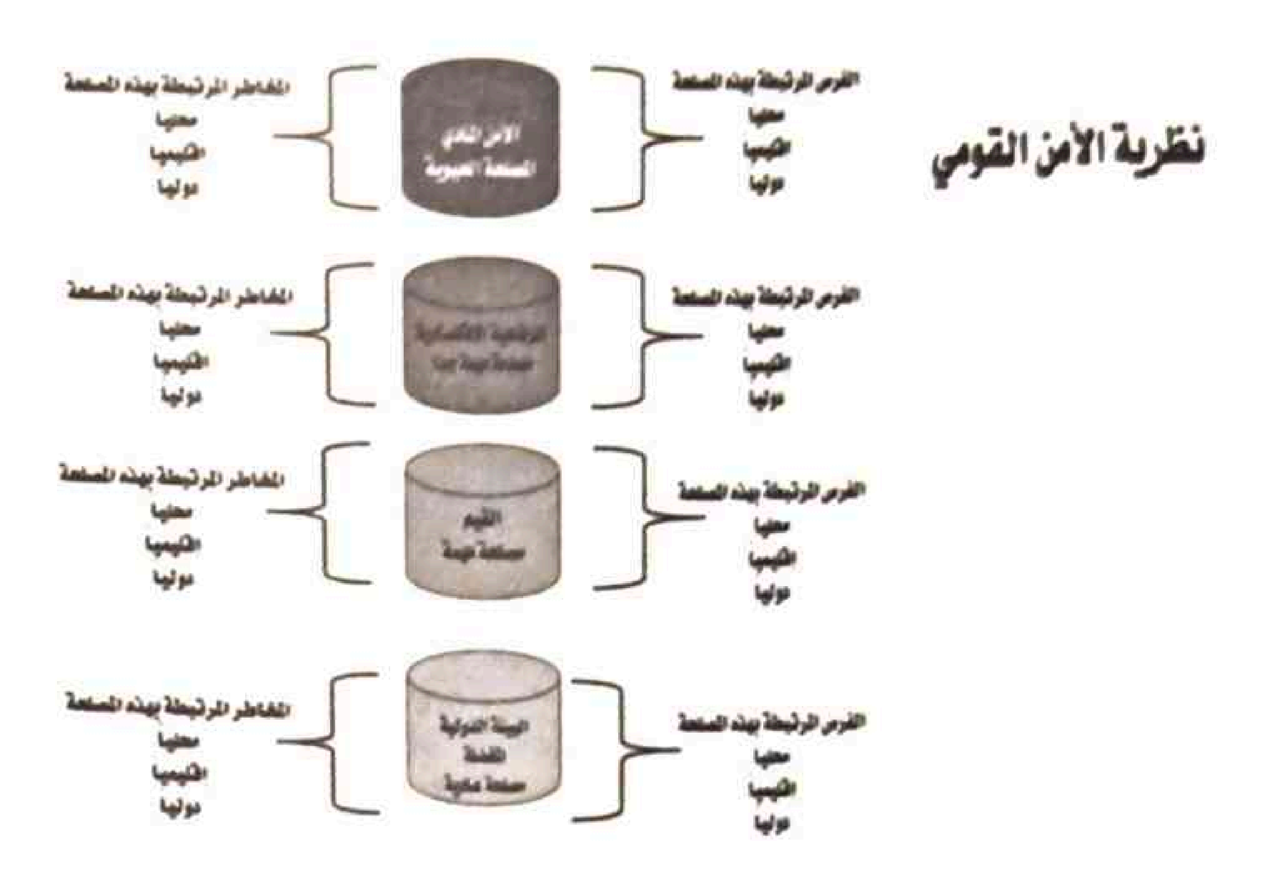
القاعدة الرابعة: تخص الإلمام الكامل بالملف الموكل إليه وطبيعة السياسات الدولية المرتبطة بذلك الملف.

القاعدة الخامسة: إدراك انعكاسات وتأثيرات ذلك الملف على مصالح الدولة وأهدافها القومية.

القاعدة المعرفية الأولى: الإلمام بنظرية الأمن القومي

تتكون نظرية الأمن القومي لأي دولة من المصالح القومية والأهداف القومية التي تخدمها، إضافة إلى الفرص والمخاطر التي تحدق بتلك المصالح والأهداف ضمن البيئة الاستراتيجية للدولة، وبشكل عام تشترك الدول بأربع مصالح قومية هي "الأمن المادي - الرفاهية الاقتصادية - القيم - البيئة الدولية المفضلة"، ولكل مصلحة خارطة بالمخاطر والفرص الخاصة بها، وكما يبينه المخطط رقم (4):

نظرية الأمن القومي



المخطط من عمل الباحث

فمن المهم الإلمام الكامل بهذه النظرية لغرض معرفة انعكاسات وتداعيات وارتباطات التطورات الخاصة بالملف الذي يتابعه المحلل السياسي على الأمن القومي للدولة، فدون الإلمام بهذه النظرية لن يتمكن المحلل السياسي من تحديد التأثيرات وتقييم أهميتها ومدى تأثيرها على بلده.

القاعدة المعرفية الثانية

تخص الإلمام بأدوات التحليل السياسي مثل (التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي ومنهجيات التحليل الجيوسياسي (سنأتي إلى ذكرها لاحقاً).

القاعدة المعرفية الثالثة

تخص الإلمام بنظريات التحليل السياسي. (سنأتي إلى ذكرها لاحقاً).

القاعدة المعرفية الرابعة: الإلمام الكامل بملف المسؤولية

يمكن أن يكون ملف المسؤولية دولةً ما، أو علاقات دولية بين دولتين أو اكثر، أو منظمات دولية غير حكومية تستغل لأغراض سياسية، أو منظمات إرهابية ومتطرفة وكما يلي:

1 - دولة ما:

فيجب الإلمام بتاريخها وجغرافيتها واقتصادها ونظامها السياسي من حيث العقيدة السياسية والنظام السياسي والمؤسسات السياسية والأحزاب السياسية، إضافة إلى المعلومات التالية:

- نقاط القوة - الضعف في تلك الدولة.
- طبيعة علاقاتها الخارجية وتحالفاتها الدولية.
- طبيعة الأزمات الداخلية والخارجية لتلك الدولة.
- طبيعة الوحدة القرارية لتلك الدولة، ومستوى المعارضة السياسية.
- اتجاهات الرأي العام وجماعات المصالح ومستوى تأثيراتها على عملية صنع القرار.
- مستوى الرضا الشعبي عن السلطة.
- مستوى القبضة الأمنية على مؤسسات الدولة، خاصة في الدول الشمولية.
- مستوى القدرات التقليدية والاستراتيجية للدولة.
- طبيعة المنظومة الإعلامية ومستوى تأثيرها في الرأي العام.
- طبيعة الشخصيات العامة المؤثرة في الرأي العام.

- محددات السياسة الخارجية وآلية صنع القرار.
- مكانة تلك الدولة في سياسات القوى الكبرى.
- طبيعة ومستوى النفوذ الإقليمي لتلك الدولة.
- أولويات استراتيجية الأمن القومي.
- خارطة التحديات والتهديدات والمخاطر.

2 - علاقات دولية بين دولتين أو أكثر:

الإلمام الكامل بكلا الدولتين كما ورد في الفقرة السابقة (1)، ويضاف لها ما يلي:

- تحديد إمكانية التحول في العلاقات بين الدولتين ضمن المستويات التالية:
(علاقات ودية - علاقات تعاونية - علاقات تحالفية - علاقات تنافسية - علاقات أزمة - علاقات صراع)، ومدى تأثير تلك التحولات على مصالح الدولة التي ينتمي إليها المحلل السياسي.
- خارطة المصالح والتهديدات المشتركة بين الدولتين.
- ميزان القوة بين الدولتين (من الأقوى؟ ومن الأضعف؟ ولماذا؟).
- طبيعة تحالفات وعلاقات كلتا الدولتين مع محيطها الإقليمي.
- مكانة كلتا الدولتين في سياسات القوة الكبرى.
- أبرز المؤثرات الداخلية والخارجية على طبيعة تلك العلاقات.

3 – منظمات دولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي:

نعني بالمنظمة الدولية الحكومية، هي تلك التي تتكون من حكومات الدول لغرض التنسيق والتعاون الدوليين، أما المنظمة الدولية غير الحكومية، فهي تتألف من تجمعات المجتمع المدني للدول تحت شعار المبادئ الإنسانية والتفاعل الثقافي، وهدف التحليل ينصب على بعض المنظمات غير الحكومية لما يمكن أن تستغل لأغراض سياسية واستخبارية في عملية تغيير نظم سياسية، أو عملية تغيير ثقافي أو تغيير ولاءات وانتماءات، وبالتالي لا بد من استحضار قواعد المعلومات التالية:

- الإلمام الكامل بالنظرية الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي، والتي تعتبر الأساس النظري لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية. "والتي سنعود لذكرها لاحقاً".
- رصد التقارير الصادرة عن هذه المنظمات، وتقييم المعلومات ومصادرها التي وردت في تلك التقارير.
- رصد الأنشطة العالمية لهذه المنظمات.
- رصد وتحليل مشاكل هذه المنظمات مع الدول الأخرى، حيث تعتبر روسيا من أكثر الدول اختلافاً مع هذه المنظمات.
- رصد وتقييم قوانين الدول التي قننت أنشطة هذه المنظمات.

4 – جماعات إرهابية أو متطرفة:

تخضع هذه الجماعات عادة إلى نوعين من التحليل، النوع الأول: هو التحليل الاستخباري، من خلال مقاطعة المعلومات

الاستخبارية المتوفرة مع فرضيات خاصة يقوم بصياغتها المحلل للوقوف على أكثر الفرضيات اتساقاً مع المعلومات الاستخبارية، والتحليل الثاني هو التحليل السياسي للوقوف على المسارات العامة لسياسات هذه الجماعات، وفي كلتا الحالتين تحتاج عملية تحليل مسارات الإرهاب إلى الإلمام بما يلي:

- العقيدة الدينية أو الثقافية أو السياسية للجماعات الإرهابية.
- خارطة المنظمات الإرهابية في العالم وفي الإقليم.
- أساليب العمليات الإرهابية في الرصد والتخطيط والتنفيذ.
- خارطة الحواضن الشعبية لهذه المنظمات.
- مصادر التمويل والدعم اللوجستي.
- الهيكل التنظيمي والإداري من حيث الصلاحيات والمسؤوليات.
- كيف تتواجد هذه المنظمات في الإعلام الاجتماعي؟ وما هي خططها في التجنيد وفي التدريب الإلكتروني؟
- تحديد خط بياني للعمليات الإرهابية السابقة للوقوف على: الرقعة الجغرافية في الاستهداف، ومستوى التطور النوعي للعمليات، ونوعية الكفاءات التي تمتلكها هذه المنظمات. ونوعية الأسلحة والمتفجرات والأجهزة المستخدمة.
- مستوى الدول التي يمكن أن تكون ذات صلة بهذه المنظمات.
- تنظيم قواعد بينات متكاملة حول الإصدارات التي تطلقها هذه المنظمات من أفلام فيديو أو بيانات أو إنفو غرافيك أو رسائل صوتية.

القاعدة الخامسة: تأثيرات وإنعكاسات ملف المسؤولية على مصالح الدولة

على المحلل السياسي أن يدرك جيداً تأثيرات الملف الذي يتابعه على الأهداف القومية لبلده وتالياً على المصالح القومية[1]، وعلى النحو التالي:

- مخاطر قائمة يمكن أن تهدد مصالح بلده. "وعلى المحلل التحذير منها واقتراح سياسات مواجهتها".
- مخاطر محتملة يمكن أن تهدد مصالح بلده، إذا ما توافرت الظروف التي تؤدي إلى نضج تلك المخاطر، "وعلى المحلل أن يتوقع تلك الظروف ويقترح ما يعوقها".
- فرص قائمة يمكن أن تخدم المصالح القومية لبلد المحلل السياسي. "وعلى المحلل السياسي اقتراح السياسات لاستثمار تلك الفرص".
- فرص محتملة يمكن أن تنضج في ظل ظروف معينة لتخدم المصالح القومية لبلد المحلل السياسي، "وعلى المحلل السياسي أن يقترح الآلية السريعة لإنضاج تلك الظروف، أو ما يسمى بتهيئة المسرح السياسي"[2].

---

(1) المصالح القومية هي رؤى فكرية تعبر عن حاجات الدولة ورغباتها وتطلعاتها، وهي تتسم بالثبات والاستقرار، أما الأهداف القومية فهي برامج عمل لتلك الرغبات والحاجات والتطلعات، وعادة ما تتغير وهي دائماً تخدم المصالح القومية.

(2) على المحلل السياسي أن ينظم جدولاً يتضمن الفرص القائمة والمحتملة، والمخاطر القائمة والمحتملة في الرقعة الجغرافية المحددة، ثم ينظر إلى التطورات السياسية والأمنية ليتفحص تأثيرها على مجمل تلك الفرص والمخاطر.

- ينبغي أن تكون ثقافة "الاستباق" جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المحلل السياسي، فالسياسات الاستباقية هي التي تدرأ المخاطر مسبقا، وهي التي تغتنم الفرص قبل غيرها من الدول، فلا فائدة من تحليل سياسي "مهما بلغت رصانته" دون أن يضع ذلك التحليل السقوف الزمنية المناسبة لدرء مخاطر أو اغتنام فرص.

مواصفات المحلل السياسي

- المؤهل العلمي العالي في العلوم السياسية، وتحديداً في تخصص العلاقات الدولية.
- قدرٌ عالٍ من الثقافة العامة والثقافة السياسية والرغبة في العمل التحليلي.
- الاختصاص الميداني بمنطقة المسؤولية.
- المتابعة المستمرة لتطورات منطقة المسؤولية.
- التمتع بقدر كبير من ملكة التفكير الناقد.
- التحلي بالموضوعية وتجنب الانحياز في التحليل لأسباب ودوافع عقائدية أو نفسية أو الانسياق خلف الميول والرغبات والمصالح الشخصية، أو إرضاء صناع القرار بما يخالف الواقع.
- التمتع بقيم الوطنية والثقة والأمانة والإخلاص والإبداع والتميُّز في العمل.

2 - مواصفات المعلومات المطلوبة للتحليل السياسي

- تحديث قواعد البيانات الخاصة بمنطقة المسؤولية باستمرار.
- تنويع مصادر المعلومات، والحرص على حضور أغلب الأنشطة الدولية والإقليمية ذات الصلة بمنطقة المسؤولية "مؤتمرات - ورش عمل - ندوات".
- تعزيز الزيارات الميدانية لمنطقة المسؤولية "إن كانت ممكنة".
- بناء شبكة من الحسابات على "تويتر وفيس بوك" الموثوق بها فقط، والتي تتداول معلومات ذات صلة بمنطقة المسؤولية.
- متابعة نشاطات مراكز الأبحاث العالمية ذات الصلة بمنطقة المسؤولية.
- الحرص على مقابلة المختصين بمنطقة المسؤولية باستمرار مثل السفراء - الملحقين العسكريين - الإعلاميين.

في عصر (الطوفان المعلوماتي) تبدو مهمة المحلل السياسي صعبة ومعقدة، ولكن تشكيل فريق عمل متخصص يرصد المعلومات كفيل بتبديد هذه الصعوبة.

3 - متطلبات بيئة التحليل

أ - المتطلبات المادية

- توفير المقر الآمن والذي يضم كل المستلزمات التقنية اللازمة لعملية التحليل، فضلاً عن وسائل الراحة.

- نظام متقدم للرواتب والحوافز المادية والمخصصات التي تكفل حياة هادئة للمحلل وأسرته.
- نظام تدريبي متطور يركز على إتقان أحدث مهارات التحليل السياسي وفق أحدث النظريات ذات الصلة بالتحليل السياسي.
- دعم مفتوح للزيارات الخارجية ذات الصلة بعمل المحلل السياسي.
- توفير أقسام خاصة لترجمة إصدارات مراكز الأبحاث العالمية ووسائل الإعلام الدولية لما يمكن أن تطرحه من أفكار ورؤى وتصورات ترتبط بملف المسؤولية.

ب - المتطلبات المعنوية

- نظام عادل من الحوافز المعنوية ضمن عدالة وظيفية تفرز بين المحلل المبدع والمحلل التقليدي.
- نظام تقييم خاص لأداء المحللين يعتمد على مؤشرات أساسية مثل (مدى مصداقية التحليلات التي قدمها المحلل[1] - ومدى جدية التنبيهات التي أطلقها المحلل - ومدى صحة استشرافه للمستقبل) مع ضرورة التمييز بين المحلل السياسي الذي يعتمد على الحدس والتخمين، والمحلل

(1) كان زبيغنيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق) يقول إن الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة كانت بحاجة إلى محللين بمواصفات **الأنبياء** في إشارة إلى مستوى الحاجة إلى تحليلات رصينة لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، أما في عالم اليوم، فإننا بحاجة إلى محللين بمواصفات **العلماء** لمواكبة التطورات المتسارعة في العالم.

الذي يعتمد على منهجيات علمية في التوقع للأحداث.

- ضرورة تمييز النخبة من المحللين، وعقد لقاءات دورية لهم مع صناع القرار، لتعميق الفهم المتبادل بينهم والمتطلبات المستقبلية لصناع القرار والمحللين.
- ضرورة التخلي عن القيود البيروقراطية في توزيع المناصب، حيث يجب فتح الباب على مصراعيه للمبدعين من الشباب وغيرهم، إذا كانوا يمثلون قفزة نوعية في رصانة المنتج التحليلي.
- ضرورة أن يكون لكل محلل محترف (فريق عمل شبابي) يساعده في رصد المعلومات ذات الصلة، ويعقد جلسات (العصف الذهني) الدورية والتي يمكن أن تحرر عقلية المحلل من انطباعات قديمة.

4 - تجنب الأخطاء الشائعة في التحليل السياسي

- تجنب الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات، وخاصة وسائل الإعلام، فأكثر الوسائل الإعلامية اليوم (مُسيَّسة) فكراً ومضموناً.
- محاربة الانغلاق الفكري للمحلل بجلسات العصف الذهني ونماذج المحاكاة الفكرية[1].

(1) بسبب الخبرات المتراكمة للمحلل السياسي إزاء موضوع معين، فإنّه يقوم ببناء قناعات يصعب تغيرها بمرور الوقت، وبما أن الأحداث الدولية لها ديناميكية التطور والتي زادت من سرعتها عوامل العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا، فلا بد من تغيير تلك القناعات عن طريق جلسات للعصف الذهني يتم من خلالها وضع المحللين القدامى مع المحللين الشباب لزعزعة الأفكار القديمة التي يتبناها المحللون القدامى من خلال طرح معلومات جديدة وتَخيُّل تداعياتها.

- ضرورة تحديث قواعد البيانات لمنطقة المسؤولية.
- تجنب تقديم مخرجات تحليلية مطولة "حشو إعلامي" وبأسلوب يقبل أكثر من تأويل وتفسير للمعلومات "المُحلَّلة"، ولا بدَّ من استخدام "الإنفو غرافيك" أو أفلام "الأفتر إيفكتس" تحقيقاً للاختصار والسرعة في نقل المعلومات إلى صناع القرار.
- كثرة الاعتماد على مصادر إعلامية أو صحفية، ستجعل من المحلل السياسي (مراسلاً صحفياً) من دون أن يشعر بذلك، حيث يطغى استخدام المصطلحات الصحفية والإعلامية على المصطلحات العلمية والواقعية.
- غياب المتابعة والتدقيق عن عمل المحلل وغياب الحوافز المادية والمعنوية، ستؤدي إلى تحول الجهد التحليلي إلى عمل صحفي روتيني[1].
- يعمد بعض المحللين السياسيين إلى إغراق منتجهم التحليلي بعبارات تخمينية عميقة، تؤدي إلى المزيد من ضبابية المشهد لدى صناع القرار، ومن هذه العبارات (ربما - قد - يمكن - ليست لدينا معلومات في الوقت الحاضر - احتمال أن يكون كذا - أو ربما يكون كذا - هناك معلومات لم نتأكد من مصداقيتها)، وهذا يعود إلى عاملين أساسيين: الأول يرتبط بقلة المعلومات المتوفرة لدى المحلل السياسي لأسباب مختلفة، والثاني يعود إلى عدم حرفية المحلل، لأنه غير مُلم بمنطقة المسؤولية، حيث يحاول

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر:
فوزي حسن، **مبادئ تحليل المعلومات الاستراتيجية** (بيروت - دار المنهل اللبناني)، 2015، ص 45.

أن يتهرَّب من فرز الاحتمالات الصحيحة في التحليل، من خلال سرد جميع الاحتمالات وتوصيفها بالمستوى نفسه من الأهمية.

فالمفروض أن يصنف المحلل السياسي الاحتمالات بحسب أهميتها مع ذكر مزايا وعيوب كل احتمال، كما يجب أن تستخدم العبارات التخمينية في نطاق ضيق جداً وفي حالات الضرورة القصوى فقط.

ومن أهم الأخطاء الشائعة في التحليل السياسي هو التحيُّز وغياب الموضوعية

ينقسم التَحيُّز[1] في التحليل إلى قسمين: الأول يرتبط بسوء تقييم العلاقة بين السبب والنتيجة، والثاني يرتبط بتحيزات معرفية.

1 - التحيز في الإدراك للسبب والنتيجة

يعمل المحللون على إيجاد الأسباب الحقيقية للظواهر السياسية سواء كانت (مخططة أو عشوائية) ويميل بعضهم إلى تعميم تلك الأسباب على ظواهر أخرى متشابهة، وغابت عنهم حقيقة مهمة مفادها أن النتائج الكبيرة ما هي إلا نتيجة لأسباب كثيرة، وهناك ستة أنواع لهذا النوع من التحيز:

أ. التحيز في تفضيل تفسيرات سببية معينة.

ب. التحيز في تفضيل الاتجاه المركزي للظاهرة.

(1) **التحيُّز**: هو أخطاء عقلية، بسبب الاعتماد على انطباعات سابقة، أو الانسياق خلف ميول المحلل أو نقص في معلومات المحلل.

ت. التحيز بسبب تشابه السبب مع النتيجة.

ث. مقارنة الأسباب الداخلية للظاهرة مع أسبابها الخارجية.

ج. المبالغة في تقدير أهمية متغير ما.

ح. عدم إدراك الارتباط الوهمي بين السبب والنتيجة.

2 – التحيزات المعرفية، وتشمل

أ. التحيز في تقدير قيمة ومستوى دولة ما.

ب. التحيز في تقييم الاحتمالات.

ت. التحيز في تقارير الاستخبارات[1].

(1) Richard. J. Heuer. Jr, Psychology of Intelligence Analysis, CIA, Center for the study of Intelligence, 1999, pp. 111-172.

علاقة المحلل السياسي بصناع القرار

تتوقف طبيعة العلاقة بين صناع القرار والمحللين السياسيين على جملة من العوامل منها:

1. طبيعة النظام السياسي، ومراكز توزيع السلطة.
2. مستوى انخراط الدولة بقضايا السياسات الدولية.
3. شكل النظام السياسي (ديمقراطي - ديكتاتوري) فالديمقراطي يميل إلى سماع ومناقشة الآراء بعكس النظام الديكتاتوري.
4. طبيعة البيروقراطية القائمة في عملية اتخاذ القرارات الخارجية.
5. مستوى الثقة والاعتمادية على جهاز التحليل السياسي.

ففي النموذج الأمريكي يشير معهد بروكنغز في دراسته المعنونة (**مجتمع الاستخبارات والسياسة الخارجية........ الحصول على التحليل الرصين**) إلى جملة من المشكلات بين المحللين وصناع القرار الأمريكان، بالرغم من كل التحسينات التي أدخلت إلى نظام تحليل المعلومات للرئيس الأمريكي، ومن هذه المشكلات:

1. المبالغة في الاهتمام بالتقرير المسمى (موجز الرئيس اليومي PDB) الذي يُقدم للرئيس الأمريكي يومياً عن

أحوال العالم، حيث يؤدي ذلك إلى إهمال منتجات تحليلية أخرى تقدم لمستويات رفيعة أخرى من صناع القرار الأمريكي.

2. تقديم مخرجات تحليلية لا تلبي الاحتياجات الفعلية لصناع القرار.
3. الإخفاق في دمج كل المعلومات ذات الصلة بتقرير واحد، بسبب تعدد الوكالات التي تتابع الموضوع نفسه.
4. عدم الموازنة بين حجم المعلومات وحجم التحليل[1].

فالمشكلة الأساسية في التحليل السياسي هي أنه: لا يمكن تقديم تحليلات دقيقة جداً غير قابلة للخطأ والشك على الدوام، إضافة إلى عدم تلاقي طموحات السياسيين مع اهتمامات المحللين (أحياناً) ليخلق ذلك أزمة ثقة بين الطرفين[2].

وهناك مشكلة أكبر من جميع هذه المشكلات، وهي ترتبط بعملية **(تسييس التحليل)** أو الضغط على المحلل عنوة ليقدم تحليلات تبرر القرارات السياسية التي سيتخذها صناع القرار فيما بعد.

دراسة حالة

يروي **(جورج تينت)** المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) أيام غزو العراق عام 2003، جملة من الضغوط والإرهاصات التي تعرضت لها وكالته من قبل نائب الرئيس (ديك تشيني) ومساعد وزير الدفاع (بول ولفوفيتز) وبعض الأعضاء

---

(1) Kenneth Liebethal , The U.S Intelligence Community and Foreign Policy-getting analysis right, (U.S.A, Brookings, 2009), pp. 29-30.

(2) Ibid., p. 10.

في مجلس الشيوخ، حول التقارير التحليلية لوكالة (CIA) عن علاقة العراق بتنظيم القاعدة، فقد كانت هناك قناعات شخصية عند صناع القرار بأن العراق يملك صلات تعاون مع تنظيم القاعدة، بينما تخلو التقارير التحليلية للوكالة من الأدلة التي تثبت تعاون العراق مع تنظيم القاعدة[1]. الأمر الذي دفع بصناع القرار إلى الضغط على الوكالة لتقديم تحليلات تثبت صلة العراق بتنظيم القاعدة، رغم عدم توافر الأدلة على ذلك.

وفي معرض توصيات (تينت) للمحللين الشباب بعد أن اعترف بأن اللوم وقع عليه شخصياً في عملية غزو العراق **رغم أن قرار الحرب كان متخذاً مسبقاً** فهو يوصي بضرورة التمسك بالموقف الحيادي للمحلل، فإذا سحب المحلل نفسه من موقف يسعى إليه صناع القرار بشدة، أسيء الظن به وبمعلوماته، وإذا تحفَّز المحلل وانخرط في موقف معين فإنه بذلك سيبدو داعماً للسياسة حتى عندما يسعى المحلل لأن يكون على الحياد[2].

تشير الحالة أعلاه إلى أن السياسة الأمريكية كانت عازمة على غزو العراق عام 2003، بغض النظر عن تحليلات الاستخبارات ولكنها كانت تحتاج للمبررات التي تقنع بها الرأي العام الدولي والأمريكي، فلم تكن شماعة أسلحة الدمار الشامل والإرهاب إلا أسباباً مقنعة لشن الحرب.

---

(1) جورج تينت، **في قلب العاصفة** (بيروت، دار الكتاب العربي)، 2007، ص 314.

(2) المرجع السابق، ص 375.

وهنا يبرز تساؤل مهم، وهو: كيف نطور العلاقة بين دوائر التحليل السياسي وصناع القرار؟

1 - بالنسبة لدوائر التحليل السياسي

أ. توزيع المحللين على مناطق المسؤولية بحسب تخصصاتهم وخبراتهم.

ب. يُفضَّل أن تتم جميع مراحل النشاط التحليلي من خلال فرق عمل متخصصة.

ت. أن تمر المنتجات التحليلية التي تنتجها فرق التحليل عبر (فلاتر) للتدقيق والتمحيص، فتبدأ أولاً **بالتدقيق اللغوي** للتأكد من مفاهيم ومعاني المصطلحات المستخدمة ثم تمر بعملية **التدقيق الأمني** لفحص سلامة الأفكار والاقتراحات المطروحة في المنتج التحليلي، وبعد ذلك تمر بعملية **التدقيق العام** من حيث الشكل والمضمون واللغة.

2 - بالنسبة لصناع القرار

أ. ضرورة تحديد جهة رسمية واحدة فقط مخولة للتعاطي مع دوائر التحليل السياسي.

ب. عدم طلب تقارير تحليلية حول قضايا لم تستجد بشأنها أية متغيرات أو تطورات جديدة.

ت. عدم الضغط على دوائر التحليل السياسي للإسراع في إنجاز التقارير، وإنما تعطى الوقت الكافي لإنجاز عملها.

ث. وضع برامج نظامية (رقمية) تؤمن التدفق السلس والآمن

للمنتجات التحليلية إلى دوائر صنع القرار، وفق مبدأ (المعلومة لمن يحتاجها).

ج. على صناع القرار إيلاء أهمية قصوى لدوائر التحليل السياسي، لأنها تمثل مركز التفكير الاستراتيجي المعني بتفسير نوايا الدول الأخرى ورسم الخيارات الجديدة في السياسة الخارجية.

ح. ضرورة أن ينظم صناع القرار جلسات عمل مشتركة بين محللي السياسة الخارجية ومحللي الشؤون الدفاعية، ومحللي الاستخبارات، بشكل دوري لغرض تبادل وجهات النظر والوقوف على اهتمامات صناع القرار وتحقيق أعلى مستوى من التعاون والتنسيق، وكذلك عقد جلسات طارئة لمواجهة أي تطورات إقليمية أو دولية أو حتى محلية تحتاج إلى إعادة تعريف الأهداف القومية للدولة.

الفصل الثاني

أدوات التحليل السياسي

مقدمة

سيحاول هذا الفصل معالجة الإشكاليات المتعلقة بكيفية استفادة المحلل السياسي من أدوات التحليل السياسي؟ وكيف يؤدي استخدام هذه الأدوات إلى زيادة رصانة التحليل السياسي؟ علماً أن هذه الأدوات لا تحتاج إلى الفهم فقط، بل تحتاج إلى أن تُفهم وتُطبق بشكل عملي ليؤدي ذلك إلى تراكم مهاري لدى المحلل السياسي، وبالشكل الذي يمكن أن يزيد من مستوى حرفيته في التحليل، وعلى المحلل أيضاً أن يسعى إلى تطوير منهجيات تلك الأدوات (إن أمكن) وأن يتابع المحاولات الحثيثة التي تسعى إلى تطويرها.

المبحث الأول

التفكير الاستراتيجي

يعني التفكير الاستراتيجي القدرة على تطبيق نظرية الاستراتيجية على أرض الواقع، ولكن السؤال الرئيسي هو: كيف يساهم التفكير الاستراتيجي في تعزيز جودة التحليل السياسي؟

تتكون عملية التفكير الاستراتيجي من خمس أدوات منهجية لطرق التفكير، وهي (التفكير الناقد والتفكير الإبداعي والتفكير بالزمن والتفكير الأخلاقي والتفكير بالتأثير المتبادل بين المنظومات)[1].

أولاً: التفكير الناقد

يُعرِّف (ريتشادر باول وليندا اليدر) التفكير الناقد، بأنه فن تحليل التفكير وتقييمه بهدف تطويره[2].

أما (ديفيد مور) فيعرِّف التفكير الناقد على أنه، التفكير حول

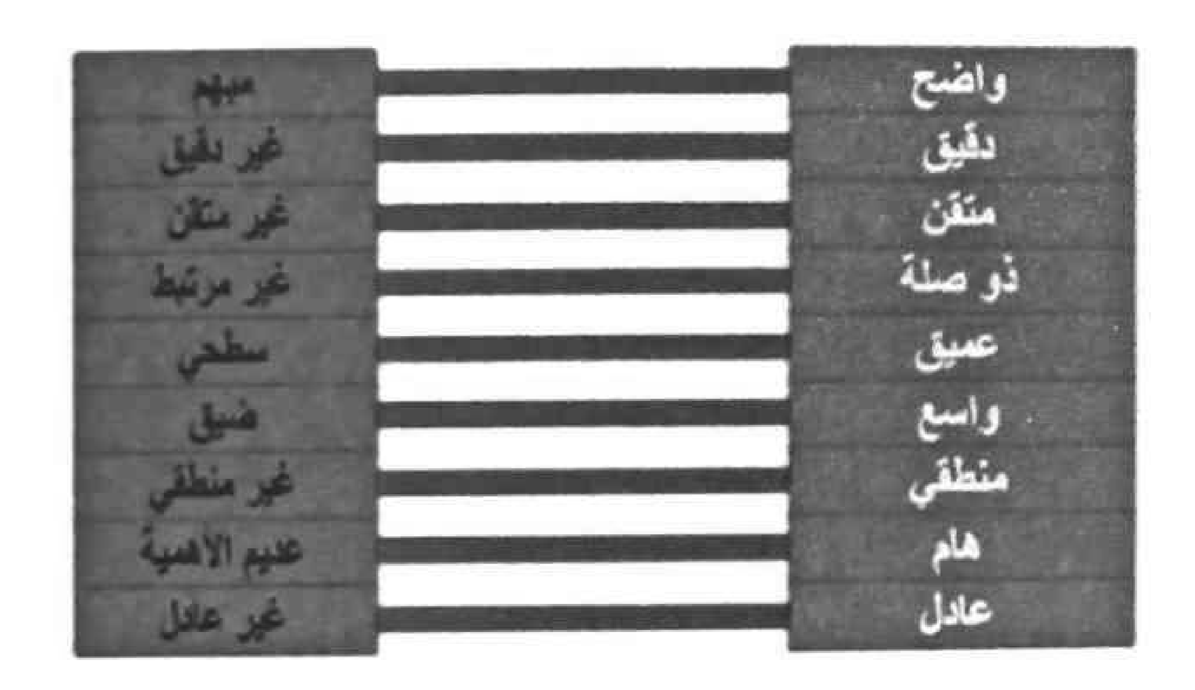
(1) هاري آر يارغر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي.... التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي)، 2011، ص ص 28-33.

(2) Richard Paul and Linda Elder, *The Miniature Guide to Critical Thinking Concepts and Tools*, 4th Edition (The Foundation for Critical Thinking, 2004) p. 4.

التفكير من أجل الاهتداء إلى أسباب الظاهرة أو تطوير حلول لمشكلة ما.

ويختلف التفكير الناقد عن التفكير العادي كما يبينه المخطط رقم (5):

الفروقات بين التفكير الناقد والتفكير العادي



التفكير الناقد **التفكير العادي**

هذا ويتكون التفكير الناقد من ثمانية عناصر أساسية، يمكـــن أن تمثل منهجية التفكير الناقد.

عناصر التفكير الناقد: يبينها المخطط رقم (6)[1]:

(1) David T. Moore, *Critical Thinking and Intelligence Analysis,* Second Printing, The National Defense Intelligence College, Washington, DC March 2007, p. 9.



دراسة حالة: أزمة الصواريخ الكوبية 1962[1]

ما هي عناصر التفكير الناقد بالنسبة للمحلل الأمريكي؟

1. تحديد قضية ما، يراد تحليلها. (أزمة الصواريخ الباليستية التي نصبها الاتحاد السوفيتي السابق في كوبا عام 1961).
2. تحديد الغرض من التفكير في القضية؟ ولماذا تسعى لاختبارها؟

---

(1) هي مواجهة اندلعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق المتحالف مع كوبا في أكتوبر 1962 ضمن أحداث الحرب الباردة. وتقارن أزمة الصواريخ الكوبية بحصار برلين كواحدة من أشد المواجهات خلال الحرب الباردة، وتعتبر هذه الأزمة أقرب أزمة كادت أن تؤدي إلى حرب نووية.

تحديد متطلبات الحرب الأمريكية على زعيم كوبا السابق (كاسترو) ويتم اختبارها بسبب التوظيف السوفيتي للورقة الكوبية في إطار الحرب الباردة من خلال نشر صواريخ روسية في كوبا موجَّهة ضد الولايات المتحدة.

3. ما هي الأسئلة الأساسية (المفتاحية) لهذه القضية؟

- لماذا نصب الاتحاد السوفيتي منظومة صواريخ SA-2 باهظة الثمن في كوبا؟
- هل الغرض من نصب الصواريخ هو لحماية كوبا؟
- هل يشكل موضوع نصب الصواريخ السوفيتية في كوبا أزمة حقيقية بين واشنطن وموسكو؟

4. ما هي الأدلة المعتبرة التي يمكن الاستناد إليها في التحليل؟

- إذا تم نشر صواريخ دفاعية في كوبا، فما هي الأدلة التي ينبغي ملاحظتها؟
- إذا تم نشر صواريخ هجومية في كوبا، فما هي الأدلة التي ينبغي ملاحظتها؟
- ما الشيء الذي لا يُنظر إليه في هذه القضية؟

5. ما هي الاستدلالات المحتملة؟

ما الذي يستدل عليه بعد جمع الأدلة حول القضية وتقييمها؟

6. ما هي الافتراضات المناسبة؟

- ما الذي يفترض حول الأدلة المتاحة؟
- ما الذي يجب افتراضه حول مصادر الأدلة؟

- ما الفرضيات المتعلقة بدوافع نشر الروس لصواريخ في كوبا؟

7. ما هي الآثار والتداعيات المحتملة للقضية؟

- إذا كانت الاستنتاجات غير صحيحة حول البناء السوفيتي للمنظومة الصاروخية فما الذي سيحدث بعد ذلك؟
- إذا كانت الاستنتاجات صحيحة حول البناء السوفيتي للمنظومة الصاروخية فما الذي سيحدث بعد ذلك؟
- إذا كانت الاستنتاجات غير صحيحة بشأن نشر الأسلحة الهجومية، فماذا سيحدث بعد ذلك؟
- إذا كانت الاستنتاجات غير صحيحة حول نشر الأسلحة الدفاعية، فماذا سيحدث بعد ذلك؟

8. ما هي وجهات النظر المختلفة حول القضية[1]؟

ما هي وجهات النظر الأخرى التي حلّلت وقيّمت ما كان يجري في كوبا عام 1962؟

يستخدم التفكير الناقد أيضاً في تحليل ما يعرف بـ (الحجج السياسية) من خلال فحص وتقييم منطقي وموضوعي للعلاقة السببية بين السبب والنتيجة في الحجج المستخلصة من النص السياسي، وعلى المحلل السياسي أن يبحث في جميع الافتراضات ذات الصلة بالقضية التي يتابعها ويقوم بتقويمها بشكل دقيق لرسم رؤية واضحة لكل

(1) David T. Moore, *Critical Thinking and Intelligence Analysis,* op. cit., p. 27.

افتراض، كما يتطلب من المحلل أن ينظر في تأثيرات كل ما جمعه من معلومات من (حقائق، ووجهات نظر، وافتراضات، واســتنتاجات، واحتمالات قصيرة وبعيدة المدى، والعلاقات المحتملة، والنتائج ضمن مستويات متعددة).

دراسة حالة

بســـبب تقبـــل الشـــعب الأمريكـــي لبرنامجـــه السياسي........................ السبب: (متغير مستقل)

فقد فاز (دونالد ترامب) بالانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016. النتيجة: (متغير تابع).

حيث تمثل هاتان العبارتان (حُجَّة) ولكن هـــل هـــذه الحجـــة صحيحة أم لا؟ بمعنى هل يمكن أن تؤدي موضوعية البرامج السياسية للمرشحين إلى الفوز بالانتخابات الرئاسية الأمريكيـــة دائمـــاً؟ أم أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي بمفردها أو مجتمعـــة إلى الفـــوز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية؟

الجواب: إن الحجة غير صحيحة 100% ولكنـــها محتملـــة، فهناك عوامل عدة تؤثر في عملية فوز مرشح ما للرئاسة الأمريكية، منها:

- مستوى وفاعلية الحملة الدعائية للمرشح.
- مستوى وفاعلية الحملة الدعائية للمرشحين الخصوم.
- طبيعة السياق السياسي السائد في الولايات المتحدة.
- طبيعة الإرث السياسي الـــذي خلفتـــه الإدارة الســـابقة، ومستوى ما تملكه البرامج السياسية للمرشحين من حلول

ومعالجات منطقية لمواجهة التداعيات السلبية لذلك الإرث السياسي.

- طبيعة توجهات الرأي العام الأمريكي وخاصة جماعات الضغط ووسائل الإعلام.
- بنية وطبيعة وموضوعية البرنامج السياسي للمرشح الرئاسي.
- طبيعة الفضائح السياسية التي يمكن أن تلقي بظلالها على هذا المرشح أو ذاك.
- طبيعة التدخلات الخارجية في الانتخابات الأمريكية (إن وجدت).

هنا يجب على المحلل السياسي أن يدرس جميع هذه العوامل ويحدد العوامل الرئيسية والعوامل الثانوية التي أدت إلى فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية عام 2016.

ومن الجدير بالذكر أن التفكير الناقد الصحيح سيعزز نوعاً آخر من التفكير، يسمى التفكير الإبداعي.

ثانياً: التفكير الإبداعي

يعني المقدرة على تطوير أفكار ومفاهيم جديدة تُعرِّف القضايا والمواقف السياسية الحالية أو المحتملة وتشرحها وتساعد على حلها[1]. أو هو القدرة على التخيُّل واختراع أشياء جديدة.

ودائماً ما يصطدم التفكير الإبداعي بالعوائق البيروقراطية والمعوقات التقليدية، لكن هذا النوع من التفكير يساهم في تعميق

---

(1) Ibid.

الفهم للقضايا، وتوسيع التفسيرات الممكنة ووضع الخيارات البديلة وتحديد الفرص المحتملة، وغالباً ما يتم استعصار الأفكار في جلسات العصف الذهني للوصول إلى الفكرة الإبداعية.

وأحياناً يطلب صناع القرار من المحللين، إيجاد حلول غير تقليدية لمشكلات سياسية أو أمنية معقدة، وهذا يتطلب من المحلل أن يتقن مهارات التفكير الإبداعي، فالإبداع ليس موهبة تودع في المحللين، بل هو عبارة عن مهارات يمكن تعلمها، وهي نتاج تفاعل العوامل التالية:

1. الشغف والرغبة في الاستكشاف والاختراع لدى المحلل، اعتماداً على ما يلي:
   أ. امتلاك المحلل السياسي لروح التحدي.
   ب. البحث عن حل غريب وغير مألوف.
   ت. تصميم الحل.
   ث. ليس هناك مشكلة في صعوبة الحل ما دام قابلاً للتطبيق ويؤدي إلى حل معضلة معقدة.
2. الخبرات والمعرفة التي يجب أن يتصف بها المحلل السياسي.
3. المنهجية العلمية لتنظيم الأفكار والمعلومات للوصول إلى الهدف، اعتماداً على:
   أ. تعريف الهدف المراد الوصول إليه وتحديده.
   ب. جمع المعلومات عن الهدف.
   ت. تنظيم وتصنيف المعلومات.
   ث. التفكير.
   ج. وضع التصور الأولي للحل.

أمثلة تطبيقية

- تعتبر فكرة بناء الخندق حول المدينة المنـــورة في معركـــة الخندق، من الأفكار الإبداعية.
- تعتبر فكرة الدبلوماسي الأمريكي (جورج كينان)[1] حول استراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي السابق وتجنب مواجهته عسكرياً من خلال استنزاف اســـتراتيجي لمـــوارده مـــن الأفكار الإبداعية.

ثالثاً: التفكير بالزمن

لا بدَّ للمحلل السياسي أن يعي دور وتأثير الحقب الزمنية الـــتي مرت على الحدث أو الظاهرة السياسية من خلال فهم دور العوامـــل المستمرة من الماضي، وعمليات التغيير المؤثرة في تشكيل المستقبل، أي القدرة على رؤية الزمن ينبوعاً متدفقاً، فهذا التفكير يربط الظـــواهر المنفصلة عبر الزمن، وهو قادر على إيجاد الـــروابط مـــع خيـــارات وظروف مستقبلية محتملة للوصول إلى المستقبل المنشـــود، وبعبـــارة أخرى، هو يعني تخيل مستقبل واقعي بفضل فهم مصادره في الماضي،

---

(1) **جورج فورست كينان** George F. Kennan: ولد في 16 فبرايـــر – 1904 ومات في 17 مارس 2005 كانَ ولسنوات عضواً في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة .وكمُخططٍ للسياسات الخارجية في أواخر الأربعينيـــات والخمسينيات، ولقد اُعتبر "مهندسَ" الحرب الباردة بدعوته لاحتواء الاتحاد السوفيتي السابق.
وُلد كينان في ولاية ميلواكي الأمريكية، والتحق بأكاديمية ساينت جـــون العسكرية وفيما بعد بجامعة برينستون، وتخرجَ منـــها في 1925 مُلتحقـــاً بالسلك الدبلوماسي.

ويساهم هذا النوع من التفكير في تخفيف الهـواجس والتعقيـدات والغموض.

رابعاً: التفكير الأخلاقي

تُصنِّف الأخلاق السلوك البشري إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول: السلوك الإجباري (ما يجب على المرء فعله)، أما المستوى الثاني فهو السلوك المحظور (ما يحرَّم فعله)، والمستوى الثالث هو السـلوك المباح (ما يمكن فعله) والأخلاق تتولى تقيـيم صـواب السياسـات والاستراتيجيات، وتحلل مدى مقبولية تلك السياسات على المسـتوى الوطني، وكذلك تدرس تأثيرات السلوك الاستراتيجي وعواقبه.

وعلى المحلل السياسي ألاّ يتجاهل دور القيم الأخلاقية في تحليل العلاقات الدولية، خاصة في إطار العلاقات الآيديولوجية.

وبالتالي، لا بد للمحلل السياسي من أن يفهم المنظومة القيميـة للشعب، وكذلك المنظومة القيمية السائدة في دوائر صنع القرار للدولة التي يتابعها، ويقيم مدى تـأثير تلـك القـيم علـى السياسـات والاستراتيجيات.

خامساً: التفكير في التأثير المتبادل بين المنظومات[1]

يعني القدرة على الرؤية والتفكير في المشهد الكلي لأي قضية أو لبيئة القضية بأكملها، عوضاً عن الاكتفاء برؤيـة أجزائهـا، وهـذا

---

(1) هاري آر يارغر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمـن القـومي**.... التـفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشـرين، مرجـع سابق، ص 31.

التفكير ينظر إلى الأشياء على أنها منظومات، وداخل هذه المنظومات تتفاعل الأجزاء والتأثيرات، ويجب ألاّ يقتصر الأمر على اختبار العلاقة بين السبب والنتيجة وذلك عبر الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: التفكير بالمنظومة بأكملها.

الخطوة الثانية: فهم وتحديد سلوك أو خواص المنظومة بأكملها.

الخطوة الثالثة: فهم الجوانب الفردية للمنظومة في ما يتعلق بدورها أو وظائفها ضمن المجموع الكلي، وتأثيرات أي تغييرات طرأت على الصورة الكلية.

هذا النوع من التفكير يستفيد منه المحلل السياسي في إدراك طبيعة البيئة الاستراتيجية للدولة من حيث الفرص والمخاطر.

دراسة حالة

ظاهرة ثورات الربيع العربي التي اجتاحت تونس ومصر عام 2011، تحتاج إلى دراسة جميع المكونات ذات الصلة بهذه الظاهرة، وكذلك معرفة التأثيرات المتبادلة بين هذه المكونات مثل:

- طبيعة السياق العام الذي رافق هذه الثورات في تونس ومصر.
- طبيعة الأحداث التي أشعلت الثورات، (في تونس الاعتداء على الناشط البوعزيزي وفي مصر مقتل المتهم خالد سعيد على يد الشرطة).
- مستوى الاستياء الشعبي ضد الأنظمة.
- الدور الذي لعبته بعض المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الناشطين.

- دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام.
- طبيعة المواقف الإقليمية والدولية وتوجهاتها.
- ردود أفعال النظام السياسي (التونسي والمصري) ضد هذه الثورات.
- موقف الأجهزة الأمنية من هذه الثورات.
- طبيعة مطالب الثوار.

فكل هذه المكونات هي منظومات تحتاج إلى فهمهـــا ومعرفـــة التأثيرات المتبادلة بينها، حتى يصل المحلل السياسي إلى فهم وتفســـير مقبول لظاهرة الربيع العربـــي.

المبحث الثاني

التخطيط الاستراتيجي

من متطلبات التحليل السياسي إتقان منهجية التخطيط الاستراتيجي للسياسات وفق نموذج (الأهداف والطرق والوسائل) لأن التحليل السياسي ما هو إلا عملية تفكيك لعملية التخطيط التي يُهندسها الخصوم، وبالتالي، إذا تمكن المحلل من معرفة هدف الخصوم، سيتمكن من معرفة الطرق المحتملة التي يمكن أن توصل الخصم إلى هدفه، إضافة إلى معرفة الوسائل التي يمكن أن يستعملها لهذا الغرض، والموارد المتاحة، فضلاً عن التوقيتات المحتملة لتحقيق أهداف الخصوم.

يُضاف إلى ذلك، تمكن المحلل السياسي من تفسير وتقييم الاستراتيجيات القومية التي تضعها الدول الكبرى، تجعله قادراً على توقع طبيعة سياسات هذه الدول في مختلف مناطق العالم، وكل ذلك يتم بناءً على إتقان منهجية التخطيط الاستراتيجي، كما يمكن أن يقوم المحلل السياسي بتقييم ومراجعة جدوى وفاعلية الاستراتيجيات من خلال قياس المستوى المنجز من الأهداف نسبة إلى غير المنجز مع تحديد الأسباب ووضع الحلول.

دراسة حالة

من الأهداف المصنفة (حيوياً) للاستراتيجية القومية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط[1] هي:

1. المحافظة على إسرائيل كدولة حرة.
2. الحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية للأسواق.
3. ألاّ توجد دولة معادية للولايات المتحدة في المنطقة، وتمتلك أسلحة جديدة أو قدرات إضافية لأسلحة الدمار الشامل.

ومن الأهداف المصنفة (مهمة جداً):

1. ألاّ تكون هناك قوة إقليمية مهيمنة وعدائية في الخليج العربي.
2. أن تستمر عملية السلام في الشرق الأوسط نحو النجاح.
3. أن تحافظ الولايات المتحدة على علاقات جيدة مع الأنظمة العربية الموالية للغرب في المنطقة، وأن تبقى هذه الأنظمة على قيد الحياة محلياً.

ومن الأهداف المصنفة (مهمة) في الشرق الأوسط:

أن تُظهر دول المنطقة أشكالاً معتدلة من الحكم واحترام حقوق الإنسان.

فكل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط تدور في فلك هذه الأهداف المصنفة بحسب أهميتها للمصالح الأمريكية الأربعة (الأمن المادي - الرفاهية الاقتصادية - القيم الليبرالية - البيئة الدولية المفضلة).

---

(1) The Commission on America's National Interests.

وما على المحلل السياسي سوى إيجاد الطرق (المباشرة وغير المباشرة) التي يمكن أن توصل لهذه الأهداف، وعليه الانتباه إلى سلم الأولويات في الأهداف، فالنظام الديكتاتوري في المنطقة يمكن أن يكون مفضلاً إذا كانت سياساته تخدم الأهداف (الحيوية) للاستراتيجية الأمريكية، رغم أنّ طبيعة هذا النظام تتنافى مع هدف (الديمقراطية وحقوق الإنسان) والمصنف على أنه هدف (مهم) كما كان عليه الحال في نظام شاه إيران السابق.

المبحث الثالث

منهجية التحليل الجيوسياسي[1]

تحتاج عملية التحليل السياسي إلى إتقان ما يسمى بمنهجية التحليل الجيوسياسي، والتي تُعنى بتقييم تأثيرات العوامل الجيوسياسية في منطقة جغرافية محددة، وهذه المنهجية تمت مناقشتها في المؤتمر الخاص بالأزمات الدولية في أثينا عام 2008، والتي يمكن تحديد خطوات عملها على النحو التالي:

الخطوة الأولى: تحديد المجال الجغرافي (محل الدراسة).

الخطوة الثانية: تحديد البيئة الخارجية والداخلية للمجال الجغرافي.

الخطوة الثالثة: تحديد العامل الجيوسياسي (المؤثر) في المجال الجغرافي.

مثال: جيوبولتيك حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.

فالمجال الجغرافي لهذه الحركات هو الشرق الأوسط.

أما البيئة الخارجية والداخلية للشرق الأوسط فهي على مستويين:

---

(1) Dr. Ioannis Th. Mazis, Writing Methodology of a Geopolitical Analysis. [Structure, Concepts and Terms], International Crisis Management Conference, Athena 2008.

المستوى الأول: المجال الجغرافي الأكبر وهو دار **الإسلام** أي العالم الإسلامي، **أما المستوى الثاني** فهو المنطقة الضيقة الأكثر نشاطاً للعامل الجيوسياسي داخل منطقة معينة في الشرق الأوسط، كأن تكون بلاد الشام.

أما العامل الجيوسياسي فهو يتمثل في (حركات الإسلام السياسي).

الخطوة الرابعة: تحديد المجالات الجغرافية التي ستتأثر بالعامل الجيوسياسي المذكور.

الخطوة الخامسة: نختبر مدى تأثير العامل الجيوسياسي (في المجالات الجغرافية الثلاثة) على:

1. السياسة والاقتصاد.
2. الأمن والدفاع.
3. الثقافة والمعلومات.

الخطوة السادسة: بعد دراسة التأثيرات في الخطوة السابقة نحدد الاتجاهات الجيوسياسية المحتملة. (نتيجة تأثير العامل الجيوسياسي على السياسة والاقتصاد والأمن والدفاع والثقافة والمعلومات).

الخطوة السابعة: وصف الديناميات الخاصة بالعامل الجيوسياسي في المجال الجغرافي الأكبر، مع تحديد عوامل القوة في العامل الجيوسياسي. ووصف هياكله وإجراءاته ووظائفه وآثاره وأشكاله، وكيف يتعامل معها النظام الجغرافي.

المبحث الرابع

منهجيات الدراسات المستقبلية

يحتاج المحلل السياسي إلى توقُّع مستقبل ظاهرة ما، أو مستقبل علاقات دولية ما، وهذا يتطلب منه أن يتقن استخدام منهجيات خاصة بالدراسات المستقبلية، ومن أهم تلك المنهجيات هي منهجية (بناء السيناريوهات) التي تساعده على التتبع المنظم للأحداث استناداً إلى أسباب عقلانية من خلال:

1. القدرة على ترتيب الأحداث ومتطلباتها في التوقيت المناسب.
2. القدرة على التعامل السليم مع الأحداث (من حيث الإنجاز والمتابعة).
3. القدرة على تصوُّر البدائل ومزاياها (السلبية أو الإيجابية)، وهنا لا بد من فسح المجال لعملية (التخيُّل) لمساندة عملية بناء السيناريو[1].

---

(1) د. فوزي حسن، **التخطيط الاستراتيجي للسياسات الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول/الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً** (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2013)، ص 49.

مثال عملي

حدوث احتجاجات شعبية في دولة ما، بسبب الغلاء والبطالة وتفشي الفساد، فما هو مستقبل الدولة بعد هذه الاحتجاجات؟

إن الغرض هو تحديد مستقبل هذه الاحتجاجات، ولا بدَّ للمحلل السياسي أن يجيب أولاً عن التساؤلات التالية:

1. ما هو حجم هذه الاحتجاجات نسبة إلى سكان الدولة وجغرافيتها؟ وهل هناك قيادةٌ مُنَظمة لهذه الاحتجاجات؟
2. ما هو الرد المرجح للسلطات الحكومية؟ (القمع أو الإصلاح، أو الاثنين معاً) وما نسبة نجاح هذه الخيارات الثلاثة؟
3. هل هناك دور خارجي متوقع للتأثير على هذه الأحداث بمختلف الاتجاهات (دعم الاحتجاجات أو قمعها)؟ ما نسبة تأثير ذلك الدور؟
4. ما هي المؤشرات الاقتصادية للدولة؟ وهل تكفي مواردها لعملية إصلاح حقيقية؟
5. هل تملك الدولة نوايا حقيقية للإصلاح؟ وهل تمتلك الأجهزة والكوادر المناسبة لذلك؟
6. ما هو موقف الأجهزة التنفيذية للدولة من هذه الاحتجاجات؟

بعد الإجابة عن هذه التساؤلات سيتمكن المحلل السياسي من توقع سيناريو عقلاني لمستقبل هذه الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك منهجيات أخرى في الدراسات المستقبلية مثل (تقنية دلفي، ونموذج ريتشاردسون لسباق التسلح وغيرها)[1].

(1) لمزيد من التفاصيل: انظر مؤلف الدكتور وليد عبد الحي (**مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

المبحث الخامس

استراتيجيات الكتابة التحليلية

يحتاج التحليل السياسي إلى نوع خاص من الكتابات حتى تُفهم غاياته ودلالاته، ألا وهو "الكتابة التحليلية"، وهي كتابة غير تقليدية، لأنها كتابة تختبر الفرضيات وتختبر العلاقة السببية بين المتغيرات وفق منهجية علمية خاصة، وهذا ما تفتقر إليه الكتابات التقليدية مثل الكتابات الإعلامية. وفي هذا المورد سيحاول الكاتب استعراض أهم الاستراتيجيات المتبعة في الكتابة التحليلية للنصوص السياسية، وعلى النحو التالي[1]:

أولاً: استراتيجيات كتابة الموجز التحليلي

تتكون جميع النصوص والكتابات من مكونين أساسيين هما: مكون المعلومات، ومكون التفكير. والموجز يوفر عنصر المعلومات من خلال طرح التساؤلات التالية:

أ. ما هي الأفكار الأكثر أهمية في النص؟ ولماذا؟

ب. كيف تتفق هذه الأفكار بعضها مع بعض؟

ت. ماذا تعني المقاطع الرئيسة في النص؟

(1) David Rosenwasser, Jill Stephen, **Writing Analytically**, Seventh Edition, U.S, Cengage Learning, 2015, pp. 71-85.

فالإيجاز هو عملية إعادة صياغة للنص ليُفهم بشكل أسرع وأوضح من أجل إعطاء انطباع عام عن الموضوع، وهو يتكون من عدة أفكار ومعلومات مترابطة بشكل منطقي وموضوعي.

ومن أهم استراتيجيات كتابة موجز لموضوع ما:

1. ابحث عن البنية الأساسية للموضوع:

استخدم منهجية لتحديد حالات التكرار والتباين للموضوعات المدرجة في النص، وعندما تحدد التكرارات (من الموضوعات والمعلومات) فستكتشف أنها المسؤولة عن تنظيم المتناقضات، حيث تعمل هذه العملية على تصنيف وتنظيم المعلومات في النص التحليلي.

2. حدد المعلومات التي ترغب في مناقشتها.

حاول أن ترتب الأفكار بتسلسل هرمي بحسب الأهمية، وحاول أن تسأل نفسك لماذا وضعت الفكرة A، في ذلك الموقع، ولماذا وضعت الفكرة B في ذلك الموقع؟ وما هي الأفكار التي تجاهلت أهميتها؟

3. حاول تصغير نطاق الموضوع لتتكلم أكثر عن جوهر الموضوع.

ابدأ أولاً بالأفكار الرئيسة للموضوع، ثم قلّص المجال لتركز على أهم فكرة في الموضوع، ثم انتقل مباشرة إلى جوهر تلك الفكرة وناقشها.

4. حاول أن تُركز بشكل موضوعي وتتحول في كتابتك للإجابة عن "ماذا؟" و"كيف؟" و"لماذا؟"، فهذه التساؤلات يجب أن تنتاب أي فكرة تطرحها في كتاباتك.

ثانياً: استراتيجيات لجعل الاستجابات الشخصية أكثر تحليلاً

ربما يُطلَب منك ردٌّ شخصي على قضية معينة، وعليك التفكير بالاستراتيجيات التالية:

1. ينبغي أن يكون ردك مبرراً بأسباب منطقية وموضوعية، فالرد يبدو ضعيفاً إذا افتقر إلى الأسباب، وابدأ من النقطة الأساسية للموضوع أو الفكرة المعروضة عليك، وإذا لم تبدأ بها فإنك أهدرت أهمية الموضوع "المركزية" وبالتالي أصبح ردك غير ذي أهمية.
2. تقيَّد بالحدود الموضوعية والجغرافية والزمانية للفكرة المعروضة عليك، ولا تحاول أن تتجاوزها فتدخل في متاهات تشتت تركيز من يقرأ كتاباتك.
فمثلاً إذا طلب منك تقييم الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 2016، فالموضوع الذي ستتقيد به هو "الانتخابات الرئاسية" فقط، والمنطقة الجغرافية هي الدوائر الانتخابية داخل وخارج الولايات المتحدة، أما المحدد الزمني فينحصر في العام 2016، وأي حديث عن غير هذه المحددات الثلاث يعتبر تشتيتاً للأفكار[1].

ثالثاً: استراتيجيات الموافقة على الرأي أو معارضته في الكتابة التحليلية

يحصل أحياناً أن يكتب المحلل السياسي نصاً يحتمل الموافقة على

---

(1) Ibid.

رأي ما أو على حدث ما، كما يحتمل معارضة ذلك الرأي أو الحدث، وهنا لا بدَّ من اتباع الاستراتيجيات التالية:

1. حدد نطاق الفئات المعارضة.
2. حدد وحلّل المصطلحات المعارضة.
3. قم بصياغة سؤال دقيق للثنائي (الموافق والمعارض).
4. غيّر صيغة السؤال من (إما، أو) إلى (إلى أي مدى؟).

وتطبيق هذه الاستراتيجيات ستؤدي إلى إحدى النتائج التالية:

- إعطاء وزن أكبر لأحد طرفي الرأي الثنائي (الموافق والمعارض).
- ستكتشف أنك لم تقمْ بتسمية الفريق "الموافق" التسمية الدقيقة بقدر ما قمت به من إطلاق تسمية دقيقة على الفريق "المعارض".
- قد تكتشف أن الموافقة والمعارضة على الرأي ليستا على انفصال تام، بل هما جزء من ظاهرة معقدة[1].

رابعاً: استراتيجيات لجعل المقارنة/التباين أكثر تحليلاً، بما في ذلك الفرق ضمن التشابه

1. ركز على المقارنة الرئيسية في الموضوع، حتى لو كان ذلك على حساب المقارنات الفرعية، فالمقارنة الرئيسية هي التي تعطي الفهم العام للموضوع.
2. استخدم جانباً واحداً من المقارنة لتلقي الضوء على القرين

---

(1) Ibid.

المقابل، وليس من الضروري أن تعالج أجزاء المقارنة بشكل متساوٍ، حيث يتوقف ذلك على الأهمية.

3. تخيَّل كيف يمكن أن يستجيب أحد جوانب المقارنة الأخرى، فهذه الاستراتيجية، هي البديل للاستراتيجية السابقة، ومفيدة بشكل خاص كطريقة لمساعدتك على الاستجابة لمواضيع المقارنة/التباين الأكثر عمداً.

4. ركِّز على الاختلاف ضمن التشابه وركز على التشابه ضمن الاختلاف.

وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ. حدد ما إذا كان التشابه والاختلاف واضحين للغاية واشرحهما بطريقة سهلة.

ب. اشرحِ باختصار التشابه أو الاختلاف الواضحين نسبياً ثم اسأل "ماذا؟" لماذا هذا التشابه أو الفرق كبير؟

ت. ثم ركز اهتمامك على الفرق الأقل وضوحاً ولكن اكشف عنه ضمن التشابه، أو التشابه على الرغم من الفرق.

مثال

عندما يتشابه A & B بشكل واضح، فالبحث عن الفرق لن يكون متوقعاً. وعندما يختلف A & B بشكل واضح، فالبحث عن التشابه يكون غير متوقع.

خامساً: استراتيجيات تجعل التعريفات أكثر تحليلاً

1. اختبر التعريف من خلال مقاطعته مع الأدلة، عبر تقييم دقة وحدود التعريف من المعلومات المتاحة، بدلاً من الاكتفاء بفرضيات قد لا تتسم بالدقة.
2. حاول جمع عدة تعريفات مختلفة لمصطلح معين، ثم حدد العناصر المتضاربة في هذه التعريفات، لتصل إلى تعريف عام وشامل، ولن تتمكن من الوصول إلى التعريف الشامل، ما لم تحلل الاتجاهات والدوافع التي تقف خلف كل تعريف للمصطلح. فالسياق التاريخي الذي أطلق فيه التعريف مهم لمعرفة ظروف التعريف، وكذلك الخلفية العقائدية والفكرية لصاحب التعريف، فضلاً عن التعريفات التي كانت سائدة وقت إطلاق التعريف.
3. استخدم التحول في التساؤلات من "ماذا" إلى "كيف" و"لماذا"، فكلمة "ماذا" تعبر عن البساطة في فهم التعريف، ولكن كلمتي "كيف ولماذا" هما اللتان تكشفان الجوانب المعقدة في التعريف.

المبحث السادس

منهجية تحليل الفرضيات المتنافسة

يستفيد المحلل السياسي كما المحلل الاستخباري من منهجية تحليل الفرضيات المتنافسة، ففي بعض الأحيان تتزاحم لدى المحلل السياسي عدة فرضيات لتفسير سياسة معينة أو مشكلة ما، فكيف يتم اختيار الفرضية الأقرب إلى الحقيقة والتي تتسق أكثر من غيرها مع الأدلة المتوفرة؟

الخطوة الأولى

صغ السؤال المفتاحي الرئيس للقضية السياسية المراد تحليلها.

الخطوة الثانية

ارسم جدولاً تبين فيه الفرضيات المتنافسة والأدلة (الأدلة هي المعلومات الموثوقة حول القضية محل التحليل، كأن تكون معلومات سرية، أو تقارير منظمات دولية، أو وكالات دولية متخصصة)، ولنفرض أنّ هناك أربع فرضيات تحليلية متنافسة، ويرتبط بها خمسة أدلة متاحة، وكما يبينه الجدول التالي[1]:

---

(1) Hank Prunckun, Handbook of scientific methods of inquiry for intelligence analysis, THE SCARECROW PRESS, INC., United Kingdom, 2010, p. 145-146.

جدول تحليل الفرضيات المتنافسة

	الفرضية (1)	الفرضية (2)	الفرضية (3)	الفرضية (4)
الدليل الأول				
الدليل الثاني				
الدليل الثالث				
الدليل الرابع				
الدليل الخامس				

الخطوة الثالثة

قم بمقاطعة الفرضية الأولى مع الدليل الأول، فإذا توافقت (اتسقت) الفرضية مع الدليل ضع علامة (+) في المربع الذي يلتقي فيه الدليل الأول مع الفرضية الأولى، وإذا لم تتسق الفرضية مع الدليل (تناقضت) فضع علامة (−)، ثم قاطع الفرضية الأولى مع الدليل الثاني والثالث والرابع والخامس بالطريقة نفسها، وهكذا تعمل مع الفرضية الثانية والثالثة والرابعة، أيضاً تقاطعها مع الأدلة بالتسلسل لتفحص مدى اتساقها أو تناقضها مع الأدلة بالتسلسل، حيث سيكون الجدول على الشكل التالي:

جدول تحليل الفرضيات المتنافسة

	الفرضية (1)	الفرضية (2)	الفرضية (3)	الفرضية (4)
الدليل الأول	+	−	+	−
الدليل الثاني	−	−	+	+
الدليل الثالث	+	+	−	+
الدليل الرابع	+	+	+	−
الدليل الخامس	−	−	+	−

الخطوة الرابعة

قم باختيار الفرضية التي حازت على علامة (+) أكثر من غيرها، فهي الفرضية المرجحة للإجابة عن السؤال الرئيس للقضية المراد تحليلها، وفي نموذجنا تبدو الفرضية الثالثة هي الأقرب للإجابة عن تساؤل القضية المراد تحليلها.

على المحلل السياسي أن ينتبه إلى النقاط التالية

1. ليس دائماً ومطلقاً أن تكون الفرضية التي نالت على أكثر عدد من علامات (+) هي الفرضية الصحيحة أو المرجحة، فربما تكون هناك فرضيات تحصل على عدد أقل من علامات (+) كما هو الحال في الفرضية الرابعة وتبدو هي المرجحة للإجابة عن التساؤل الرئيس، ذلك لأنّها اتسقت مع أدلة أقوى من الأدلة التي اتسقت معها الفرضية الثالثة، وهذا ما يجب الانتباه إليه، فالأدلة يجب أن تدرس بعناية فائقة وترتب بحسب أهميتها في الجدول، لأنها غالباً ما تكون متفاوتة من حيث الأهمية.
2. من أسباب التحيُّز في تقييم الأدلة:

أ. الميل إلى دليل معين على حساب أدلة أخرى، بسبب طبيعة العقل البشري التي تميل إلى اتساق الأدلة، أو بسبب تسارع وتيرة الأحداث وسرعة تدفق المعلومات.

ب. مستوى إدراك المحلل لأهمية المعلومات.

ت. تنوع مصادر المعلومات.

3. مواصفات الدليل:

أ. يجب أن يكون الدليل عبارة عن معلومات جديدة وحيوية،

فالمعلومات الحيوية هي المتفاعلة مع الحدث، وكذلك المعلومات التي تمت معايشتها. أو تلك المعلومات التي تم استدراكها عبر الحواس مباشرة.

ب. يجب أن يكون الدليل ذا صلة بالموضوع.

ت. يجب أن يحدث الدليل تأثيراً على أفكارنا.

ث. يجب أن يكون الدليل كمعلومات مجردة (خالية من التهويل أو التصغير).

4. عدم الاعتماد على انطباعات بنيت على أدلة فقدت مصداقيتها، فالتراكم المعلوماتي السابق، لا بدَّ وأن يُحدَّث بشكل دوري لتحديث الأدلة.

5. كما تحتاج هذه المنهجية إلى دقة متناهية في صياغة الفرضيات من متغيرات مستقلة وأخرى تابعة تربطهما علاقة سببية موضوعية، لما لها من دور كبير في مستويات التطابق أو التناقض مع الأدلة، التي تحتاج إلى درجة عالية من الموثوقية، ويفضل أن يمارس هذه المنهجية فريق عمل متخصص لا سيما في تحليل القضايا الحساسة.

الفصل الثالث

نظريات تحليل السياسات الدولية

المقدمة

تمثل نظريات تحليل السياسات الدولية وجهات نظر مختلفة لتفسير التفاعلات الدولية، فكل نظرية لها منهجياتها الخاصة في تحليل وفهم سلوك الدول على المسرح الدولي، وهي تنظر من زاوية مختلفة في محاولة منها لتقديم تبريرات موضوعية لفهم ما يحدث على الساحة الدولية.

لذلك، يحتاج المحلل السياسي إلى الإلمام بصورة تفصيلية بهذه النظريات وبشكل معمق، لأن التكامل المعرفي لا يتم إلا من خلال فهم النظرية ودراسة تطبيقاتها على أرض الواقع.

لذا سيتم، عرض تلك النظريات مع تطبيقاتها العملية على الساحة الدولية، ومن ثم التعرض إلى طبيعة الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات مدعومة بنماذج تطبيقية تدحض تلك النظريات أو تثبتها.

المبحث الأول

المدرسة الواقعية

تتضمن المدرسة الواقعية أربع نظريات هي: النظرية الواقعية الكلاسيكية، والنظرية الواقعية البنيوية، والنظرية الواقعية البنيوية الدفاعية، والنظرية الواقعية البنيوية الهجومية.

أولاً: النظرية الواقعية الكلاسيكية

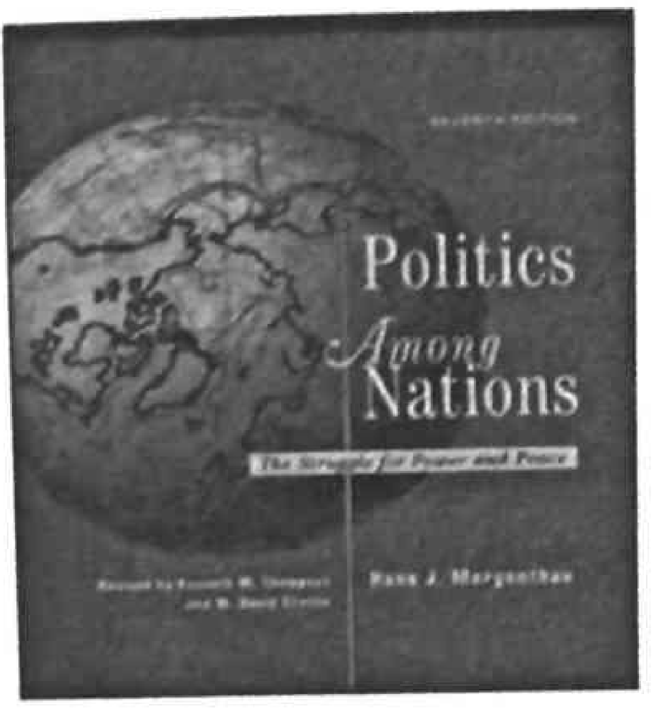
المنظر الفكري لهذه النظرية هو عالم السياسة الأمريكي: (هانز مورغنثاو Hans Morgenthau[1]) في كتابه الموسوم "**السياسة بين**

---

(1) **هانز يواخيم مورغنثاو** *Hans* Morgenthau (1904-1979)، هو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية. فقد كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم (Politics Among Nations). وقد نُشر هذا الكتاب في عام 1948م، وطبعت منه العديد من النسخ، وكان الكتاب الدراسي الأكثر تداولاً في هذا المجال في الجامعات الأمريكية لعقود عديدة. بالإضافة إلى ذلك، كتب مورغنثاو الكثير من المقالات بشأن السياسة الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية في مجلات تحظى بانتشار عام مثل ذا نيو ليدر (The New Leader) وكومينتاري (Commentary) وورلدفيو (Worldview) وذا نيو ريبابليك (The New Republic). وكان على صلة بالكثير من كبار المفكرين والكتاب في عصره، من بينهم راينهولد نيبور وجورج إف. كينان وهانا أرندت.

الأمم"[1] والذي صدر عام 1948.





وتأتي أفكار (مورغنثاو) متأثرة بالقائد اليوناني (ثيوسيدس) في كتابه "**تاريخ الحروب البيلوبونيزية**" (431-404) ق.م، وكذلك متأثرة بالفيلسوف الألماني (هيغل) في كتابه "**فلسفة الحقوق**" 1821، والعالم النفسي (فرويد) في كتابه "**ظواهرية الروح**" 1807.

وتُعد النظرية الواقعية من أهم النظريات في تخصص العلاقات الدولية، حتَّى ربطها البعض بمصير الدولة نفسها.

افتراضات النظرية

1. تتسم الساحة الدولية **بالفوضى** لعدم وجود سلطة عالمية حاكمة.

عند مرحلة معينة من بداية الحرب الباردة، شغل مورغنثاو منصب مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، في وقت ترأس فيه "كينان" التخطيط لسياسات الوزارة. ومع ذلك، فقد قضى مورغنثاو معظم حياته المهنية كناقد أكاديمي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونه قائماً على صياغتها. ولكنه في الواقع عارض علانيةً التدخل الأمريكي في فيتنام.

(1) ***Hans*** Morgenthau, Politics Among Nations, the struggle for power and peace, seventh edition, U.S, McGraw Hill, 2006.

2. **إن القدرات الاقتصادية والتحالفات العسكرية** للدولة هما الركيزتان الأساسيتان للأمن، حيث يعتمد بقاء الدولة عليهما، **وستبقى الدول اللاعب الأساسي** في الساحة الدولية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

أ. كلّما زادت القدرات الاقتصادية للدولة، حفزها ذلك على امتلاك المزيد من القوة العسكرية، والعكس صحيح.

ب. كلّما استشعرت الدولة المخاطر الأمنية، زاد تحفزها إلى الانضمام إلى التحالفات العسكرية، والعكس صحيح.

ت. يعتمد تحليل مستوى الأمن القومي لأي دولة، على مستوى تحالفاتها العسكرية وطبيعة قدراتها الاقتصادية.

ث. كلما تعاظم دور المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات والمنظمات غير الحكومية، ساهم ذلك في تقويض مكانة الدولة، والعكس صحيح.

3. إن سياسة الدول هي انعكاس **لغرائز الإنسان** الذي يقود الدولة، كغريزة التملك، وغريزة القوة، كما أنّ السياسة هي صراع على السلطة.

ومن بين أهمّ التساؤلات التي يمكن أن يطرحها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

أ. إلى أيّ مدى يمكن أن تؤثر شخصية صانع القرار على عملية صنع السياسات؟ استناداً إلى إدراكاته وتصوراته وعقائده.

ب. إلى أيٍّ مدى يمكن أن تؤثر عملية الصراع الداخلي على السلطة في عملية صنع السياسات الخارجية؟

4. توازن القوى ظاهرة اجتماعية موجودة في جميع مستويات التفاعل الاجتماعي، وقد يزيد توازن القوى من حدة التوترات واحتمالات وقوع الحرب، بسبب صعوبة التعرف إلى نوايا الدول الأخرى.

من أهم التساؤلات التي يمكن أن يطرحها المحلل السياسي في هذه الفرضية هي:

أ. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي توازن قوى معين إلى حالة الاستقرار؟ وما هي عوامل الضعف والقوة في هذا التوازن؟

ب. هل يمكن أن يؤدي توازن قوة ما إلى الصراع؟ بسبب سوء تقديرات المواقف.

ت. هل يمكن أن تؤدي صعوبة التعرف إلى نوايا الدول الأخرى إلى تغييب الثقة بين الطرفين ومن ثم اندلاع حرب باردة؟

5. نظام توازن القوى الذي ساد أوروبا في القرنين 17-18 لم يكن نتيجة توزيع القدرات والإمكانيات بين أعضاء النظام، بل كان نتيجةً لوجود مجتمع دولي فاعل.

من أهم التساؤلات التي يمكن أن يطرحها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

أ. إلى أي مدى يمكن أن يؤدي وجود المجتمع الدولي الفاعل إلى توازنات قوى تؤدي إلى الاستقرار؟

ب. ما هو الحد الأدنى من الفاعلية للمجتمع الدولي ليكون قادراً على إدارة توازنات قوة عقلانية ومنضبطة؟

6. تفرض الأخلاق محددات على الغايات التي تسعى إليها الـــدول، ومنها الحصول على القوة، كما تفرض قيوداً على الوسائل التي توظف لتحقيقها.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

أ. لا تدخل القيم والأخلاق في أي مستوى من مستويات التحليل إلى سياسات تسعى إلى بنـــاء عناصـــر القـــوة الشاملة.

ب. إن مصداقية الدول قد تتعرض لخطر كبير إذا كانت تتـــبنى قيم السلام في خطابها السياسي وهي تمضي قدماً في سباق تسلح سري وخطير.

7. مفاتيح النفوذ السياسي ثلاثة:

أ. **العدالة**: وتعني كيف يفهمك الآخرون، ويستجيبون لـــك وتعطيك نوعا من الشرعية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

العدالة تعني كيف تقنع الآخرين بوجهة نظرك، فمســـتوى قناعتهم يرسم لك مستوى الشرعية لاتخاذ قـــرار مـــا أو سياسة ما، وهذا ما يحصل في مجلس الأمن الدولي[1].

---

(1) في حرب الخليج الثانية تمكنت الولايات المتحدة من إقناع المجتمع الـــدولي بضرورة ردع العراق بالقوة إثر احتلاله الكويت عام 1990، فهي تعتبر حربا عادلة لأن المجتمع الدولي استجاب لوجهة النظر الأمريكيـــة، بينمـــا أخفقت الولايات المتحدة بإقناع المجتمع الدولي في حرب غزو العراق عام 2003، لذلك فهي حرب غير عادلة.

ب. **المال السياسي**: ويعني الرشى، لكنّه نفوذ مكلف لأنه يصعب الحفاظ عليه.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

كلما زادت القدرات الاقتصادية للدولة، مالت إلى أسلوب الرشى السياسية لتحقيق أهدافها، والعكس صحيح.

ت. **القوة**: نفوذ يُفرض بالقوة، وهو أيضاً مكلف لصعوبة الحفاظ على نفوذ يُفرض بالقوة.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

كلما ازدادت متطلبات فرض النفوذ بالقوة، ازدادت تكاليف ذلك النفوذ.

وبالتالي لا بدَّ للمحلل السياسي أن يقارن دائماً بين الهدف من فرض النفوذ بالقوة وبين تكاليف وتداعيات فرض النفوذ بالقوة.

8. الالتزام بالعدالة يؤدي إلى ضبط الذات، وضبط الذات يتناسب طردياً مع قوة الفرد، فإذا فقدت العدالة تراجع نفوذك.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما فقدت الدولة قدرتها على إقناع المجتمع الدولي بوجهات نظرها، أدى ذلك إلى تراجع نفوذ الدولة.
- كلما التزمت الدولة بمعايير العدالة (إقناع الآخرين وضمان استجابتهم للدولة)، زاد ذلك من قوة الدولة.

هذه باختصار، أهم الأفكار الأساسية لهذه النظرية التي تركز على الدولة كفاعلٍ أساسي في العلاقات الدولية، ولا يتم الحفاظ على هذه الدولة في بيئة فوضوية إلاّ من خلال امتلاك المزيد من القوة والتحالفات دون أدنى اعتبار للقيم.

دراسة حالة: حالة النظام الدولي في الحرب الباردة 1945-1989

1. كانت في تلك الفترة قوتان أساسيتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ومنهما القوى النووية وتحالفاتها الدولية (الناتو ووارسو) حيث كان سباق التسلح جارياً على قدم وساق.
2. القوى الكبرى (بريطانيا – الصين – فرنسا) كانت تسمو أيضاً إلى تعزيز عناصر القوة الشاملة لديها.
3. الدول العادية والصغرى، توزعت على ثلاثة تحالفات (قسم منها انضم إلى حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة)، وقسم منها انضم إلى حلف (وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق)، وقسم منها انضم إلى (تحالف محايد في إطار ما سُمي بحركة عدم الانحياز).

فكانت مجمل العلاقات الدولية خلال الحقبة الباردة تحركها هواجس **الأمن والقوة والتوازن الاستراتيجي بين القوى العظمى**، حيث ترجم ذلك عملياً إلى أحلاف دولية (حلف الناتو وحلف وارسو). فضلاً عن تحالف حركة عدم الانحياز التي حاولت انتهاج سياسات النأي بالنفس عن الحلفين المذكورين.

إذا أراد المحلل السياسي أن يستخدم هذه النظرية لتحليل سياسات دولية ما، فعليه أن يأخذ بأفكار هذه النظرية وما واجهته من انتقادات فكرية معاً، ليخرج بمحصلة فكرية يمكن أن تساعده في عملية تحليل السياسات الدولية، وعلى المحلل السياسي أن ينتبه إلى النقد النظري الموجه لهذه النظرية، لأنّ التقويم الفكري لأي نظرية سيدعم رصانة التحليل السياسي وعلى النحو التالي:

1. لا يمكن التعميم في جميع الظروف والحالات، بأنّ الغرائز البشرية لصناع القرار هي التي ترسم السياسات الخارجية للدول، فهناك عوامل أخرى تشترك في صياغة السياسات، منها (خصائص النظام الدولي، والخصائص القومية للدولة، وشخصية القائد السياسي، وطبيعة النظام السياسي للدولة)[1].
2. أخفقت النظرية الواقعية في تحديد مختلف المفاهيم للقوة والتمييز بين القوة التي تأتي كناتج سياسي والقوة التي هي مجرد أداة، والقوة التي تؤثر كدافع محرك للسياسات. فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها بعضها عن بعض، ولكن (مورغنثاو) يدمجها في مفهوم عام واحد، وهو أمر لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكل أبعاد هذه الظاهرة وبحث مختلف تأثيراتها الدولية[2]، فتبعاً للمفهوم الأول من

---

(1) محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 438.

(2) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص 19.

حيث اعتبار القوة ناتجاً سياسياً فهو يرتبط بمقدرة الدولة على إحداث تغييرات في سلوك الآخرين، ومن حيث اعتبارها أداة، فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولاً إلى أهداف أخرى، ومن حيث اعتبار القوة دافعاً محركاً يرتبط بمدى الدافع الذي يحرك المسؤولين في الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها.

3. لكن تبقى المصالح وفي مقدمتها (الأمن القومي)، وعوامل القوة الشاملة، وكيان الدولة، كمحركات أساسية لتفسير نوايا ودوافع السياسات للدول.

ثانياً: النظرية الواقعية الجديدة (البنيوية)

مفكرا النظرية: (كينث والتز) في كتابه (نظرية السياسات العالمية 1979)، و(جون ميرشايمر) في كتابه (تراجيديات سياسات القوى العظمى 2001).

سميت بـ (البنيوية) لأنّها تفسر العلاقات الدولية على أساس طبيعة بنية النظام الدولي وطريقة توزيع القوة فيه، وليس على أساس السمات الفردية لصناع القرار الذي اعتمدت عليه النظرية الواقعية الكلاسيكية في تفسير العلاقات الدولية.

افتراضات النظرية

1. القوة هي عملة السياسات الدولية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلّما تطورت مفاهيم القوة وأدواتها، تعقدت العلاقات الدولية وتراجع دور القانون الدولي والمنظمات الدولية.
- تبنى كل أنواع العلاقات الدولية على أساس ما تمتلكه الدول من مقومات القوة.

2. السعي نحو القوة يأتي بسبب طبيعة النظام الدولي وطريقة توزيع القوة فيه، وليس بسبب سمات ودوافع وغرائز بشرية كما ذهبت إليه النظرية الواقعية الكلاسيكية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

تحليل العلاقات الدولية يعتمد على طريقة توزيع القوة بين الدول الكبرى وحلفائها، ولا قيمة لشخصية صناع القرار (من حيث الإدراكات والتصورات والعقائد والغرائز) في تشكيل السياسات الدولية.

3. لماذا تسعى الدول إلى القوة وتتنافس أمنياً؟

يعود ذلك إلى الآتي:

أ. بسبب فوضوية النظام العالمي (غياب السلطة المركزية العالمية).

ب. كل الدول تمتلك القدرات على إيقاع الضرر بجيرانها وبمستويات متفاوتة.

ت. صعوبة التيقن من نوايا الدول (غياب الثقة).

ث. الهدف الأساس لأي دولة هو (البقاء) وعدم تحقيق هذا الهدف لن يسمح لها بتحقيق أهداف الرفاهية الاقتصادية والمحافظة على القيم.

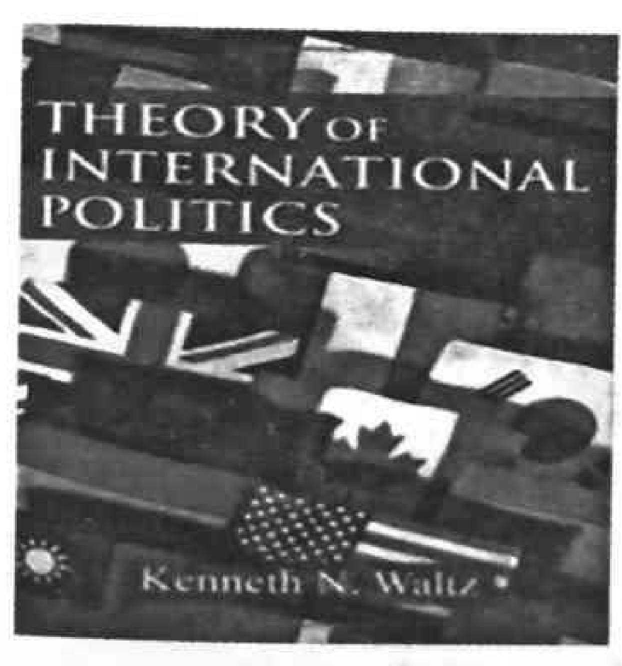
ج. الدول أطراف عقلانية، ولكنها قد تخطئ التقدير في عالم معقد.

4. ما هو مقدار القوة الكافي للدولة؟

في محاولة الإجابة عن هذا التساؤل، انقسم الواقعيون الجدد إلى فريقين هما: فريق الواقعية البنيوية الدفاعية بقيادة (والتز)، وفريق الواقعية البنيوية الهجومية بقيادة (ميرشايمر).

أ. النظرية الواقعية البنيوية الدفاعية: من أبرز مفكريها: الدكتور (كينث والتز *Kenneth* Neal *Waltz*)[1]، في كتابه "نظرية السياسة الدولية"[2].





(1) **كينث والتز** *Kenneth* Neal *Waltz* (1924-2013) كان عالماً سياسياً أمريكياً، وعضواً في هيئة التدريس في كل من جامعة كاليفورنيا وبيركلي وجامعة كولومبيا وأحد أبرز العلماء في مجال العلاقات الدولية. وكان والتز من قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية، ويعتبر المؤسس الأول للنظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية، وقد نوقشت نظرياته على مستوى واسع في الولايات المتحدة، وفي إحدى مقالاته عام 1981، أشار والتز إلى أن انتشار السلاح الذري في بعض الحالات يمكن أن تزيد من احتمالية السلام الدولي.

(2) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics 1st Edition, U.S, waveland press, 1979.

افتراضات النظرية

1. لا يمكن التأكد من نوايا الدول.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما زاد الغموض في نوايا الدول، تعقدت العلاقات الدولية من خلال نمو الهواجس الأمنية بين الدول الأطراف.

2. لا توجد سلطة عالمية لحفظ الأمن والنظام في العالم لأنه عالم فوضوي قائم على توازنات القوة.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما غاب دور القطب الأحادي (الولايات المتحدة) عن القيادة العالمية، أو تآكل ذلك الدور في بعض مناطق العالم، أدى ذلك إلى المزيد من الفوضى على الساحة الدولية.
- في ظل نظام دولي قائم على توازنات القوة، وفي ظل التطور الهائل لأدوات القوة، لا قيمة لمعاهدات ضبط التسلح.

3. الدول تخاف بعضها من بعض.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما ازدادت المخاوف الأمنية بين الدول، سارعت إلى سباق تسلح.
- كلما ازدادت المخاوف الأمنية بين الدول، سارعت إلى الانضمام إلى التحالفات العسكرية.

4. الهدف الأسمى للدولة هو البقاء.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- تسخر الدول كل قدراتها للمحافظة على بقائها، حتى لو اضطرها ذلك إلى التخلي عن عقائدها.

5. ليس للدين والثقافات والمعتقدات من قيمة في تفسير العلاقات الدولية، فكل الدول تبحث عن البقاء.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- تلاشي أهمية الدين والعقائد أمام تهديدات الأمن القومي.

6. يُصنِّف "والتز" النظام الدولي، إلى عالم متعدد الأقطاب (توازن قوى) وإلى قطبية ثنائية تؤثر في بقية الدول الصغرى الأخرى.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- يؤثر شكل النظام الدولي (أحادي أو متعدد القطبية) في التحالفات التي ترتبط بها الدول الصغرى.
- الدول الصغرى تبحث عن أنسب التحالفات التي تصون أمنها بأقل التكاليف.

7. الصراع هو السمة السائدة في العلاقات الدولية، وليس التعاون.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- الصراع السائد بين القوى الكبرى (الولايـــات المتحـــدة وروسيا) سيحدد شكل العلاقـــات الدوليـــة وخارطـــة التحالفات المرتبطة بها.
- سيقتصر التعاون على المشكلات الدولية فقط، كـــالتغيير المناخي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

8. ضرورة الحصول على **القدر المناسب مـــن القـــوة في إطـــار سياسات ضبط النفس.**

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- ستخلق المبالغة في اكتساب القوة المعضلة الأمنية (وتعني أن أي زيادة للقوة في الدولة (A) ستعني تهديداً للدولـــة (B)، وقد يتشكل تحالف دولي ضد الدولة الطامحة نحـــو الهيمنة.

المثال العملي: هو التحالف الدولي الذي تشـــكل عـــام 1990 لتحرير الكويت من الغزو العراقي. فالعراق في حينها كان يمثل قـــوة إقليمية حاولت الهيمنة فأثارت مخاوف العديد من القوى الإقليمية.

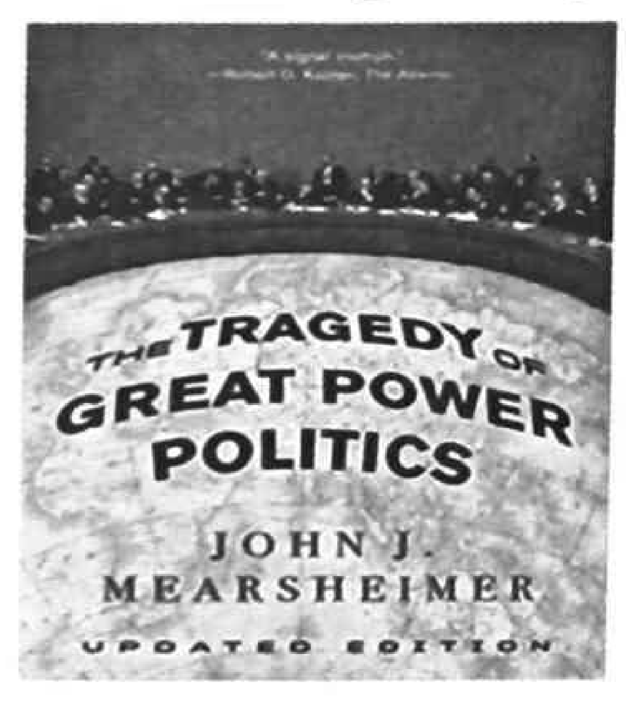
يستفيد المحلل السياسي من نظرية (والتز) في قياس توازنات القوة لدول معينة تشكل إقليماً ما، ويمكن له التوقع بإنشاء تحالف دولي ما، متى ما برزت دولة من هذا الإقليم بالغت في بناء عناصر القوة الشاملة لها.

ولكن مما يصعِّب من عملية التحليل السياسي وفق منظـــور "والتز" هو كيف يمكن وضع مقاييس لحدود القوة التي تسعى إليها الدول؟ تلك المقاييس التي يمكن بموجبها التمييز بين الدول الباحثة

عن الأمن، وتلك الباحثة عن الهيمنة، والتي يمكـــن بموجبـــها أن يؤكد المحلل السياسي أن الدولة (أ) التي تسعى إلى اكتساب المزيد من القوة لا تنوي الهيمنة، بل تنوي موازنة قوتها مع جارتها الدولة (ب).

ب. **النظرية الواقعية البنيوية الهجومية:** من أبـــرز مفكريهـــا: الدكتور (جون ميرشـــايمر John J. Mearsheimer)[1] في كتابه: تراجيديا سياسات القوى العظمى[2]، 2001.





---

(1) **جون ميرشايمر** (John J. Mearsheimer): ولد في 14 ديسمبر 1947م، هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو التي يُدرِّس فيها منذ العام 1982، ولد في بروكلين - نيويورك، وفيها تعلم، وفي الثامنة عشرة من عمره جُنِّد في الجيش الأمريكي لمدة عامين، ثم درس في الكلية العســكرية ويســت بوينت، وتخرّج عام 1970؛ ليخدم بعد ذلك مدة خمس سنوات برتبة ضابط في سلاح الجو الأمريكي. وعمل في كلية الخريجين بجامعة كورنيـــل عـــام 1975، وحاز على شهادة الدكتوراه عام 1980 بعـــد أن حصـــل علـــى الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا.

(2) John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (Updated Edition) 1st Edition, U.S, Norton company, 2001.

افتراضات النظرية

1. إن الدولة هي الفاعل الأساسي في نظام دولي فوضوي تغيب عنه (السلطة العالمية).
2. لكل دولة قدراتها العسكرية الهجومية الخاصة بها، وهي تتفاوت من دولة لأخرى، ولذلك تخاف الدول الصغرى من الدول الكبرى، خاصة في ظل غياب السلطة العالمية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- غياب السلطة العالمية يشجع على الفوضى العالمية، حتى في ظل وجود توازنات القوة بين التحالفات العالمية.

3. لا تستطيع الدول التأكد من نوايا الدول الأخرى، لأن النوايا داخل عقول صناع القرار، وحتى لو تمكنت الدول من معرفة نوايا خصومها حالياً، إلاّ أنها قد تعجز عن معرفة نواياهم مستقبلاً.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- غموض النوايا بين الدول سيضعف الثقة ويدفع الدول إلى تشجيع الجهد الاستخباري بدلاً من الجهد الدبلوماسي.

4. الأمن المادي (البقاء) هو الهدف الأسمى للدولة، وبدونه تسقط كل الأهداف الأخرى.
5. الدولة فاعل عقلاني، فهي تفكر وتخطط للبقاء بكل السبل.
6. الطريقة الأفضل لبقاء الدولة على قيد الحياة (الأمن المادي) هي الهيمنة.

شروط الهيمنة ومواصفاتها بحسب جون ميرشايمر

أ. الهيمنة على العالم صعبة المنال، لذلك لا بدَّ من التفكير بالهيمنة على المحيط الإقليمي للدولة كخطوة أولى، وهذا يتطلب اكتساب المزيد من القوة، وكتطبيق عملي لذلك، تسعى إدارة الرئيس (دونالد ترامب) إلى زيادة الإنفاق العسكري إلى مستويات غير مسبوقة انسجاماً مع هذا الغرض[1].

ب. يجب ألاَّ تسمح لأي دولة أخرى أن تهيمن على محيطها الإقليمي كخطوة ثانية، لأنَّ الدولة التي تتوسع إقليمياً يمكن أن تتوسع وتصل إليك، فالولايات المتحدة موجودة في جميع أنحاء العالم لغرض تحقيق هذا الهدف.

دراسة حالة: الولايات المتحدة الأمريكية

تهيمن الولايات المتحدة على قارتي الأمريكيتين، فكندا بلد حليف ولا يمكن أن يهدد أمن الولايات المتحدة، والمكسيك بلد

---

(1) تعهد الرئيس الأمريكي، **دونالد ترامب**، في 27 فبراير 2017، بالقيام بـ "زيادة تاريخية" للميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الحصة العسكرية في الإنفاق العام (بـ 54 مليار دولار)، أو بـ 10 بالمئة، على حساب مجالات أخرى، معللاً ذلك بأنَّ هذه الميزانية ستتوافق مع وعوده بضمان أمن الشعب الأمريكي، وهذا يعني زيادة تاريخية للميزانية، والهدف من الزيادة حسب التحليلات هو زيادة قدرات القوات المسلحة الأمريكية "المنهكة"، والتي يعتبر أنها تراجعت بشكل ملموس خلال السنوات الماضية بسبب الحروب في العالم. وأشار الرئيس الأمريكي إلى أن بلاده أنفقت حوالي 6 تريليونات دولار على الحروب التي خاضتها في الشرق الأوسط خلال السنوات الـ 17 الماضية، واصفاً هذا الأمر بـ "غير المقبول به" لا سيما أن الولايات المتحدة لم تحقق شيئاً هناك، حسب رأي ترامب.

صغير تفصله فوارق قوة هائلة بينه وبين الولايات المتحدة، وباقي دول أمريكيا اللاتينية، دول نامية لا يمكن أن تشكل تهديداً جدياً للولايات المتحدة، فمن الناحية العملية تهيمن الولايات المتحدة على الأمريكيتين معاً.

إذا تتبعنا استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي لعشر سنوات خلت، لوجدنا أنها تحرص أشد الحرص على هدف قومي يرتبط بعدم بروز أي دولة مهيمنة في إقليمها، لأن الدولة التي تهيمن في ذلك الإقليم ستهدد مصالح الولايات المتحدة في ذلك الإقليم أولاً، وإذا تُرك لها المجال فيمكن أن تتوسع هيمنتها عالمياً ثانياً. وبالتالي لا بدَّ من إيجاد حالة من الصراع والتوازن بين هذه الدولة وبين من يناظرها في القوة من دول المنطقة، لئلا تكبر هيمنتها لتصل إلى مستوى العالمية.

ففي الشرق الأوسط هناك (إيران وتركيا والسعودية والعراق سابقاً) وفي آسيا (الصين والهند) وهكذا...

يستفيد المحلل السياسي من أفكار (ميرشايمر) في:

1. تقييم مستوى سياسات الهيمنة التي تسعى إليها بعض الدول ودوافعها في ذلك، وكذلك التوقع لسياسات الولايات المتحدة كرد فعل على هذه السياسات، وكيف تتم إدارة توازنات القوة بين الدول الإقليمية.
2. تقييم سياسات الهيمنة من حيث:
   أ. أهداف الهيمنة.
   ب. طرق تحقيق الهيمنة.
   ت. وسائل وأدوات تحقيق الهيمنة.
   ث. الموارد المرصودة لأهداف الهيمنة.

ج. التوقيتات الزمنية المحسوبة لتحقيق الهيمنة.

ح. التمييز بين أوجه الهيمنة (النفوذ أو الدور أو المكانة الإقليمية)[1].

خ. مستوى الهيمنة الإقليمية في المنطقة:

- مستوى عالٍ ومؤثر في الأمن الإقليمي ويحقق المكانة الإقليمية من خلال الاعتماد على أدوار عدة لأدوات إقليمية تعمل بالتنسيق والتكامل لتحقيق الهيمنة.
- مستوى متوسط يعتمد على مراكز قوى متناثرة في الإقليم تتميز بمستوى أقل من التنسيق والتكامل السياسي والأمني والعملياتي.
- مستوى مبتدئ يعتمد على مراكز نفوذ محدودة ومتناثرة في الإقليم، وتفتقر إلى التنسيق والتكامل فيما بينها.

3. تقييم محفزات الهيمنة مثل مستوى ما تمتلكه القوة الإقليمية (الساعية للهيمنة) من عناصر القوة الذكية، وكذلك تقييم معوقات الهيمنة، ممثلة بالمقاومة التي تبديها الدول المنافسة لها في الإقليم نفسه.

---

(1) هناك معايير خاصة للتمييز بين النفوذ والدور والمكانة الإقليمية، فالنفوذ يعني امتلاك إحدى الدول لأدوات إقليمية مثل (أقليات - شركات واستثمارات - جماعات عقائدية - شخصيات عامة - أحزاب موالية - جماعات ضغط - مراكز أبحاث - وسائل إعلام) وحينما تمارس هذه الأدوات أدواراً سياسية أو أمنية أو اقتصادية (مسيسة) فإنها تتحول إلى ما يسمى (الدور) وتعدد الأدوار في دول إقليمية عدة هو الذي يخلق ما يسمى (المكانة الإقليمية).

4. للمحلل السياسي أن يتساءل ماذا بعد الهيمنة؟ كيف يمكن المحافظة على الهيمنة؟

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- سياسات الحفاظ على الهيمنة في إقليم معين، تتطلب سياسة إدارة توازنات قوى وإدارة صراعات للحفاظ على الوضع القائم.

وعلى المحلل السياسي أن ينتبه إلى أن نظرية (ميرشايمر)، تنطبق فقط على القوة العظمى والقوى الإقليمية في إطار سياسات القوة، وبالتالي فهي ليست نظرية عامة لمجمل مستويات العلاقات الدولية في العالم.

خارطة التحليل السياسي للفكر الواقعي

على المحل السياسي التقيد بالمحاور التالية في إطار تحليل السياسات الدولية من منظور واقعي:

1. عدم إيلاء أية أهمية للمنظمات الدولية والقانون الدولي والمعاهدات الدولية والقيم والأخلاق، ففي أحسن حالاتها يمكن أن تستخدم هذه الأدوات كذرائع واهية لتبرير بعض السياسات في العالم الواقعي.
2. تعطى الأهمية للقوة بكل أنواعها، والهيمنة والتحالفات وإدارة التوازنات ومتطلبات الأمن الإقليمي والقومي.
3. في ما يخص السياسات الأمريكية، فعلى المحلل السياسي، أن يعتمد "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" في أحدث

نسخها كدليل عملي للتحليل، لماذا؟ وكيف؟

لأن هذه الاستراتيجية تتكون مما يلي:

أ. المصالح القومية الأمريكية الأربع (الأمن المادي - الرفاهية الاقتصادية - نشر القيم الليبرالية - البيئة الدولية المفضلة).

ب. يتم في كل مصلحة من المصالح الأربع استعراض المهددات الخاصة بها، وكذلك الفرص التي تعزز تلك المصالح، ضمن البيئات الست للولايات المتحدة (البيئة الداخلية - البيئة المحيطية - البيئة الإقليمية - البيئة الدولية - البيئة الفضائية - البيئة السايبرانية).

ت. تقوم الاستراتيجية باقتراح الخطط المناسبة لاستغلال تلك الفرص في مواجهة المخاطر المذكورة، في إطار ما يسمى التخطيط لتحقيق أهداف قومية (محصورة في منطقة جغرافية ما) لتخدم المصالح الأربع، حيث تسمى عملية مواجهة المخاطر واستغلال الفرص بالأهداف القومية.

ث. أما كيف يفهم المحلل السياسي طبيعة السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط مثلاً، فما عليه سوى وضع خارطة بالأهداف القومية الأمريكية في الشرق الأوسط وهي (أمن إسرائيل - أمن الطاقة - عدم وجود دولة مهيمنة وعدائية - الديمقراطية وحقوق الإنسان). حتى يتشكل عنده الإطار الفكري للسياسات الأمريكية في هذه المنطقة بالذات، ثم

يقوم المحلل بتحديد خارطة (الفرص والمخاطر) ذات الصلة بهذه الأهداف، إلى أن يصل أخيراً إلى توقع السياسات الأمريكية المحتملة لاستثمار الفرص المتاحة وتهيئة الفرص المحتملة من حيث التخطيط والأدوات والموارد، وكذلك توقع ردود الأفعال لتلك السياسات من قبل قوى إقليمية دون تجاهل نسب النجاح والفشل وعامل الصدفة في كل تلك التقديرات.

نموذج عملي لتحليل العلاقات الدولية بين دولتين وفق المدرسة الواقعية "العلاقات الإيرانية - التركية" نموذجاً

لغرض تحليل العلاقات الدولية بين إيران وتركية، لا بدَّ للمحلل السياسي أن يصنع لنفسه قواعد بيانات تساعده على فهم المتغيرات التالية:

1. فهم التاريخ والجغرافية والاقتصاد والمجتمع والثقافة السياسية[1] لكل من إيران وتركيا.

---

(1) مطلوب من المحلل السياسي أن يفهم الأساس الثقافي الذي تشكلت عليه قيم السلطة والنفوذ والعلاقات الخارجية لكلا البلدين، ويجب التمييز هنا بين الثقافة الشعبية والثقافة السياسية والثقافة الاستراتيجية.
لمزيد من التفاصيل انظر:
RAYMOND F. SMITH, THE CRAFT OF POLITICAL ANALYSIS FOR DIPLOMATS, Published in the United States by Potomac Books, 2011, p. 56.

2. فهم المنظومة السياسية لكلا البلدين من خلال:
   أ. الثقافة السياسية والثقافة الاستراتيجية.
   ب. أولويات السياسة الخارجية.
   ت. المؤسسات الفاعلة في المنظومات السياسية والعسكرية والأمنية.
   ث. توجهات الرأي العام في العلاقات الإيرانية التركية.
   ج. طبيعة العملية السياسية وعملية اتخاذ القرار.
   ح. مدى تأثير الإرث التاريخي على السياسات الخارجية.
3. فهم عوامل القوة والضعف في كلا البلدين.
4. فهم العلاقات الخارجية والتحالفات السياسية والعسكرية لكلا البلدين.
5. فهم المصالح الجيواستراتيجية المتنافسة لكلا البلدين في الشرق الأوسط.
6. رسم خارطة للنفوذ الإقليمي لكلا البلدين.
7. فهم المصالح المشتركة بين البلدين:
   أ. التبادل التجاري.
   ب. الغاز الإيراني المُصدَّر إلى تركيا.
   ث. التعايش الاجتماعي والثقافي.
8. فهم المصالح المتناقضة بين البلدين (التنافس الإقليمي) في الملفات التالية:
   أ. القضية السورية.
   ب. القضية العراقية.

ت. التقارب السعودي – التركي.
ث. عضوية تركية في الناتو.
ج. القضية الكردية.
ح. الصراع الأذري – الأرمني، وتأثيره على إيران وتركيا.

9. طبيعة العلاقات الروسية مع تركية وإيران.
10. تأثير تطورات العلاقات التركية – الإيرانية على الأمن الإقليمي[1].

مع التذكير بأن هذه القواعد المعلوماتية قابلة للتطور والتغير بحسب متغيرات ومستجدات الأحداث السياسية.

---

(1) لا توجد قواعد مشتركة وموحّدة لتحليل العلاقات بين دولتين، فعلى المحلل السياسي أن يصنع لنفسه منهجية خاصة به، تناسب العلاقات الدولية التي يتابعها، بحسب ظروفها ومتغيراتها، شرط أن تغطي تلك المنهجية كل التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بين الدولتين في الماضي والحاضر والمستقبل وفق المنظور الواقعي في حالات الصراع أو التنافس، فالعلاقات الدولية بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، تختلف في منهجية تحليلها عن العلاقات الهندية الباكستانية، رغم وقوع هاتين العلاقتين في خانة الصراع الدولي.

المبحث الثاني

المدرسة المثالية

تتكون هذه المدرسة من ثلاث نظريات هي: النظرية الليبرالية، والنظرية الليبرالية الجديدة والنظرية الإنكليزية، وهي على النحو التالي:

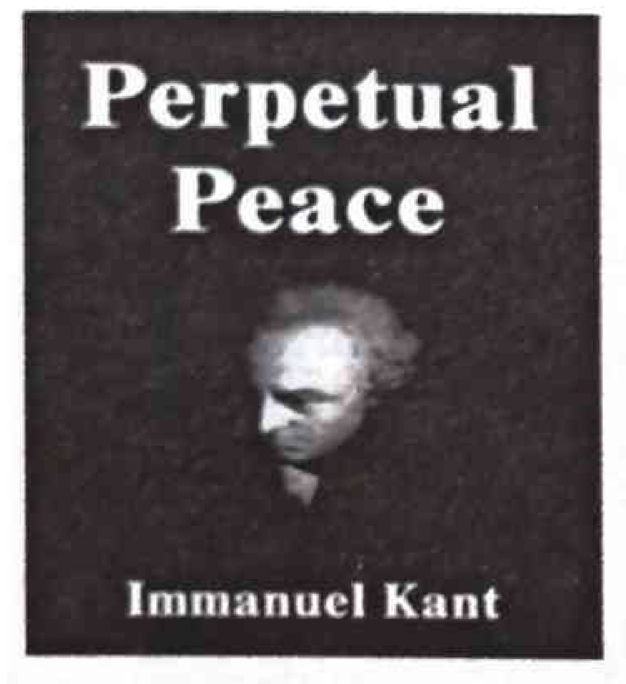
أولاً: النظرية الليبرالية

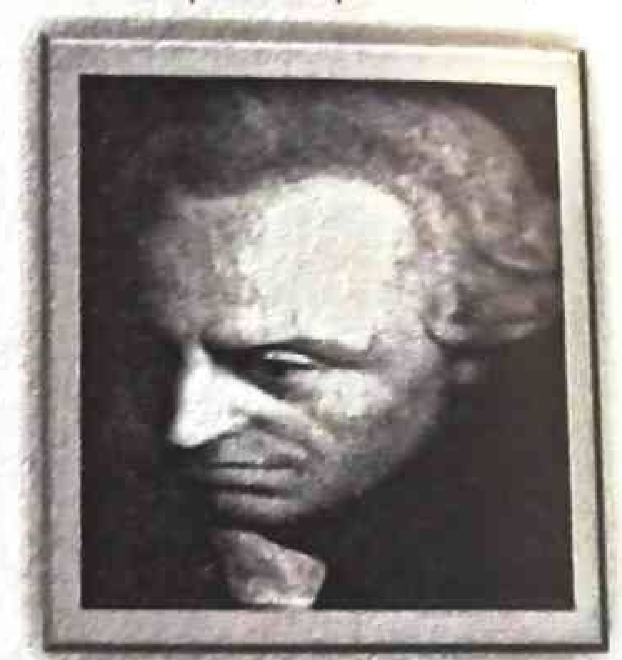
مفكر النظرية هو (إيمانويل كانت Immanuel Kant)[1] في

---

(1) **إيمانويل كانت** Immanuel Kant هو فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر (1724-1804). عاش كل حياته في مدينة كونيغسبرغ في مملكة بروسيا، وكان آخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة. وأحد أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية. كما كان آخر فلاسفة عصر التنوير الذي بدأ بالمفكرين البريطانيين جون لوك وجورج بيركلي وديفيد هيوم.
طرح إيمانويل كانت منظوراً جديداً في الفلسفة، أثر ولا يزال يؤثر في الفلسفة الأوربية حتى الآن، أي أن تأثيره امتدَّ منذ القرن الثامن عشر حتى القرن الحادي والعشرين. كما نشر أعمالاً هامة وأساسية عن نظرية المعرفة وأعمالاً أخرى متعلقة بالدين وأخرى عن القانون والتاريخ.
أما أكثر أعماله شهرة فهو كتابه **نقد العقل المجرد** الذي نشره سنة 1781 وهو على مشارف الستين من عمره. بحث (كانت) في هذا الكتاب، محدوديات وبنية العقل البشري ذاته. حيث هاجم في كتابه هذا الميتافيزياء التقليدية ونظرية المعرفة الكلاسيكية.
وأجمل وأبدع مساهماته كانت في هذا المجال بالتحديد. ثم نشر أعمالاً رئيسة أخرى في شيخوخته، منها كتابه نقد العقل العملي الذي بحث فيه جانب الأخلاق والضمير الإنساني، وكتابه نقد الحكم الذي استقصى فيه فلسفة الجمال والغائية.

كتابه: السلام الدائم[1] الصادر عام 1795.





افتراضات النظرية

1. الإيمان بالخصائص العقلانية للأفراد، والإيمان بجدوى التقدم في الحياة الاجتماعية والإيمان بقدرة البشر على التعاون والاتحاد، ويمكن التخفيف من حدة الصراعات بعد إصلاح بُنى الحكم المحلية والدولية على حد سواء.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- يعتمد صلاح الدول ونموها على الخصائص العقلانية للأفراد (القادة).
- قدرة البشر على التعاون والاتحاد كفيلة بحل المشكلات الدولية.
- التنمية السياسية المحلية والدولية كفيلة بتقليص الصراعات الدولية.

---

(1) Immanuel Kant, perpetual peace, London, George Allen, 1795.

2. التركيز على التعاون الدولي بدلاً من الصراع من خلال:

أ. تشجيع الديمقراطية.

ب. تعزيز التبادل الاقتصادي.

ت. تفعيل دور المنظمات الدولية.

ث. احترام القانون الدولي.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- تعزيز الديمقراطية والتبادل التجاري بين الدول، سيخففان من حدة الصراعات الدولية.
- احترام القانون الدولي وتفعيل دور المنظمات الدولية، سيخففان من حدة الصراعات الدولية وسيعززان التعاون الدولي.

3. هذه الأدوات والوسائل كفيلة بخلق التعاون بين الدول ونبذ الصراع.

4. فالديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وذلك للأسباب التالية:

أ. يغلب على الديمقراطيات الطابع الدبلوماسي في حل المشكلات والأزمات، بدءاً من الحوار إلى المفاوضات وصولاً إلى التنازلات المتبادلة.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- أنّ الديمقراطية هي السبيل لحل النزاعات الدولية عبر الحوار والتفاوض.

ب. صنّاع القرار في النظم الأوروبية معرضون للمحاسبة والمساءلة عن سياساتهم.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما كانت قيود المحاسبة والمساءلة صارمة على الزعماء، ساهم ذلك في تقليل الانخراط في صراعات دولية.

5. يرغب الأفراد أن يكونوا أثرياء وأحراراً، لذا ستتوسع الديمقراطية والتجارة، وستتراجع أهمية الصراعات والحروب.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

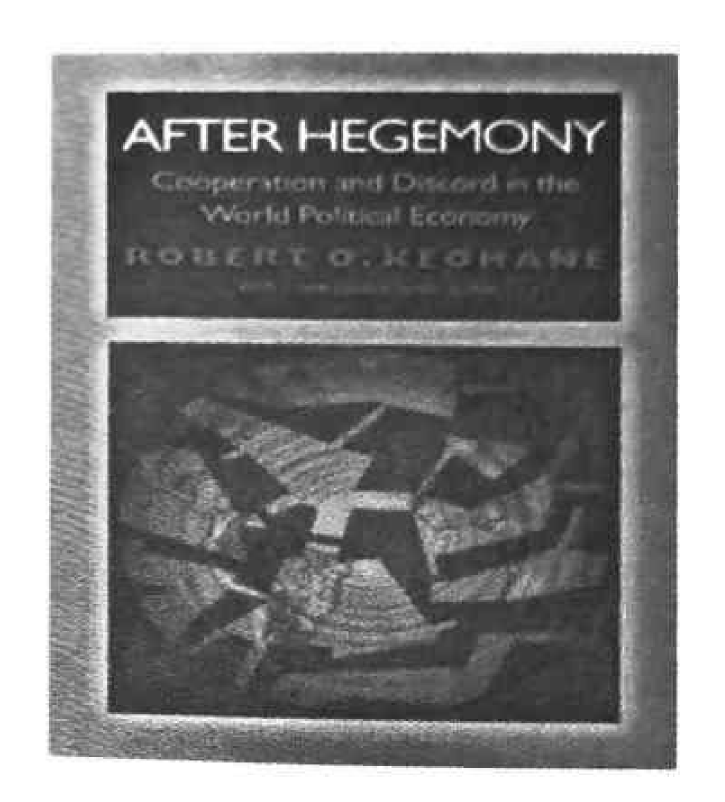
- الثروة والحرية هي الضمان للديمقراطية والتجارة، وهذا سيؤدي إلى تراجع الاهتمام بالحروب.

ثانياً: النظرية الليبرالية الجديدة/نظرية التعاون الدولي

مفكر النظرية هو (روبرت أوين كيوهان Robert Owen Keohane)[1] في كتابه (ما بعد الهيمنة) الصادر عام 1984.

---

(1) **روبرت أوين كيوهان** Robert Owen Keohane أكاديمي أمريكي ولد في 3 أكتوبر عام 1941، واشتهر بعد نشر كتابه المؤثر (ما بعد الهيمنة – 1984)، والذي ارتبط على نطاق واسع بنظرية المؤسسة النيوليبرالية في العلاقات الدولية. وهو حالياً أستاذ العلوم السياسية في مدرسة وودرو ويلسون في جامعة برينستون، وفي عام 2011، قام باحثو العلاقات الدولية بوضع كيوهان في المرتبة الثانية من حيث التأثير ونوعية المنح الدراسية في السنوات العشرين الماضية.





افتراضات النظرية

1. تفعيل دور المؤسسات الدولية لتنسيق الجهود الدولية لتحقيق التعاون الدولي، مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي.

   من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

   - التعاون الدولي لا يتم إلا من خلال المنظمات الدولية.

2. الاعتراف بصعوبة التعاون الدولي في ظل نظام دولي (فوضوي) يتخلله الخوف وعدم اليقين.

   من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

   - فوضوية النظام الدولي تقلل من فرص التعاون الدولي.

3. التركيز على التفاعل والتبادل المعلوماتي بين الأفراد لتحقيق مخرجات جماعية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- التبادل الثقافي والفكري بين المجتمعات، يحقق نوعاً من التوافقات المجتمعية بين شعوب العالم.

4. التعامل مع الدولة ككيانات موحدة ذات أهداف محددة، وليس كيانات متناقضة ومختلفة.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما كان التوافق السياسي داخل الدولة سائداً، سهَّل ذلك من إمكانية تعامل المجتمع الدولي معها.

5. التغلب على عراقيل العمل الجماعي ضمن بيئة فوضوية سيكون صعباً، ولكن النظرية تراهن على (المؤسسات الدولية) وطبيعة تصميمها التي يمكن أن تحقق الأهداف الجماعية.

مما تقدم، يبدو أن "كيوهان" قد بالغ في أهمية المؤسسات الدولية في العلاقات الدولية:

أ. إن أكثر المؤسسات الدولية فاعلية هو "مجلس الأمن الدولي"[1] المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين،

---

(1) أنشئ مجلس الأمن الدولي وفقاً للمادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة، بغرض الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وهو الجهاز الوحيد الذي له سلطة اتخاذ قرارات تلتزم بتنفيذها الدول الأعضاء بموجب الميثاق، أمّا أجهزة الأمم المتحدة الأخرى فهي تقدم توصيات إلى الحكومات. ويتم عقد اجتماعات المجلس عادة في المقر ويجوز له الاجتماع في مكان آخر غير المقر.
يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من أعضاء الأمم المتحدة ينقسمون إلى خمسة أعضاء دائمين هم "الولايات المتحدة وروسيا والصين

حيث لا يمكن أن يصدر قراراً واحداً (موضوعياً) دون أن يوافق عليه الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس، وحتى توافق القوى الخمس "الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا" على مشروع قرار ما، فلا بد أن توافق مصالح هذه الدول على صيغة إقرار مشروع القرار وفق المحددات التالية:

- أن يخدم مشروع القرار مصالح هذه الدول وحلفائها.
- ألاّ يؤثر مشروع القرار سلباً "في أقصى حالاته" على مصالح هذه الدول وحلفائها.

وبريطانيا وفرنسا" وعشرة أعضاء يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخاب أحدهم مباشرة لمدة أخرى، ويتواجد ممثل دائم عن كل عضو في مقر الأمم المتحدة طوال الوقت لتحقيق مبدأ "الاستمرارية" الذي يعد المحرك الرئيس لإدارة مجلس الأمن.

ويتطلب اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل (**الإجرائية**) موافقة تسعة أعضاء من الخمسة عشر عضواً، أما المسائل (**الموضوعية**) فتتخذ القرارات بشأنها عقب تأييد تسعة أصوات تضم الأعضاء الخمسة الدائمين وتمتنع عن التصويت الدول التي تكون طرفاً في النزاع.

وتتمتع الدول الكبرى وفقاً لقاعدة (إجماع الدول الكبرى) بحق النقض (الفيتو) الذي يلاقي معارضة شديدة من الدول الصغيرة.

وفي حال اتخاذ المجلس قراراً بالمنع أو الإنفاذ ضد دولة عضو، تعلق الجمعية العامة عضوية تلك الدولة وامتيازاتها، وفي حال تكرارها الخروج عن مبادئ الميثاق، يجوز للجمعية العامة إلغاء عضويتها وفقاً لتوصية المجلس.

ويحق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة - وليس في مجلس الأمن - المشاركة في مناقشات المجلس دون حق التصويت، ويضع المجلس شروط مشاركة الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة والتي تكون طرفاً في النزاع.

إذن، المصالح هي التي تحدد التوافقات السياسية في مجلس الأمن، وبالتالي فإنّ طريقة توزيع القوة بين هذه الدول وخارطة النفوذ العالمي والمصالح لهذه الدول ستعود بنا إلى المدرسة الواقعية للتحليل، طالما أنّ الموضوع ارتبط بالقوة والمصالح.

والأكثر من ذلك، فقد وضعت الولايات المتحدة خمسة شروط لتوسيع عدد أعضاء مجلس الأمن الدولي، وعلى النحو التالي:

- ألاّ يقلل التوسيع من فعالية مجلس الأمن الدولي.
- أيُّ اقتراح بتوسيع المجلس، ينبغي أن يُسمي الدول المقترحة.
- يجب أن تكون الدول المرشحة قادرة على صون الأمن والسلم الدوليين.
- ينبغي ألاّ يمس التوسيع آلية حق النقض للقرارات "الفيتو".
- يجب أن تستوفي مقترحات التوسيع موافقة ثلثي مجلس الشيوخ الأمريكي[1].

فكيف يمكن أن نضمن شفافية وحيادية مجلس الأمن كمؤسسة دولية تسعى لتحقيق التعاون الدولي في مجال

(1) Kara C. McDonald and Stewart M. Patrick, **UN Security Council Enlargement and U.S. Interests,** Council on Foreign Relations, Council Special Report No. 59 December 2010, p. 15.

الأمن والسلم[1]؟

ب. إنَّ المؤسسات الدولية تخضع دائماً إلى "مموليها" من الدول الأقوى، أو الدول الأكثر مساهمة "مادياً ومعنوياً" في تنفيذ أهدافها، وبالتالي لا تستطيع "هيئة الأمم المتحدة" أن تتقاطع مع السياسات الأمريكية على سبيل المثال، لأن الولايات المتحدة هي دولة المقر للأمم المتحدة، وهي من أكبر مساهميها، بل قد يذهب الأمر إلى توظيف الأمم المتحدة لخدمة وتبرير السياسات الأمريكية، كما حصل في غزو العراق عام 2003، حينما ادعت الولايات المتحدة من على منبر الأمم المتحدة - زوراً وبأدلة كاذبة - أنَّ العراق يمتلك أسلحة دمار شامل.

ومما تقدم، يمكن أن نضع المنهجية المناسبة للمحلل السياسي لتحليل عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن الدولي، وبالشكل الذي يُسهِّل عليه عملية توقع القرار قبل اتخاذه.

منهجية تحليل عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن الدولي

1. تعريف وتحديد المشكلة التي يحاول مجلس الأمن اتخاذ القرار بشأنها، من حيث:

---

(1) في تعبير عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي - الإسرائيلي نتيجة هزيمة العرب في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة يونيو/حزيران 1967 أصدر مجلس الأمن في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967 القرار 242 القاضي بإنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمنياً بإسرائيل، والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في العام نفسه، لكن إسرائيل ترفض تطبيق هذا القرار على مدى 50 سنة!

أ. من هم أطراف المشكلة؟ وما هو سياقها الزماني وطبيعة مجالها الحيوي؟

ب. ما طبيعة علاقات أطراف المشكلة مع الدول الخمس (دائمة العضوية)؟

ت. ما مصالح وأهداف الدول الخمس في المشكلة وأطرافها؟

ث. ما طبيعة علاقات الدول العشر "الأعضاء غير الدائمين" بالدول دائمة العضوية "روسيا والصين" من جانب، و"الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا" من جانب آخر؟

ج. ما طبيعة علاقات الدول العشر "الأعضاء غير الدائمين" بأطراف المشكلة؟

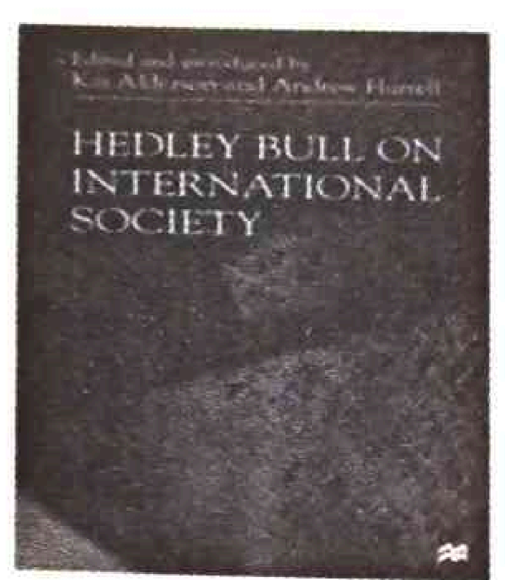
2. ما هي طبيعة القرار الذي تجرى المشاورات بشأنه "إجرائي أم موضوعي"؟ لأن القرار الإجرائي يتطلب موافقة تسعة أعضاء فقط، بينما القرار الموضوعي يتطلب موافقة تسعة أعضاء من ضمنهم الأعضاء الخمسة دائمو العضوية.

3. ما هي طبيعة المساومات التي يمكن أن تحدث بين الولايات المتحدة وروسيا للتوصل إلى صيغة مشتركة لحل المشكلة؟

4. هل ترتبط المشكلة مع مشاكل أخرى قائمة يجري التفاوض بشأنها؟ أم لا؟

ثالثاً: النظرية الإنكليزية: (المجتمع الدولي)

المنظر: (هيدلي بول Hedley Bull)[1] في دراسته (هيدلي بول في المجتمع الدولي)[2] للعام 2000.





افتراضات النظرية

1. تركز هذه النظرية على التفاعل بين المجتمع الدولي وديناميات والسياسة الدولية.

   من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

   - طبيعة التفاعل بين المجتمع الدولي والسياسة الدولية، هو الكفيل بتشكيل طبيعة النظام الدولي.

2. لا تعني العلاقات الدولية العلاقات بين الدول فقط، بل تشمل (المنظومة السياسية العولمية) والتي تشمل "الدول والأقاليم

---

(1) **هيدلي بول** Hedley Bull بروفيسور أسترالي من مواليد عام 1932، كان أستاذاً للعلاقات الدولية في الجامعة الوطنية الأسترالية، ومدرسة لندن للاقتصاد، وجامعة أكسفورد، حتى وفاته بمرض السرطان عام 1985.

(2) Hedley Bull, Hedley Bull on international society, Basingstoke: Macmillan, 2000.

والمنظمات غير الحكومية والجماعات غير القومية والجماعات دون القومية والأفراد والموطن المشترك للجنس البشري، فالدول تشكل مجتمعاً دولياً".

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- **أدت العولمة** إلى توسيع عناصر النظام الدولي، وبالتالي لا تنحصر العلاقات الدولية بالدول فقط، بل تشمل أيضاً منظمات رسمية وغير رسمية.

3. لا بد من فهم التطور التاريخي للظواهر، وفهم مؤسسات المجتمع المدني، فمثلاً هناك فرق في الرؤية لحقوق الإنسان بين أبناء عصر التنوير وبين أبناء القرن العشرين المؤيدين لفكرة الحقوق الطبيعية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- يسهل فهم التطور التاريخي للظواهر وفهم المجتمع المدني، من عملية فهم العلاقات الدولية.

4. تكمن المشكلة الرئيسة في السياسات العالمية في كيفية بناء **مجتمع دولي منظم وعادل.**

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- ضبط السياسات العالمية يعتمد على بناء مجتمع دولي منظم وعادل.

5. يتشكل **المجتمع الدولي**، عندما تدرك مجموعة من الدول مصالح وقيم مشتركة فيما بينها، الأمر الذي سيدفعها إلى تشكيل ذلك المجتمع، وبذلك ترى نفسها بأنّها ملزمة بجملة من القواعد

المشتركة التي تنظم علاقاتها بعضها مع بعض، ومن أول عناصر المجتمع الدولي (العضوية) والتي تقوم على مبدأي (السيادة) و(الاعتراف المتبادل والمصالح المشتركة) بين أعضاء المجتمع الدولي. ويدرك الأعضاء بعد ذلك طبيعة تصرفاتهم في المجتمع الدولي[1].

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- القيم والمصالح المشتركة هي أساس بناء المجتمع الدولي المنظم.
- العضوية في المجتمع الدولي ينبغي أن تستند إلى السيادة والاعتراف المتبادل بين الدول.

مما تقدم، تبدو هذه المدرسة على النحو التالي:

1. لا بدَّ أنْ تتسع عملية التحليل السياسي للعلاقات الدولية لتدرس وتفهم "ظاهرة العولمة وتأثيراتها، ومنظمات المجتمع المدني وتأثيرها في خلق تجمعات عالمية ذات أفكار مشتركة، مثل منظمة "**تحالف الشباب العالمي**"[2] التي

---

(1) لمزيد من التفاصيل:
Roy E. Jones, **The English School of International Relations: A Case for Closure**, Cambridge University Press, Review of International Studies, Vol. 7, No. 1 (Jan., 1981), pp. 1-13.

(2) **منظمة تحالف الشباب العالمي** The World Youth Alliance (WYA) منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1999، تمتلك ستة مكاتب إقليمية حول العالم، وتعقد مؤتمرات دولية كل أربع سنوات، يتم من خلالها، تدريب النشطاء على بناء شبكات عالمية كبيرة ومتداخلة مع أقرانهم الشباب من مختلف دول العالم لتجنيدهم في حملات المناصرة العالمية لدعم الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية حول العالم.

جمّعت الشباب "الناشطين الإلكترونيين" من حول العالم ومن مختلف الثقافات حول مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والديمقراطية، ليشكلوا بذلك تجمعاً عالمياً بات يكبر كل يوم ضمن ما يسمى "شبكات المناصرة العالمية"، ويمكن أن يستفاد من هذه النقطة في مجال تحليل ثورات الربيع العربي، أو أية ثورات أخرى محتملة، بعد تفسير وتقييم دور المنظمات الدولية غير الحكومية والناشطين في تأليب وقيادة الرأي العام، **كمؤثر واحد ضمن جملة مؤثرات يمكن أن تقود إلى الثورة.**

2. لكن ما يؤخذ على هذه النظرية، أن خارطة توزيع القوة وظروف النظام الدولي بمحدداته وأزماته وتعقيداته الراهنة في مطلع الألفية الثالثة، لا تتجه نحو مسار خلق مجتمع دولي منظم وعادل، وذلك بسبب حجم التناقض الإيديولوجي وتقاطع المصالح وتفاوت مستويات القوة بين الدول، وتماسك التكتلات الدولية "كالناتو"، فضلاً عن ضعف المنظمات الدولية الحكومية في تقريب وجهات النظر العالمية[1]، وتنامي الفجوة الاستراتيجية بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي.

(1) النموذج العملي المعاصر على إخفاق الدول الكبرى والمنظمات الدولية في بناء مجتمع دولي منظم وعادل، هو الإخفاق في ملف استيعاب اللاجئين السوريين والعراقيين الذين فروا من بلادهم بسبب الحروب الأهلية، حيث وقفت العوامل السياسية والأمنية ومتطلبات مكافحة الإرهاب في وجه جميع الجهود الإنسانية التي طالبت باستيعاب هؤلاء اللاجئين.

خارطة التحليل السياسي للفكر المثالي

مما تقدم:

- **تمثل المدرسة المثالية** مشروعاً للسلام العالمي أكثر من كونها نظرية لتحليل وتفسير العلاقات الدولية، فهي تحاول خلق مجتمع دولي خالٍ من الصراعات والحروب، وهذا غير وارد في واقع العلاقاتٍ الدولية، لأن شعوب ودول العالم تتفاوت بثقافتها ومواردها وقدراتها وعقائدها وتطلعاتها، وبالتالي لا يمكن أن تتوافق السياسات العالمية في إطار هذه النظرية.
- لكن هذه النظرية يمكن الاستفادة منها في تفسير العلاقات الأوروبية البينية، والعلاقات الأوروبية الأمريكية وباقي الدول الديمقراطية، إضافة إلى تفسير سياسات المنظمات الدولية غير الحكومية مثل (منظمة الفريدوم هاوس ومنظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش) وكذلك سياسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.
- لا تعبر هذه النظرية عن أية اهتمامات لطريقة توزيع القوة في العالم (البنيوية) وسياسات التحالفات وإدارة التوازنات والصراعات والمصالح وسباقات التسلح والردع التقليدي والنووي، الأمر الذي يبعدها كثيراً عن الواقع.
- على المحلل السياسي أن ينتبه لاحتمال أن تُتخذ من مبادئ الفكر الليبرالي كمبررات للتدخل الدولي السلمي أو العسكري من قبل الدول الكبرى ضد دول أخرى، كما ادعت الولايات المتحدة إبان حربها على العراق عام 2003

من أنّها ستحول العراق إلى نموذج للديمقراطية يُحتذى به، وكمثال عملي آخر، هو ظاهرة ثورات الربيع العربـــي.

- على المحلل السياسي ألاّ ينسى، بأن القيم الليبراليـــة هـــي مصلحة عليا للولايات المتحدة، لكنها تأتي بالمرتبة الثالثة في أولويات المصالح بعد الأمن المادي والرفاهية الاقتصادية.

المدرسة الماركسية

وهي تنسب إلى المفكر الألماني (كارل ماركس)[1] Karl Marx، في محاولة منها لتفسير طبيعة العلاقات الدولية، وهي تتكون من ثلاث نظريات، الأولى هي النظرية الماركسية لكارل ماركس نفسه، والثانية النظرية الماركسية الإمبريالية لـ "لينين وبوخارين"، والثالثة نظرية النظام العالمي لـ "فالرشتاين".



كارل ماركس

(1) كارل ماركس (5 مايو 1818 - 14 مارس 1883). فيلسوف ألماني، سياسي، ومنظر اجتماعي. قام بتأليف العديد من المؤلفات، إلاّ أن نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ أجور العمال هي ما أكسبه شهرة عالمية، وشكل وقدم مع زميله (فردريك إنگلز) ما يعرف اليوم بـ (الاشتراكية العلمية) أو (الشيوعية المعاصرة). ويعد من أهم الشخصيات المفكرة الأكثر تأثيراً على مر العصور.
ولد ماركس في مدينة (ترير Trier) والتحق بجامعة بون عام 1835 لدراسة القانون، ثم أظهر ماركس اهتماماً بالفلسفة رغم معارضة والده الذي أراد لماركس أن يصبح محامياً. وحصل على الدكتوراه عام 1840.

أولاً: النظرية الماركسية

افتراضات النظرية

1. إنَّ البشر يعيشون حياهم في سياق تاريخي واجتماعي معين تتقاطع فيه العلاقات بين ثلاثة أعضاء، هم (العالم الطبيعي - المؤسسات والعلاقات الاجتماعية - الأفراد) وتحكم هؤلاء الأعضاء علاقاتٌ عضويةٌ (أي يؤثر كل عضو في العضو الآخر)، ولا يمكن فهم أي نوع من هذه العلاقات بمعزل عن فهم السياق العام، وتفاعل العلاقات بين الأفراد والمؤسسات يسمى بالجدلية (الديالكتيك).

وطالما أن البشر كائنات اجتماعية، إذن عليهم أن يتفاعلوا بقوة مع العالم الطبيعي لضمان بقائهم بصورة منتظمة اعتماداً على التفكير والتحديث والتخطيط.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- يجب أن تنطلق جميع الدراسات السياسية من فهم السياق التاريخي للظاهرة السياسية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، لغرض تفسير الوضع الراهن للظاهرة.
- لا بدَّ من فهم العوامل الجيوسياسية المحركة للعلاقات بين (الأفراد والمؤسسات) لتقييم دورها في عملية بناء السياق التاريخي للظاهرة السياسية.
- يساهم الأفراد بصنع السياق العام لمستقبل الظاهرة السياسية من خلال (التفكير والتحديث والتخطيط).

2. إنّ البشر يعيدون صناعة عالمهم بشقيه الطبيعي والاجتماعي باستمرار ويعيدون صناعة أنفسهم باستمرار، فإذا كان البشر المعاصرون يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية، فيأتي ذلك بسبب الطريقة التي أنتجوا فيها أنفسهم وحياتهم الاجتماعية، وليس بسبب الطبيعة الجوهرية للإنسان[1].

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- التطور الاجتماعي للنظام الدولي، لا يرتبط بطبيعة الإنسان، بقدر ما يرتبط بالطريقة التي أسس فيها الإنسان المجتمعات والدول.
- على عكس النظرية الواقعية الكلاسيكية التي ركزت على الغرائز البشرية للقادة في صنع السياسات الدولية، تأتي النظرية الماركسية لتنفي ذلك وتربط طبيعة السياسات الدولية بطريقة بناء المجتمعات والدول.

3. يمكن للبشر أن يكونوا قادرين على إعادة خلق عالمهم وعملهم وأنفسهم بطرق جديدة وأفضل، لكن لن يتم ذلك دون التفكير بطريقة نقدية اتجاه العلاقات الاجتماعية السائدة لغرض تغييرها نحو الأفضل، دون الاعتماد على المصالح الذاتية الضيّقة.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

---

(1) السؤال الذي يطرح نفسه: ألا تتدخل طبيعة الإنسان في طريقة إنتاج المجتمعات؟

- التطور الاجتماعي للدول يحدث عبر تطوير المصالح القومية، وليس المصالح الفردية أو حتى الفئوية.

4. يصنع الرجال التاريخ الخاص بهم، لكنَّهم لا يصنعونه تماماً كما يشاؤون ولا يضعونه تحت ظروفٍ اختاروها بأنفسهم، وإنَّما تحت ظروف واجهوها مباشرة وأعطيت لهم وانتقلت إليهم من الماضي.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- السياق الاجتماعي والسياسي الراهن للدولة هو نتاج لتفاعلات الماضي، وبناء المستقبل سيتأثر بتفاعلات ذلك السياق.

5. تبدو السياسة صراعاً على عمليات الإنتاج الذاتي والاجتماعي (كيفية خلق السياق التاريخي) والقدرة على توجيه تلك الصراعات في اتجاه معين، وتالياً القدرة على تشكيل نوع العالم الذي سنعيش فيه وما سنكون عليه من أشخاص في ذلك العالم، فالسياسة تهتم بالعوالم المستقبلية الممكنة.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- الصراعات الدولية هي عملية طبيعية لتشكيل ملامح المستقبل سواء للدولة أو للمنطقة أو للنظام الدولي.
- المنتصرون في الصراعات الدولية هم من سيشكلون طبيعة السياسة حتى لو كانت توجهاتهم غير موضوعية.

■ الصراع السياسي داخل الدولة، سيحدد مستقبل الدولة، والخطورة تكمن في عدم وجود غالبية شعبية لأطراف الصراع.

6. **لأغراض التحليل السياسي**، تبدو المنهجية الماركسية في التحليل السياسي، على النحو التالي:

أ. البحث في السياق التاريخي للظاهرة السياسية التي يسعى إلى تحليلها، (أي وصف كامل وشامل لذلك السياق).

ب. تحديد أواصر الارتباط بين السياق الراهن للظاهرة السياسية، وسياقها التاريخي (الذي يسعى إلى تحليلها)، بمعنى كيف تطورت السياقات ووصلت الظاهرة إلى ما وصلت إليه؟[1].

ت. لا بدَّ أن نتساءل عن العمليات (التطورات) التاريخية التي ولّدت وأنتجت ذلك النوع من السياق التاريخي.

ث. البحث عن العوامل المؤثرة في إنتاج التغيير الاجتماعي والسياسي.

ثانياً: النظرية الماركسية الإمبريالية

في بداية الحرب العالمية الأولى، ظهرت مجموعة من الماركسيين الذين حاولوا تقديم تفسيرات للسياسات الإمبريالية في ذلك الوقت،

(1) تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية... التخصص والتنوع**، مرجع سابق، ص 389-392.

ومن أبرزهم (فلاديمير لينين)[1] Vladimir Lenin و(نيكولاي بوخارين)[2] Nikolai Bukharin:



فلاديمير لينين



نيكولاي بوخارين

افتراضات النظرية

1. تسعى الدول الرأسمالية الرئيسة نحو التوسعة الاستعمارية للبحث عن المواد الخام أو إيجاد أسواق جديدة لتصريف بضائعها، بسبب ما تمتلكه من رأسمال متراكم.

---

(1) ولد فلاديمير إيليتش أوليانوف في 22 أبريل 1870، في روسيا، وتم تغيير اسمه في وقت لاحق إلى أوليانوفسك تكريماً له، وفي عام 1901، اتخذ اسماً آخر وهو لينين أثناء قيامه بالعمل الحزبي تحت الأرض، فعملت عائلته على تعليمه جيداً، فكان ترتيب لينين الثالث من ضمن ستة أطفال، وكان على مقربة من والديه وأشقائه.
يعتبر فلاديمير لينين هو واحد من الشخصيات السياسية الأكثر تأثيراً وإثارة للجدل في القرن العشرين. عمل في سنواته الأولى مهندساً في روسيا عام 1917، وتولى في وقت لاحق منصب أول زعيم للاتحاد السوفيتي الذي كان قد تشكل حديثاً من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

(2) نيقولاي إيفانوفتش بوخاري (1888-1938)، من أشهر المنظرين الاقتصاديين الماركسيين، ومنظري الفلسفة المادية الآلية، وكان أصغر القادة البولشفيك الستة الذين ذكرهم لينين في وصيته.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كل حروب الدول الرأسمالية تشن لدوافع اقتصادية بالدرجة الأساس.
- كل السياسات الغربية تسعى لتأمين مصالحها الاقتصادية بغض النظر عن الأمن الدولي.

2. قد تتلاقى أفكار الدول الرأسمالية الرئيسية فيما بينها لدعم توسعها العالمي لتكتلاتها الاحتكارية المكونة من رأس المال الصناعي والمالي.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- العولمة الاقتصادية ما هي إلا ظاهرة لتكريس الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ما هي إلا أدوات للهيمنة الاقتصادية العالمية.

3. كانت المنافسة بين الدول الرأسمالية (الإمبريالية) على التوسع الخارجي السبب الأكثر احتمالاً للصراعات الدولية.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- طبيعة الصراعات الدولية تتوقف على مستوى التوافق أو التعارض بين سياسات العالم الرأسمالي في مجالات الاستثمارات الخارجية.

■ عامل القوة يفرض نفسه في العلاقات بين الدول الرأسمالية، وليس التفاهمات أو التحالفات.

4. **لأغراض التحليل السياسي** تبدو المنهجية الماركسية الإمبريالية في التحليل السياسي، على النحو التالي:

أ. بدت الحرب العالمية الأولى تأكيداً لهذه النظرية، ولكن لا يمكن اقتصار أسباب الصراعات على العوامل الاقتصادية فقط.

ب. يمكن اعتبار الفرضية التي تفسر احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 - بسبب الموارد النفطية التي يمتلكها العراق - التطبيق العملي لهذه النظرية.

ت. لم تعد الصراعات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية تتم في ساحات الحرب، بل تحولت إلى المنافسة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية عبر أدوات عالمية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فضلاً عن القدرة على التحكم بأسعار الطاقة والعملات على المستوى العالمي.

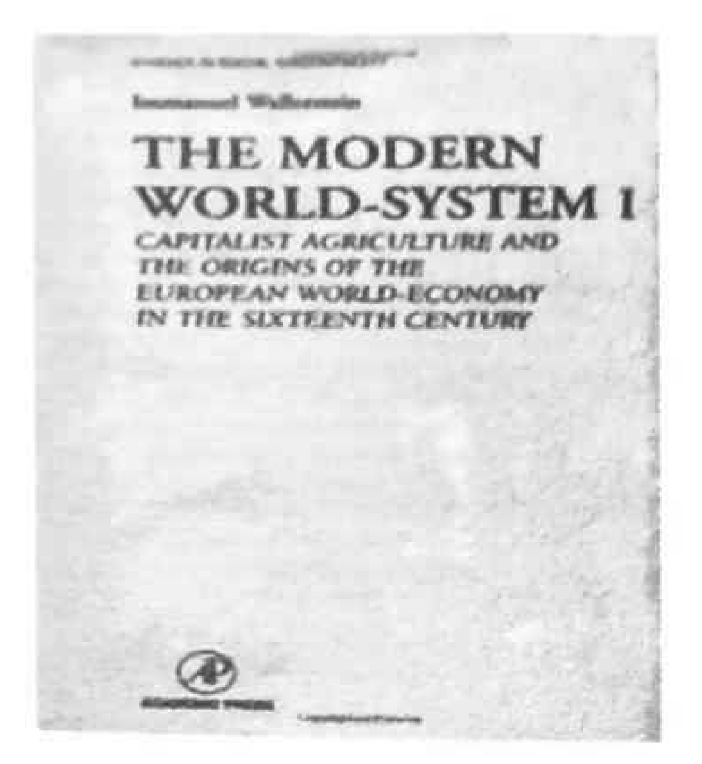
ثالثاً: نظرية النظام العالمي

في سبعينيات القرن الماضي صاغ (إيمانويل فالرشتاين)[1] Immanuel Wallerstein نظريته بشكل مختلف عن النظرية الدولية الماركسية، مُركِّزاً على المفهوم الإبداعي والجدلي للنظام العالمي الحديث.

---

(1) عالم اجتماع أمريكي ولد عام 1930، وهو صاحب نظرية النظام العالمي، وكان يشغل منصباً في جامعة كولومبيا الأمريكية.





إيمانويل فالرشتاين في كتابه (النظام العالمي الحديث)[1] 1974

افتراضات النظرية

1. يُفهم من مصطلح (النظام العالمي) على أنه نظام يشتمل على أنظمة سياسية ونظم فكرية سياسية متعددة يضمها هيكل اجتماعي مهيمن غير عادل، أي هو نوع من التقسيم العولمي للعمل، تسيطر فيه البلدان (الكبرى) وتستغل المناطق الأخرى (الدول الفقيرة)، بحسب النظرية الاعتمادية الاستغلالية بين الدول الغنية (المحورية) والدول الفقيرة (المحيطية).

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- تزداد الفوضى في النظام العالمي كلما ازداد التفاوت بين قدرات الدول واستمر غياب الحكومة العالمية.
- استعمار الدول الكبرى للدول الصغرى لازال موجوداً،

---

(1) Immanuel Wallerstein, The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century, academic press, 1974.

لكن بصيغة أخرى مثل القروض المشروطة والعقوبات الاقتصادية.

2. تحوّلت الرأسمالية إلى إنتاج السلع التي يتم تبادلها في الأسواق لغرض تحقيق الأرباح، بدلاً من البقاء كنظام يتحكم في عمالة الدول الفقيرة ويستغلها أشد الاستغلال.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- احتكار المواد الخام والعمالة الماهرة، من أهم ركائز الاقتصاد الصناعي الرأسمالي.
- الشركات العابرة للقارات وجدت لتحقيق إنتاج بأقل التكاليف بعد أن تستعين بعمالة ماهرة ومنخفضة التكاليف في الدول النامية.

3. لم تتمكن إسبانيا وفرنسا وألمانيا من تشكيل إمبراطورية عالمية موحدة سياسياً في القرن السابع عشر، بسبب آلية توازن القوى التقليدية التي سادت العلاقات الدولية آنذاك.

4. سيؤدي ارتفاع معدلات (النفقات العامة) للدول الرأسمالية إلى تجميد تراكماتها العولمية وتضع النهاية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- كلما ارتفعت النفقات العامة للدول المتقدمة، أدى ذلك إلى تراجع اقتصاداتها ودفعها إلى البحث عن فرص اقتصادية جديدة، حتى لو دفعها ذلك إلى الحرب.

5. كانت الدول الكبرى التي هيمنت على النظام العالمي، ذات نفقات عامة منخفضة نسبياً معتمدة على قاعدة اقتصادية متينة ورائدة في الابتكار ومارست القوة العالمية من دون أن تفرض إمبراطورية عولمية، مثل هولندا في القرن السابع عشر، وبريطانيا في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في القرن العشرين.

من أهم الفرضيات التي يمكن أن يشتقها المحلل السياسي من هذه الفرضية هي:

- الدول الكبرى التي تسعى إلى الهيمنة العالمية أمام خيارين، إما أنْ تصنع لنفسها إمبراطورية عالمية مستخدمة كل مواردها، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع نفقاتها العامة، وإما أن تنتهج استراتيجية للقوة الناعمة لتهيمن معنوياً على العالم، حيث لم تعد الهيمنة وفق النموذجين الهولندي والبريطاني مجدية مع عالم الألفية الثالثة.

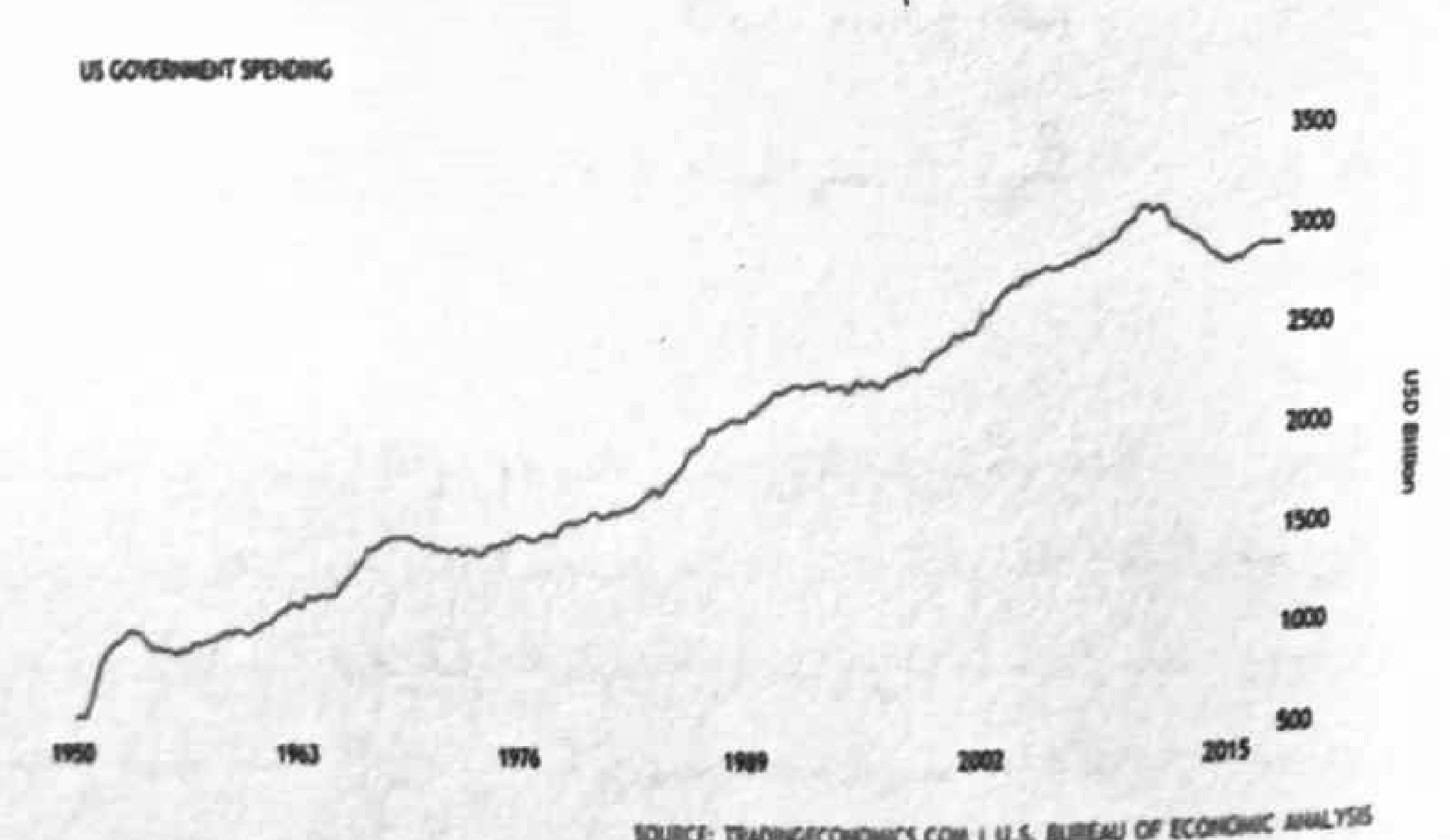
6. **لأغراض التحليل السياسي** تبدو منهجية نظرية النظام العالمي في التحليل السياسي، على النحو التالي:

أ. إنّ الخطر الأكبر الذي يتربص باقتصاديات الدول الكبرى يرتبط بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي الذي سيفوق كثيراً مستوى الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول.

دراسة حالة:

بلغ حجم الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة للعام 2016، حوالي 18,56 تريليون دولار، يرافقه (دين عام) بلغ 17,19 تريليون

دولار لنفس العام[1]، أما مستوى الإنفاق الحكومي فقد كـــان 600 مليار دولار عام 1956، وارتفع إلى ما يقارب 3 تريليون دولار عـــام 2015، وكما يبينه المخطط رقم (7) الصادر من المكتب الأمريكـــي للتحليلات الاقتصادية للعام 2015:



مخطط يبين مستوى الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية

وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الحكومي قد ارتفع في الولايـــات المتحدة بحدود 2,4 تريليون دولار خلال الـــ 65 سنة المحصورة بين عامي (1950-2015) ويمكن أن يعزى ذلـــك إلى ارتفـــاع معدلات النمو السكاني وحروب فيتنام وأفغانستان والعـــراق، ولكن بشكل عام يعتبر مستوى الإنفاق الحكـــومي ذو الثلاثـــة تريليونات منطقياً مقارنة بناتج قومي إجمالي بلغ أكثر مـــن 18 تريليون دولار.

---

(1) كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

ب. لغرض الوقوف على صحة توقعات نظرية فالرشتاين، على المحلل السياسي أن يدرس الوضع الاقتصادي العام لكـــل دولة رأسمالية على حدةٍ، وفق منهجية مقارنـــة الإنفـــاق الحكومي بالناتج القومي لحقبة زمنية لا تقل عن 20 عاماً.

المبحث الرابع

نظريات اتخاذ القرارات
في السياسة الخارجية

تهتم هذه النظريات بتحليل جميع العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة، وبالتالي تحاول هذه النظريات تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول من حيث الدوافع والأهداف والتخطيط والوسائل، ورائد هذا المنهاج هو أستاذ العلاقات الدولية **ريتشارد سنايدر** الذي يرى أن عملية اتخاذ القرارات هي "عملية مراحل متتابعة، وتشمل عدداً من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة"، والتي تضم وحدة اتخاذ القرار الخارجي، وجملة من العوامل المؤثرة فيها مثل (الدوافع - الخبرة والاختصاص - نمط الاتصالات المسيطر عليها وطرق تفسير المعلومات المختلفة التي تتناول تلك القرارات، وكل ذلك يحدث في إطار التحديد للوسائل والأهداف، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين كل هذه الاعتبارات تنتج قرارات السياسة الخارجية)[1].

وفي هذا الإطار سيتم تناول ثلاثة نماذج حديثة لتحليل السياسات الخارجية للدول اعتماداً على نظرية اتخاذ القرار الخارجي،

(1) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص 34.

وهي نموذج "لويد جنسن" ونموذج "محمد السيد سليم" ونموذج "فاليري هدسون".

النموذج الأول: لويد جنسن

يرى "لويد جنسن" في كتابه **تفسير السياسة الخارجية** أن السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن أن تُفسَّر بشكل صحيح، ما لم يتم فهم العوامل التالية:

1. العوامل الشخصية لصناع القرار، بدءاً من العوامل البيولوجية إلى الدوافع والسمات الشخصية وطبيعة البيئة النفسية لصناع القرار وخارطة إدراكاتهم.
2. المحددات المجتمعية للدولة من خصائص الشخصية الوطنية والمجتمعية.
3. النسق العقائدي القائم في الدولة والتقاليد التاريخية المرتبطة به.
4. الطبيعة البيروقراطية لعملية صنع القرارات، من حيث المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام وسياق صنع القرار، فضلاً عن مراعاة التمييز بين عمليتي صنع القرار في الدول الديمقراطية والدول الدكتاتورية.
5. المحددات الاقتصادية للدولة، من حيث طبيعة الموارد والتصنيع والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وطبيعة الشركات الكبرى وحجم الضغط السكاني على الموارد.
6. مكونات القوة الوطنية للدولة من حيث الجيوبولتيك والقوة

العسكرية والاقتصادية وتأثير حجم الدولة على سلوكها.

7. خصائص النظام الدولي ومحدداته وطبيعة تأثير الأطـراف الأخرى وتقييم ردود الأفعال في السياسة العالمية، وهيكلية توزيع القوة في النظام الدولي[1].

ولكي نفهم السياسة الخارجية لدولة ما، علينا أن نفهم طبيعة مل أعلاه (مجتمعة) وطريقة التأثير والتأثر فيما بينها.

النموذج الثاني: محمد السيد سليم

ـ كتابه (**تحليل السياسة الخارجية**)[2] يضع "محمد السيد سليم" ـن المحددات التي ينبغي فهمها لغـرض التوصـل إلى التحليـل ـي للسياسة الخارجية لدولة ما، وعلى النحو التالي:

ـم الخصائص القومية للدولة، من خلال الوقوف على:

المقدرات القومية وحجم الموارد.

مستوى التحديث في التصنيع والتنظيم والإدارة.

المشكلات الاجتماعية ومستوى التطور القومي.

التكوين الاجتماعي والنخبة السياسية.

جماعات المصالح والتوجهات المجتمعية.

النظام السياسي من خلال الوقوف على:

الموارد والضوابط السياسية.

لنظم الديمقراطية والنظم الديكتاتورية.

ـرأي العام.

ـسن، **تفسير السياسة الخارجية**، مرجع سابق.

ـيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق.

ثالثاً: فهم التنسيق الدولي، من خلال الوقوف على:

1. الوحدات الدولية والبنيان الدولي.
2. توزيع مقدرات القوة.
3. الأحلاف والتكتلات الدولية.
4. المستوى المؤسسي وسباقات التسلح.
5. سلوك الدول الأخرى.
6. الاعتماد الاقتصادي الدولي.

رابعاً: فهم المتغيرات الموضوعية والنفسية للقائد السياسي من خلال:

1. الخصائص الشخصية والدوافع الذاتية للقائد السياسي، مع فهم العوامل المؤدية إلى تعظيم دور القائد السياسي كمتغيرات موضوعية.
2. عقائد وإدراكات وتصورات القائد السياسي، كمتغيرات نفسية.

النموذج الثالث: فاليري هدسون

يضع "هدسون" في كتابه (**تحليل السياسة الخارجية..... النظريات الكلاسيكية والمعاصرة**) جملة من العوامل التي صنفها إلى أربعة مستويات، والتي يمكن أن تساعد على تفسير وتحليل السياسة الخارجية لدولة ما، وهي على النحو التالي:

المستوى الأول

مستوى تحليل البيئة النفسية لصناع القرار (الأفراد) من حيث خارطة الإدراكات وطبيعة التصورات والانطباعات.

المستوى الثاني

مستوى تحليل الوحدة القرارية المسؤولة عن عملية اتخاذ القرارات من حيث المحددات التنظيمية والبيروقراطية، مثل فريق الأمن القـــومي للرئيس الأمريكي.

المستوى الثالث

مستوى تحليل الثقافة العامة والهوية الوطنية للدولـــة، وكـــذلك مستوى تحليل السياسات الداخلية وطبيعة المعارضة السياسية.

المستوى الرابع

مستوى تحليل النظام الدولي بوحداته وتفاعلاته، وتأثيراته علـــى السياسة الخارجية للدولة.

ثم يحاول (هدسون) أن يضع جميع هذه المستويات تحت عدسة التحليل لفرز المستويات المؤثرة (الأساسية) في عملية اتخاذ القـــرارات الخارجية تحت ما أسماه (**التكامـــل النظـــري في تحليـــل السياســـة الخارجية**)[1].

(1) Valerie M. Hudson, **Foreign Policy analysis, classic and contemporary theory**, New York, Rowman & Littlfield Publishers, INC, 2006. PV.

خارطة التحليل السياسي

لنظريات اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

تكمن مشكلة التحليل السياسي ضمن نظريات اتخاذ القـــرار في السياسة الخارجية بما يلي:

1. هناك عوامل عدة (محددات) تتنافس فيما بينـــها لصـــنع السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يعقّد من مهمة المحلـــل السياسي في تحديد المحدد الرئيس الّذي يقف خلف سياسة خارجية معينة.
2. أن يختار المحلل السياسي بعناية فائقة النظرية المناســـبة مـــن نظريات اتخاذ القرار، وذلك بحسب الدولة الـــتي يهـــتم بشأنها، ويُقيِّم بشكل دوري أهميـــة المحـــددات في صـــنع السياسة الخارجية لتلك الدولة.
3. يلاحظ من النماذج الثلاثة التي ذكرت أنّها اختلفـــت في تحديد أولوياتها من المحددات بالنسبة لعملية صنع السياســـة الخارجية، وهو ما يترك الحرية للمحلل السياسي في تحديد أولويات المحددات التي يراها مناسبة في الدولة التي يتابعها.

أمثلة عملية:

يحتل محدد "صانع القرار" في دول الشرق الأوسط كمصر وتركية وإيران، المرتبة الأولى دائماً في ســـلم الأولويـــات لمحددات التحليل السياسي، بينمـــا تـــزاحم المؤسســـات السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية محدد "صانع القرار" فلا يمكن تحليل سياسة خارجية أمريكية معينة، ما لم يـــتم

تحليل مواقف وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزيـــة ووزارة الخارجية كمحددات توازي في أهميتها أهمية محدد "صانع القرار".

4. لم تحدد هذه النظريات منهجيـــة التحليـــل السياســـي في ظروف الأزمات والحروب، تلك الظروف التي يتفوق فيها "محدد" صانع القرار، إضافة إلى "محدد" الهاجس الأمني على باقي المحددات الأخرى.
5. تحتاج عملية التحليل لسياسات دولة معينة ضـــمن إطـــار نظريات اتخاذ القرار، إلى معلومات استخباراتية تدمج مـــع بحوث ودراسات معمقة ومعلومـــات عامـــة، لغـــرض استخلاص حقائق أساسية تفسر تلك السياسات بشـــكل موضوعي.
6. على المحلل السياسي الذي يتبع نظريات اتخـــاذ القـــرار في عملية التحليل أن يطبق المنهجية التاريخية لمتابعة الســـلوك السياسي للدولة، خاصة في مجـــال تطـــورات الإنفـــاق العسكري ومعدل الناتج القومي الإجمـــالي، والمقـــاييس الدولية في مجالات التنمية والتخلف، لما لهذه العوامل مـــن أهمية قصوى تساعد في تفسير سياسات الدولة.

المبحث الخامس

نظرية السلعتين
في تحليل السياسة الخارجية

وضع الباحثان في السياسة الخارجية (جليف بالمر وكليفتون دورجان) نظرية خاصة في تحليل السياسة الخارجية، وذلك من خلال كتابهما (نظرية السياسة الخارجية للعام 2011) وسُميَّت بنظرية (السلعتين) على اعتبار أنّ لكل دولة سلعتين في سياساتها الخارجية.

السلعة الأولى: سياسة خارجية تحاول الحفاظ على وضع قائم.

السلعة الثانية: سياسة خارجية تحاول تغيير وضع قائم.

افتراضات النظرية

1. تسعى كل الدول لإنتاج (سلعتين أو سياستين) سياسة لتغيير وضع قائم، وسياسة للحفاظ على وضع قائم، وهذا الإنتاج يكون مزيجاً من التغيير والحفاظ.
2. يحتاج إنتاج أي سلعة (سياسة) إلى موارد مثل (المال السياسي، السلع المادية، النفوذ السياسي، أو جهد الدبلوماسيين).
3. الأفعال التي بادرت النظرية إلى تفسيرها هي:

   أ. **المبادرات بإثارة نزاعات.**

ب. تكوين التحالفات.

ت. منح المعونات الخارجية.

ث. الاجتماعات الدبلوماسية.

4. أما فرضيات النظرية، **فسيتم مناقشتها بشكل منفـرد لكـلّ فرضية على حدة:**

أ. الدول كثيرة الموارد ستنخرط بأكثر من سياسة خارجية، مقارنة بالدول الأقل موارد.

هذه الفرضية نسبية وليست مطلقة، فهنـاك دول غنيـة وسياستها الخارجية محدودة، ألمانيا نموذجاً.

ب. إن الزيادات في السياسات الساعية للحفاظ أو التغـيير سوف تتبع أنماطاً محـددة ومتنوعـة كلمـا تزايـدت الإمكانيات.

فرضية نسبية ولكنها صحيحة إلى حد كبير.

ت. كلما زادت إمكانات الدولة، كلما زاد الإنفاق علـى الدفاع.

فرضية نسبية، فهناك دول تركز على البناء الحضاري أكثر من الإنفاق الدفاعي، اليابان نموذجاً.

ث. كلما زادت إمكانيات الدولة، زادت قدرتها على فرض القوة في أماكن بعيدة.

زيادة إمكانيات الدولة يوفر لها مزايا عدة لا تقتصر علـى فرض القوة من بعيد.

ج. كلما زادت إمكانيات الدولة، زادت المبادرة لإضـفاء البعد العسكري على الصراعات.

فرضية نسبية فهناك دول تزداد قدراها ولكنها تتجنب إضفاء البعد العسكري على الصراعات، الصين نموذجاً في صراعها مع تايوان.

ح. **كلما زادت إمكانيات الدولة، زاد معدل الرد على النزاعات العسكرية المثارة.**

هذه الفرضية تحتاج إلى إعادة صياغة، وهي وإن صحت صياغتها، إلا أنّها تبقى نسبية أيضاً، فهناك دول ازدادت إمكانياهّا وتراجع دورها في الرد العسكري، ومثال ذلك لم يرد الاتحاد الأوروبي على احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم.

خ. **كلما زادت إمكانيات الدولة، زادت قدرهّا على العمليات والإرهاب الدولي.**

ليس دائماً ولا ينطبق ذلك على جميع الدول.

د. **كلما زادت إمكانيات الدولة، إجراءاهّا لمكافحة الإرهاب.**

فرضية عامة وصحيحة إلى حد كبير، ولكن ليس بشكل مطلق، وهناك استثناءات.

ذ. **كلما زادت إمكانيات الدولة، زادت المنح الخارجية.**

فرضية عامة وصحيحة إلى حد كبير ولكن ليس بشكل مطلق.

ر. **كلما زادت إمكانيات الدولة، تزايد التحالف مع قوى أكبر.**

فرضية عامة وصحيحة إلى حد كبير ولكن ليس بشكل مطلق.

ز. **كلما زادت إمكانيات الدولة، زاد التحالف مع قوى أضعف.**

فرضية محتملة وتخضع لظروف مختلفة.

س. **الدولة التي تزداد مواردها تخصص نسبة من مواردها لإحداث التغيير عن طريق:**

- **المبادرة بإثارة نزاع.**
- **تقديم معونة خارجية بشروط سياسية.**
- **تتمكن من نقل قواها إلى أماكن بعيدة بقصد التغيير.**
- **زيادة في الإنتاج الشامل للتغيير.**

فرضية صحيحة إلى حد كبير.

ش. **إنّ السلوكيات التي تستخدمها الدول في السياسة الخارجية (الحفاظ أو التغيير) قابلة للإحلال، أي يمكن استبدال سياسة التحالفات بسياسة زيادة الإنفاق الدفاعي.**

فرضية صحيحة إلى حد كبير.

ص. **الدولة التي تسعى إلى التغيير ستعتمد أكفأ أسلوب لصنع التغيير.**

فرضية محتملة وتخضع لظروف مختلفة.

ض. **سوف تزيد الدولة المنضمّة إلى تحالف مع دول أقوى، تكرار مبادرتها بإثارة النزاعات وستزيد من المنح الخارجية، وستخصص نسبة كبيرة من ميزانيات الدفاع**

لنقل القوة إلى أماكن بعيدة بقصد التغيير.

فرضية محتملة وتخضع لظروف مختلفة.

ط. **سوف تقلل الدول المنضمّة إلى تحالف مع دول أقوى، المستوى العام للإنفاق الدفاعي، وتكرار قيامها بالرد بالمثل على النزاعات.**

فرضية صحيحة إلى حد كبير.

ظ. **سوف تقلل الدولة المنضمّة إلى تحالف مع دول أضعف مبادرتها في إثارة نزاعات وتقلل المنح الخارجية وتخصص نسبة أقل من ميزانيتها الدفاعية لنقل القوى إلى أماكن بعيدة.**

فرضية محتملة وتخضع لظروف مختلفة.

ع. **سوف تزيد الدول المنضمّة إلى تحالف مع دول أضعف، مستوى الإنفاق الدفاعي وتكرار الرد على النزاعات والموارد التي تخصصها للدفاع ضد العمليات السرية**[1].

فرضية محتملة وتخضع لظروف مختلفة.

لأغراض التحليل السياسي

1. قدّمت هذه النظرية العديد من الفرضيات الأساسية في تحليل السياسة الخارجية، ولكن لا يمكن تعميمها على جميع قضايا السياسة الخارجية بنسبة 100% وفي جميع الظروف والأحوال، لذا على المحلل السياسي إذا ما أراد تحليل سياسة خارجية لدولة

---

(1) جليف بالمر، كليفتون دورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة عبد السلام علي نوير (الرياض، جامعة الملك سعود) 2011، ص 17-51.

ما، أن يختبر صحة هذه الفرضيات من عـــدمها عـــبر الأدلـــة والمعلومات التي يجمعها، ولكن قبل ذلك عليه فحص موضوعية الفرضية أولاً.

2. كيف يمكن اختبار موضوعية الفرضيات[1]؟

أ. مفهوم الفرضية هو: تفسير لظاهرة ما، أو حجة تتكون من متغير مستقل (مؤثر) ومتغير تابع (متأثر) وتفتـــرض بـــأن هناك ثمة علاقة بين المتغيرين، وينبغي أن تفحص العلاقـــة السببية بين المتغيرين إمبريقياً (تجريبياً).

ب. الأسئلة التي تطرح لاختبار موضوعية الفرضية هي:

- هل هناك فعلاً علاقة سببية بين المتغير A والمتغير B؟
- كيف يؤثر المتغير A على المتغير B؟ ما هي العوامـــل المحفزة للتأثير وتلك المعوقة له؟
- ما هو مستوى التأثير؟ وما تداعياته المستقبلية؟
- ما هي طبيعة الظروف التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك التأثير؟
- هل يؤثر دائماً المتغير A في المتغير B بنفس الطريقـــة؟ وبنفس المستوى؟ وبنفس الظروف؟

ت. مثال عملي لاختبار موضوعية فرضية مـــا مـــن نظريـــة السلعتين:

كلما زادت إمكانيات الدولـــة، كلمـــا زادت المـــنح الخارجية.

---

(1) Paul M. Kellstedt, Guy D. Whitten, THE FUNDAMENTALS OF POLITICAL SCIENCE RESEARCH, Second edition, Cambridge University Press, New York, published 2013, pp. 16-19.

في هذه الفرضية تُعد (إمكانيات الدولة) متغيراً مستقلاً (مؤثر)، بينما تعد (المنح الخارجية) متغيراً تابعاً للمتغير المستقل الذي يمثل (إمكانيات الدولة)، فإذا أردنا أن نتفحص العلاقة السببية بين هذين المتغيرين لدولة ما، ولحقبة زمنية محددة، نتبع الخطوات التالية:

- تحديد الحقبة الزمنية للفرضية، كأن نقول للفترة من عام (2010-2017).
- نقارن بين مستوى الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة، منذ العام 2010 وحتى العام 2017، لنحسب مستوى الزيادة أو النقصان في إمكانيات الدولة، فإذا لمسنا زيادة ملحوظة في الناتج القومي الإجمالي، فهذا يعني أنَّ المتغير المستقل سليم تماماً، واذا لمسنا تراجعاً ملحوظاً في الناتج القومي طيلة الفترة الزمنية المذكورة، فإنَّ الفرضية تثبت فشلها منذ البداية على الدولة (محل الدراسة فقط).
- ثم نقارن بين حجم المنح الخارجية التي قدمتها الدولة خلال نفس الفترة، لنتأكد من حالة الزيادة أو النقصان في حجم ميزانية المنح الخارجية، فإذا لمسنا زيادة ملحوظة في حجم المنح الخارجية، فهذا يعني أن المتغير التابع (المنح الخارجية) هو الآخر متغير سليم، أما إذا لمسنا تراجعاً ملحوظاً في حجم المنح الخارجية في ظل ارتفاع إمكانيات الدولة، فإنَّ الفرضية تثبت فشلها على الدولة محل الدراسة فقط.

- ثم نفحص بعد ذلك العلاقة السببية بين المتغيرين (إمكانيات الدولة) و(المنح الخارجية) ونسأل السؤال التالي:
هل كان ارتفاع حجم المنح الخارجية للدولة بسبب نمو متصاعد لإمكانياتها؟ أم لا؟ وهل هناك عوامل أخرى يمكن أن تقف خلف ارتفاع حجم المنح الخارجية؟ مثل العوامل الإنسانية أو العوامل المتعلقة بالبحث عن السمعة والهيبة.
للإجابة عن هذه التساؤلات علينا أن ندرس الظروف السياسية والاقتصادية للدولة محل الدراسة طيلة فترة الدراسة (2010-2017) لنقف على طبيعة الأسباب الحقيقية التي وقفت خلف ارتفاع مستوى المنح الخارجية.
وهذا النوع من الدراسات هو الذي يسمى بالدراسات الإمبريقية (التجريبية).

3. من أهم المعلومات التي يجب جمعها لاختبار فرضيات نظرية السلعتين هي ما يلي:
أ. تطورات معدل الناتج القومي للدولة (موضوع البحث) لعشر سنوات سابقة على الأقل، لتقييم موارد الدولة.
ب. حجم الإنفاق العام.
ت. حجم الميزانية العسكرية.
ث. حجم الصفقات العسكرية.

ج. هل تمتلك أو شكلت هذه الدولة قوات للتدخل السريع؟ ما حجمها؟ وما كفاءتها؟

ح. طبيعة سياسة التحالفات واتجاهاتها.

خ. مستوى المعونات الخارجية لآخر عشر سنوات.

د. مستوى انخراط الدولة في صراعات خارجية.

ذ. طبيعة علاقة الدولة بالإرهاب الدولي والعمليات الخاصة الخارجية.

نظريات تحليل أحداث السياسات الدولية

سيتم استعراض نموذجين نظريين لتفسير وتحليل أحداث محـــددة في السياسات الخارجية في إطار ما يسمى بـــ (التحليل الجزئي).

النظرية الأولى: نظرية القدرات النسبية

تحاول هذه النظرية الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هو تأثير التكافؤ أو التفاوت في توزيع القدرات بين دولتين على سياستهما إزاء بعضهما؟

هناك ثلاث إجابات نظرية عن هذا التســـاؤل، وهـــي كمـــا يلي:

الإجابة الأولى: يقدمها **(كينسي رايت)** وهو من أنصار مدرسة (السلام من خلال التكافؤ) حيث تذهب هذه المدرسة إلى أن التكافؤ في توزيع القدرات (العسكرية والاقتصادية) بين دولتين من شـــأنه أن يخلق الاستقرار النسبـــي بينهما، ويبدو أن هذه المدرسة ذات ارتباط فكري بنظرية توازن القوى التقليدي.

لأغراض التحليل السياسي

هناك دول تتجاور وتتفاوت في القدرات، ومع ذلك فهي تعيش حالة من الاستقرار، ومثال ذلك البرازيل وأوروغواي، والجزائر وتونس، وهذا يعني أن نظرية "كينسي رايت" ليست صائبة 100%، ولا يمكن تعميمها على جميع الحالات، ولكن يمكن القول إن قيام حالة الردع بين دولتين متكافئتين يمكن أن يخلق حالة الاستقرار بشكل نسبي وليس مطلقاً، كما هو الحال بين الصين والهند، **والقصد أن الردع هو الذي يؤثر في طبيعة الاستقرار ومستواه وليس مستوى توزيع القدرات بين الدول**، فربما تكون دولة غنية ولكنها ضعيفة وغير قادرة على موازنة منافسيها، وبالشكل الذي يصورها على أنها فرصة من قبل جيرانها الإقليميين، والعراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003 خير نموذجٍ على ذلك.

الإجابة الثانية: ترى أن عدم التكافؤ في القدرات النسبية بين دولتين هو الذي يحقق الاستقرار ويزيد احتمالات السلام، فالدولة الضعيفة لا تجرؤ على شن الحرب، والدولة القوية ليست بحاجة إلى شن الحرب، لأنها تستطيع تحقيق أهدافها إزاء الدولة الضعيفة بأدوات أخرى أقل تكلفة من الحرب.

لأغراض التحليل السياسي

هناك دول غير متكافئة من حيث القدرات، ومع ذلك شنت الدولة الكبرى حرباً احتلت فيها الدولة الصغرى، كما احتل العراق الكويت عام 1990، وكمثال متناقض هناك دولة صغرى لا تتردد في

تهديد مصالح الولايات المتحدة في اليابان وكوريا الجنوبية رغم فارق القدرات، ألا وهي كوريا الشمالية.

إذاً، كل الاحتمالات نسبية في السياسات الخارجية، وعلى المحلل السياسي أن يفحص كل حالة على حدة.

الإجابة الثالثة: يقدمها (**سوليفان**) من خلال تصوره للعلاقة بين تكافؤ القدرات واحتماليات الصراع، حيث يؤدي عدم التكافؤ الشديد بين قدرات دولتين إلى تراجع احتمالات الصراع، ولكن ما إن يتجه الميزان بين الدولتين نحو التكافؤ، حتى تزداد احتمالات الصراع، ولكن حينما تصبح الدولتان متكافئتين في القدرات تبدأ احتمالات الصراع بالتراجع والانخفاض[1].

لأغراض التحليل السياسي

الاحتمالات الثلاث التي ذكرها الإجابة الثالثة نسبية أيضاً وليست مطلقة، فها هو التكافؤ يرتفع بين روسيا والولايات المتحدة في العام 2017 ورغم ذلك لا مؤشرات على الصراع بينهما.

النظرية الثانية: نظرية تحليل سلوك سياسي خارجي محدد (نظرية سالمور)

يعني بالسلوك السياسي الخارجي المحدد، هو ذلك السلوك المحدد زمانياً والموجه إلى فاعل دولي محدد.

---

(1) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 310-311.

خطوات التحليل

الخطوة الأولى: تحديد الحافز الذي حرّك العملية السلوكية أو عملية اتخاذ القرار، والحافز قد يكون خطراً أو تهديداً يجب مواجهته، أو قد يكون فرصة يجب أن تُغتنم.

الخطوة الثانية: فهم السلوك المحدد من خلال الوقوف على عملية صنع القرار في الدولة المراد تحليل سلوكها، والبيئة النفسية للقائد السياسي وخصائص النظام السياسي والخصائص القومية للدولة.

الخطوة الثالثة: ربط السلوك السياسي الخارجي المحدد بالنمط أو السياق العام للسياسة الخارجية للدولة، فإذا كان النمط العام عدائياً فمن المرجح أن يكون السلوك المحدد عدائياً أيضاً.[1]

لأغراض التحليل السياسي

ربّما لا تكفي الخطوات أعلاه لفهم سلوك سياسي محدد لدولة ما، ما لم يتم فهم ما يلي:

1. تحليل السياق العام الذي اتُخذ فيه القرار، ويشمل "السياق الموضوعي والسياق المكاني والسياق الزماني والسياق الإجرائي".
2. تحديد الحوافز المرجحة التي يمكن أن تقف خلف القرار الخارجي.
3. تقييم مدى اتساق السلوك المحدد في السياسة الخارجية مع استراتيجية السياسة الخارجية لتلك الدولة.

---

(1) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 441-442.

4. البحث والتحري عن القرارات المشابهة التي اتخذت سابقاً وإجراء المقارنات معها.
5. تقييم الموارد والتوقيتات المحتملة للقرار الخارجي.
6. في أي سياق يمكن أن يوضع القرار الخارجي ضمن الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية.
7. توقع النتائج والتداعيات المحتملة للقرار الخارجي.

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

بعد استعراض أهم نظريات السياسة الدولية، يرى الكاتب أن المدرسة الواقعية التي تركز على الدولة والقوة والمصلحة (الأمن) لا تزال نظرية رائجة في تحليل العلاقات الدولية بين الدول الصغرى والمتوسطة، بينما انتقلت سياسات الدول الكبرى إلى النظرية الواقعية البنيوية الهجومية، التي تركز على ضرورة الهيمنة الإقليمية تمهيداً لتحقيق الهيمنة الدولية، بعد منع الدول الأخرى من الهيمنة على محيطها الإقليمي.

أما نظريات المدرسة الليبرالية بمختلف أنواعها، فهي تبقى مناسبة لتحليل سلوك الديمقراطيين في الولايات المتحدة، والمنظمات الدولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي.

وأخيراً، تناسب المدرسة الماركسية تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية في سياق تاريخي معين، وفي ظل الظروف التي صاحبت تلك الظواهر.

وفي ضوء كل هذه النظريات التي استعرضها الكتاب، يبقى لزاماً على المحلل السياسي أن يكون على دراية كبيرة في فهم الثقافة الاستراتيجية للدولة، تلك الثقافة التي تحدد رؤية نخب القرار في طريقة استخدام القوة لحماية الأمن القومي، لكونها الأرضية الأساسية التي تنطلق منها كل السياسات الدولية.

ثانياً: التوصيات

1. على المحلل السياسي أن يتجرَّد من كل ميوله وانتماءاته السياسية والعقائدية في عملية التحليل السياسي، وعليه تتبع الحقائق والفرضيات العلمية التي يمكن أن تقوده إلى الحقيقة، فلا يتمسك بفكرة ما، أو يتجاهل فكرة ما، إلا استناداً على حقائق علمية ومبررات منطقية.
2. لا بد للمحلل السياسي من تنويع مصادر معلوماته ومن جهات مختلفة حتى ولو كانت متعارضة إيديولوجياً.
3. تتطلب عملية التحليل السياسي اليوم فريق عمل يتابع ملفاً معيناً، ويتم توزيع مهام العمل على الفريق من رصد ومتابعة وتحليل وتقييم وتوقعات واستشراف مستقبل.
4. ضرورة وضع معايير لتقييم دقة الأداء لدى فرق التحليل السياسي، وخاصة ضمن معياري (دقة التوقع - سرعة التوقع).
5. حضور المؤتمرات وورش العمل والندوات ومتابعة نتاجات مراكز أبحاث عالمية ووسائل إعلام دولية ترتبط بملف المسؤولية.
6. ضرورة تطبيق النظريات التحليلية المناسبة على الوقائع السياسية، ويجب اختبار فرضيات تلك النظريات على الأحداث السياسية بدقة متناهية، حيث لا يجب التسليم بصحة الفرضيات بشكل مطلق ودائم.
7. من الأفضل أن يتبادل محللو الاستخبارات مع المحللين السياسيين الأفكار ووجهات النظر دورياً.

8. لا بدَّ من إدخال مادة التحليل السياسي في مناهج كليات العلوم السياسية في الشرق الأوسط، وعدم الاقتصار على تدريس مادة العلاقات الدولية بشكل تقليدي.
9. لا بد لمحللي السياسة الخارجية الاعتماد على استخبارات المصادر المفتوحة للمعلومات، لما توفره من معلومات هامة، بعد أن يتم اختبارها وتصفيتها.
10. المعايشة الميدانية للمحلل السياسي في منطقة المسؤولية ضرورة عملية مهمة جداً، لما توفره من اطلاع مباشر على مجرى الأحداث هناك.
11. ضرورة إجراء جلسات العصف الذهني بين فترة وأخرى، لغرض تغيير قناعات قديمة يمكن أن تتراكم في ذهنية المحلل السياسي.

أصول التحليل السياسي

د. فوزي حسن الزبيدي

يأتي دور المحلل السياسي في كشف الحقائق وتفسير التداخلات والغموض والتعقيد في السياسات الدولية، خاصة أولئك المحللين الذين يعملون بالقرب من دوائر صنع القرار، الذين يُحتِم عليهم واجبهم تقديم تفسيرات دقيقة ومبكرة وعلى الدوام. حيث ازدادت وبشكل ملحوظ أهمية عملية التحليل السياسي في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب حجم الغموض والتعقيد الذي بات يكتنف العلاقات الدولية بجميع أنواعها وأشكالها، فضلاً عمّا نواجهه من ظاهرة "عصر الطوفان المعلوماتي" كأحد نتاجات ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة. كما ازداد تبعاً لذلك، حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المحلل السياسي، الذي تحوّل هو الآخر إلى صانع حقيقي لمشاريع القرارات وبدائلها، بعد أن تحول صنّاع القرار إلى "متخذي القرار" بسبب تنامي التعقيدات في عملية صنع القرار.

بناءً على ما تقدم، بات من الصعب جداً الاستغناء عن عملية التحليل السياسي، فحتى النظم الشمولية المعاصرة، لم تعد قادرة على الاستغناء عن هذه العملية في عملية صنع القرار.

ولا بُد من الإشارة إلى أهمية لغة التحليل السياسي، فهي ليست لغة التحليل الإخباري، وليست لغة الخطابات والشعارات، بل هي لغة التحليل الموضوعي والتقييم العلمي للسياسات الدولية استناداً إلى أرضية فكرية متنوعة من النظريات العلمية، وهي مهمة ليست بالسهلة نظراً لتعقيدات الواقع الدولي في الألفية الثالثة، وللتطور الفكري في نظريات التحليل السياسي وأدوات التحليل المرتبطة بها.

وتكمن المشكلة التي يحاول هذا الكتاب معالجتها، في كيفية تفسير السياسات الدولية اعتماداً على مدارس العلاقات الدولية نفسها، كالمدرسة الواقعية التي تضم أربع نظريات هي "الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والواقعية البنيوية الدفاعية، والواقعية البنيوية الهجومية، وكذلك المدرسة المثالية التي تضم ثلاث نظريات هي "النظرية الليبرالية، والنظرية الليبرالية الجديدة، والنظرية الإنكليزية"، فضلاً عن المدرسة الماركسية ونظريات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.





ISBN: 978-9948-00-109-6
9 789948 001096


ثقافة THAQAFA
للنشر والتوزيع ذ.م.م
Publishing & Distribution L.L.C.